



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

عند النحويين

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

١٠٠٢٥٢٢



إعداد الطالب
عونا خلف قليل

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد بن عبد الوهاب

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة :

الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن
يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا اله الا الله ، وحده لا شريك له ،
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن
سار على نهجه بإحسان إلى يوم الدين .

موضوع البحث :

موضوع البحث هو * أساليب المدح والذم عند النحويين * ،
ويُقصد بها الأساليب الدالة على المدح والذم عن طريق القياس ، أما
الأساليب السماعية المحضة فلا تدخل تحت دائرة البحث .
وقد اقتضت خطة البحث أن يقع في ثلاثة فصول ، مسبوقه بمقدمة
ومتلوة بخاتمة . وقد خصص الفصل الأول منها لدراسة الصيغتين : نعم
وبئس ، والثاني للصيغتين : حيدا ولا حيدا ، كما خصص الفصل الثالث
لدراسة الصيغ : فَعَلٌ وَحُبٌّ وَسَاءٌ . أما الخاتمة فقد تضمنت تلخيصا
لمعالم البحث الكبرى .

هدف البحث :

يهدف البحث من دراسة هذه الأساليب إلى الكشف عن آراء النحاة
فيما يختص بأساليب المدح والذم ، وإلى بيان وجوه الخلاف بينهم على
اختلاف مدارسهم في تلك الأساليب ، ثم تأييد الراجح منها .

الدافع للبحث :

الدافع للبحث ، هو وضع مؤلف شامل يجمع بين دفتيه كل ما يتصل بهذه الأساليب من آراء وأقوال يُغني الباحث عن الرجوع إلى كثير من الكتب النحوية ، مما يوفر الجهد والزمن . وما شجعتني على ذلك أنني وجدت رسائل كثيرة تناولت عدة أبواب ، نحوية وصرفية في مختلف الجامعات العربية . ومنها على سبيل المثال . . . ما يأتي :

- أساليب النفي في اللغة العربية : (ماجستير) لعبد الهادي إبراهيم ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٤١ م ، برقم ٢٤٢ (١) .
النواسخ في كتاب سيبويه : (ماجستير) لحسام سعيد النصيمي ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٧ م ، برقم ٥٠٩٦ (٢) .
أساليب القسم في اللغة العربية : (ماجستير) لكاسم فتحي الراوي ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، برقم ٢٦٧ (٣) .
اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : (ماجستير) لفاضل مصطفى السّاقى ، كلية دارالعلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٦٨ م ، برقم ٤٩٧٩ (٤) .

-
- (١) دليل الرسائل العربية ٢٩/١ ، جامعة الكويت ١٩٧٢ م .
(٢) الدليل البليوغرافي للرسائل الجامعية في مصر ١٣١٤/١ ، الأهرام مركز التنظيم والميكروفيلم ، القاهرة ١٩٧٦ م .
(٣) مشروع الرسائل الجامعية ص ٣٠ ، إعداد د . سليمان العايد - مخطوط بالمكتبة المركزية - جامعة أم القرى .
(٤) الدليل البليوغرافي ١٢٩٧/١ .

- الظروف في اللغة العربية : (ماجستير) لموسى بناي العليلي ،
كلية دارالعلوم ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠ م ، برقم ٥٠٤١ (١) .
- العدد في اللغة العربية : (ماجستير) لمصطفى النحاس ، كلية
دارالعلوم جامعة القاهرة ، ١٩٧١ م ، برقم ٥٠٤٢ (٢) .
- أفعال التفضيل : (تخصص) للسيد بن الشهيبي السيد ، كلية
اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٣٣ م ، برقم ٤٨٧٢ (٣) .
- رسالة في التعجب : (تخصص) لابراهيم حسن قنديل ، كلية
اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٣٣ م ، برقم ٤٨٦١ (٤) .
- مذكرة في حروف الجر ومتعلقاتها : (دكتوراه) لعلي خطاب نصر ،
كلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، برقم ٥٠٣٨ (٥) .
- الاستفهام في اللغة العربية : (ماجستير) لمحمد أحمد أبو الفرج ،
كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٥٣ م ، برقم ٤٩٧٨ (٦) .
- منهج البحث :

لقد سلكت في دراستي المنهج التالي :

- أولا : أضع عنوانا يحدد المسألة المراد دراستها .
ثانيا : أعرض آراء النحاة المتعددة فيها عرضا مركزا .

(١) الدليل الببليوغرافي ص ١٣٠٦ .

(٢) المصدر السابق ص ١٣٠٧ .

(٣) المصدر السابق ص ١٢٧٩ .

(٤) المصدر السابق ص ١٢٧٧ .

(٥) المصدر السابق ص ١٣٠٦ .

(٦) المصدر السابق ص ١٢٩٦ .

ثالثا : أفضل هذه الآراء تحت عنوان (التوضيح) ، فأورد أقوال النحاة وأدلتهم عليها واعتراضاتهم ، محاولا بذلك استقصاء أهم ما قيل في المسألة من جميع زواياها . وقد راعيت في هذا العرض السفضل التسلسل الزمني للنحاة الاُسبق منهم فالأُسبق ما أمكنني ذلك ، بقطع النظر عن مدارسهم النحوية ، إلا إذا انحصرت المسألة في رأيين بصرى وكوفي ، عندها لا أجد مندوحة من دراستهما على ذلك النحو ؛ وذلك كما حدث في مسألة خلافهم على التسمية والفعلية في نعم وبئس ؛

رابعا : أرجح ما أراه راجحا في نظري من أقوال النحاة ، وذلك تحت عنوان (الترجيح) ، واذكر الأسباب المرجحة لذلك القول ، وهذا يختص بالمسائل الخلافية التي تحتاج إلى ترجيح ، أما تلك التي لم يرد فيها خلاف عنهم فقد تم بحثها دون ترجيح .

*

وبعد . . فلست أزمع أنني بلغت في هذا العمل مرتبة الكمال ، وما أبريء نفسي من الزلل والخطأ ، وخسبي أنني بذلت ما في وسعي ، فإن أصبت فمن توفيق الله ، وإن كان غير ذلك فمن نفسي . والله أسأل أن يجعل هذا العمل المتواضع خالصا لوجهه الكريم ، وأن يوفقني إلى مرضاته ، إنه سميع قريب مجيب الدعوات . والحمد لله رب العالمين .

الفصل الأول

الصيغتان "نعم وبئس"

توطئة .

المبحث الأول : الفعلان ، نعم وبئس .

المبحث الثاني : الفاعل .

المبحث الثالث : المخصوص بالمدح والذم .

*

الفصل الأول

الصفاتان (نَعَمْ ، وَيَسَّس)

توطئة : (استعمالتهما - دلالتهما على المدح والذم) .

استعمالتهما للمدح والذم :

هاتان الصفتان أشهر ما ورد من أساليب المدح والذم في كلام العرب ، فقد استعملوا (نعم) للمدح العام . (ويَسَّس) للذم العام :

ومثال استعمال (نَعَمْ) للمدح ، قوله تعالى :

" ونعم أجرُ العاملين " (١) ، وقوله :

" ونعم الوكيل " (٢) ، وقوله :

" ولنعم دارُ المتقين " (٣) ، وقوله :

" نعم العبد " (٤) .

-
- (١) الآية ١٣٦ : آل عمران .
 - (٢) الآية ١٧٣ : آل عمران .
 - (٣) الآية ٣٠ : النحل .
 - (٤) الآية ٣٠ : سورة (ص) .

ومثال استعمالها للمدح في كلام العرب قوله :

فنعم ابنُ اختِ القومِ غيرُ مكذِّبٍ

زهيرٌ حساماً مُفرباً من حَمَائِلِ (١)

وقول الآخر :

نعم امرأٌ هَرَمٌ لم تُعْرُفْ نَائِبَةً

إِلَّا وَكَانَ لَمُوتَاعٍ بِهَا وَزَرًا (٢)

ومن استعمال (بئس) للذم ، قوله تعالى :

" وبئس المصيرُ " (٣) وقوله :

" وبئس شوى الظالمين " (٤) .

(١) أوضح المسالك لابن هشام ٢٧٢/٣ ، البيت لأبي غالب عمّ

النبي صلى الله عليه وسلم من كلمة يمدح فيها الرسول ويعاتب

قريشا على ما كان منها ، انظر شرح الأشموني ٣١/٢ والهمع

للسيوطي ٨٥/٢ والدّرر اللوامع للشنقيطي ١٠٩/٢ .

(٢) أوضح المسالك ٢٧٢/٣ ، نسب البيت لزهير بن أبي سلمى في مدح

هرم بن سنان من البسيط . ومعنى (تُعْرُفُ) تنزل ، والنائبة :

الحادثة من حوادث الدهر والمرتع : الخائف ، ووزرا : ملجأ

ومعين . انظر شرح الأشموني ٣٥/٢ . وشرح التصريح على

التوضيح لخالد الأزهري ٩٥/٢ .

(٣) الآية ١٢٦ : البقرة (٤) آية ١٥١ : آل عمران .

ومن استعمالها في كلام العرب ، قول الشاعر :

تقول عرسِي وهي لي في عَوْمَرَةَ

بئس امرأً وانِّي بئس المَـرَرَةُ (١)

وكذلك قول الآخر :

والتفليبيون بئس الفحلُ فحلُّهم

فحلاً وأمهم زلاءٌ مُطَيِّقٌ (٢)

دلالة (نعم) على المدح ، و (بئس) على الذم :

أصل " نِعَمَ " هو : (نِعِمَ) بفتح الـأول وكسر الثاني ، وهو

فعل ماض ، يقال : نَعِمَ زيدٌ بكذا يَنعَمُ به فهو نَعِيمٌ ، وهو أخبار

بأنه في نعمة ، قال في اللسان : " نِعِمَ فلانٌ إذا أصاب نعمة " (٣) .

والتَّعَمُّةُ في اللغة تمنى : " الخفض والدَّعة والمال ، وهو ضدُّ البأساء

والبؤس " (٤) .

(١) عدّة السالك بحاشية أوضح السالك ٢٧٦/٣ وانظر شرح ابن عقيل على الألفية ١٦١/٢ .

(٢) الهمع ٨٦/٢ ، والبيت لجبرير في هجاء الأخطل التفليبيّ والزلاء :

الخفيفة الإلية . انظر الديوان ص ٣١٣ والدّر اللوامع ١١٢/٢

وشرح الشواهد للمعيني بحاشية الأشموني ٣٨/٢ .

(٣) اللسان ، مادة (بء س) . انظر حاشية السجاعي على ابن عقيل ص ٢٣٦

وحاشية الصبان على الأشموني ٢٦/٣ ، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ص ٤٧٢

(٤) اللسان مادة (نعم) .

والأصل في (بَيْئَسَ) أيضا هو (بَيْئَسَ) بفتح فكسر، فعمل
ماضٍ يقال : بَيْئَسَ يَبْئَسُ فهو بَيْئَسٌ ، وورد في اللسان قوله :
"بَيْئَسَ فلان إذا أصاب بؤسا" (١) ، والبؤس ضد النعمة .
هذا هو الأصل في الاستعمال عند العرب ، ثم لَمَّا
أرادت العرب إنشاء معنى للمدح والبالغة فيه ، استعملوا له
لفظ (نِعِمَّ) ، كما أنهم لما أرادوا إنشاء معنى للذم مع البالغة
فيه استعملوا له لفظ (بَيْئَسَ) . وذلك لوجود علاقة بين النعمة
والمدح ، وبين البؤس والذم ، فالذي يصيب النعمة يكون موضع
مدح الناس كما أن الذي يصيب البؤس يكون موضع الذم عندهم
في الغالب . قال سيبويه : "وأصل (نِعِمَّ) و (بَيْئَسَ) ، نِعِمَّ
وَبَيْئَسَ ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح . ولا
يكون منهما فصل لغير هذا" (٢) .

(١) اللسان مادة (بئس) ، انظر حاشية الخصري على ابن عقيل

• ٤٢/٢

(٢) الكتاب ٣٠١/١ ط (بولاق) .

ومّا يدلّ على أن الصّيفتين هنا قد اختصتا في المدح

والذمّ عدّة أمور منها :

أ - جمودهما بعد أن كانتا متصرفتين ، حيث ضاع النّحاة

مجسيّ المضارع أو الأمر أو اسم الفاعل والمفعول منهما وغير

ذلك من المشتقات . يقول ابن عقيل : " لا يتصرّفان ، فلا

يكونان بغير صيغة الماضي للزومهما إنشاء المدح والذمّ على

سبيل المبالغة ، فلزمت (نعم) المدح ، وكانت قبل ذلك

للدلالة على إصابة نعمة . . . ولزمت (بئس) الذمّ وكانت لإصابة

بؤس . . . فلما خرجتا عن أصلهما إلى غيره لم يتصرّف

فيهما " (١) .

ب - ومنها اشتراط أن يكون فاعلها جنسا ، بعد أن كان

يرتفع بهما أيّ اسم ، قال الزجاج : " بئس ونعم هما حرفان

لا يعملان في اسم علم ، إنّما يعملان في اسم منكور دالّ

على جنس ، وإنما كانتا كذلك ، لأنّ (نعم) مستوفية لجميع

المدح ، و (بئس) مستوفية لجميع

(١) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، لوحة (١٢٦) م

الذمّ ، فإذا قلت : بئس الرجل ، دللت على أنه قد استوفى
الذمّ الذي يكون في سائر جنسه (١) وسوف نفصل الحديث
عن هذا في بحث الفاعل إن شاء الله ،

وبعد ، فإن الحديث هنا عن (نعم وبئس) إنما هو خاص
بالاستعمال الثاني ، أي في حالة استعمالهما أسلوبين للمدح والذمّ ،
لا يلي أيهما فعلان ماضيان يراد بهما مجرد الإخبار .

أجزاء الصيغتين (نعم وبئس) :

لا بد من توفر ثلاثة عناصر في كل من نعم وبئس ، لكي يوردنا

معني المدح والذم وإنشائهما ، فنحن عندما نقول في المدح :

(نِعَمَ الخليفة أبو بكر) ، وفي الذمّ (بئس المدو أبو لهب) ،

نلاحظ أن كلا من الصيغتين تتألف مما يلي :

أولاً : الفعل (نِعَمَ) أو (بئس) ، وهو الأصل في إنشاء

المعنى المراد مدحاً أو ذمّاً وعليه تُبنى بقية الأجزاء وإليه

ينسب العمل .

(١) اللسان مادة (بئس) .

ثانيا : الفاعل ، وهو الاسم المرفوع التالي للفعل ، ويرتفع
بالفعل قبله وهو في الجملة الأولى لفظ (الخليفة)
وفي الثانية لفظ (العدو) ، ووظيفة الفاعل فـسـي
الصفة ، هي تعيين المعنى أو الصفة التي استحق بها
المدح / والمدحوم الذم . فالخليفة مثلا هي موطن
المدح في الجملة الأولى ، والعداوة هي موطن الذم
في الثانية . وللنحاة في الفاعل هنا شرط ، وهو أن
يكون تكرة ، معرّفة بأل ، المفيدة لاستفراق الجنس ،
ليناسب العمومية الكائنة في نعم وبئس . وسيأتي الحديث
عن هذا مفصلا في بحث الفاعل (١) .

ثالثا : المخصوص بالمدح أو الذم ، وهو الاسم الذي قُصِدَ
بالمدح أو الذم ، ويقع بعد الفاعل مرفوعا على أكثر من وجه
كما سيأتي (٢) . والمخصوص بالمدح في الأولى هو (أبو بكر) ،
والمخصوص بالذم في الثانية ، هو (أبو لهب) .

(١) انظر ص (٧٢) من هذا البحث .

(٢) انظر ص (١٩٥) من هذا البحث .

وسوف نتحدث فيما يلي عن كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة ،

وعما قاله الصحابة فيها من أقوال ، وعما قرروا لها من
أحكام .

*

المبحث الأول

الفصلان (نعم وبئس)

مسألة: اللّفات فيهما : (١)

أجاز النّحاة في نعم وبئس أربع لّفات :

- الأولى : نَعِمَ وَبِئْسَ بفتح الأوّل وكسر الثاني .
- الثانية : نِعِمَ وَبِئْسَ بكسر الأوّل والثاني .
- الثالثة : نَعَمَ وَبِئْسَ بفتح الأوّل وإسكان الثاني .
- الرابعة : نِعْمَ وَبِئْسَ بكسر الأوّل وإسكان الثاني .

التوضيح :

تلك اللّفات الأربعة جائزة في كلّ فعل أو اسم حلقي الصّين

ووزنه على (فَعِل) بفتح الأوّل وكسر الثاني ، قال سيبويه :

" هذا باب الحروف الستة إذا كان واحد منها عيناً ، وكانت الفاء قبلها

مفتوحة وكان (فَعِلاً) إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإنّ فيه

(١) أنظر الصّاح للجوهري مادة (نعم) ٢٠٤٢/٥ ، والقاموس

المحيط للقميروزابادي ٠١٨٤/٤

أربع لغات مطّرد فيه ، فَمِيلٌ وَفَمِيلٌ وَفَعِلٌ وَفَعِلٌ إِذَا كَانَ فَعَلًا
أَوْ اسْمًا أَوْ صِفَةً فَهُوَ سَوَاءٌ " (١) .

وأصل تلك اللغات الأربعة فيهما هو (نَعِمَ وَبَيْسَ) ، بفتح
فكسر ، قال سيبويه : " وأصل (نَعِمَ وَبَيْسَ) ، نَعِمَ وَبَيْسَ " (٢) .
وقد وردت (نعيم) على الأصل في قوله تعالى : " فَنَعِمًا هِيَ " (٣) ،
بفتح النون وكسر العين ، على قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي والأعمش
قال القرطبي : " قال أبو عليّ : وأما من قرأ (نَعِمًا) بفتح
النون وكسر العين فإنما جاء بالكلمة على أصلها " (٥) . وجاءت
أيضا على اللفظة الأصل في قوله :

(١) الكتاب ٢٥٥/٢ بولاق . وانظر المقتضب للمبرد ١٤٠/٢ .

والأصول لابن السراج ١٣٠/١ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ (بولاق) .

(٣) الآية ٢٧١ / البقرة .

(٤) تفسير القرطبي ٣٣٤/٣ ، وانظر كتاب التيسير في القراءات السبع
لابي عمرو الذاني ص ٨٤ جمعيّة المستشرقين .

(٥) تفسير القرطبي ٣٣٥/٣ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالوية
ص ١٠٢ (دار الشروق) .

فَعْدَاؤُ لِبْنِي قَيْسِ عِلْسِي

مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرٍّ

مَا أَقَلَّتْ قَدَمِي أَنَّمْ

نَعِمُ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْبِئْسَ (١)

حيث جاءت (نعم) هنا بفتح الأول وكسر الثاني على الأصل وذلك في قوله (نعم الساعون) .

ويقال : (نَعِمَ) بكسر النون والميم للاتباع ، قال البَرَد :

" ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الثاني فتقول ، (نَعِمَ وَبِئْسَ وَفِغْدَاؤُ) (٢)

وقد جاءت (نعم) على هذه اللفظة في قوله تعالى " فَنِعْمًا

هي " بكسر النون والميم ، على قراءة أبي عمرو ونافع في رواية ورش ،

وعاصم في رواية حفص وابن كثير (٣) . ونُسبت هذه اللفظة إلى هذيل ،

(١) المقتضب ١٤٠/٢ البيت لطرفة وورد في الكتاب برواية أخرى هي :

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ فَأَعْلَيْهَا نَعِمُ السَّاعُونَ فِي الْحَيِّ الشُّطْرُ

انظر الكتاب ٤٠٨/٢ . ومعنى أَقَلَّتْ : رفعت ، وَالْحَيِّ : الفالب ،

انظر خزانة الأدب ١٠١/٤ ، والأما إلى الشجرية ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ،

والإنصاف ١٢١/١ والدَّرر اللوامع ١٠٨/٢ واللسان مادة (ن ع م)

والمحتسب لابن جني ٣٥٧/١ (٢) المقتضب ١٤٠/٢

(٣) تفسير القرطبي ٣٣٤/٣ والتيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني

ص ٨٤ والحجة لابن خالوية ص ١٠٢ .

قال سيبويه : * على لفة من قال (نِعم) فحرّك الميم ، وحدّثنا أبو الخطّاب أنّها لفة هذيل ، وكسروا كما قالوا ليّب * (١) .
وقد لجأت العرب إلى اتباع الأول والثاني طلبا للتخفيف فسي النطق ، قال ابن يميّش : * ومن قال (نِعم) بكسر الفاء والميم أتبع الكسر الكسر ، لأنّ الخروج من الشئ إلى مثله أخفّ من الخروج إلى ما يخالفه * (٢) .

ويقال (نِعم) بكسر النون وإسكان العين ، وهي اللّفة المشهورة ، والأكثر استعمالا في الكلام ، وهذا عائد إلى السّهولة في نطقها بسبب إسكان العين ، قال سيبويه في ذلك : * كما ألزموا نعم وبشئ الإسكان ، وكما ألزموا (خذ) الحذف ، ففعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم * (٣) .
ونصّ على هذا المراد وغيره من النحاة (٤) . وأشار النحاة إلى

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ (بولاق)

(٢) شرح الفضل لابن يميّش ١٢٨/٧

(٣) الكتاب ٣٠١/١ (بولاق)

(٤) المقتضب ١٤٠/٢ ، وانظر الاصول لابن السراج ١٣٠/١ وشرح المقدمة المحسّبة لابن بابشاذ ٢٦٢/٢ .

أن الإسكان قد طرأ على العين بعد إتياع الفاء لها بالكسر ،
وليس قبله ، قال ابن يعيش : " ومن قال (نِعم) بكسر النون وسكون
العين . . . فإنه أسكن بعد الإتياع كما قالوا في (إِبِل) ، (إِبِل)^(١) .
وهذه اللفظة في (نعم) هي لفظة تميم في الأصل ثم انتقلت إلى
باقي العرب وعن سيبويه قوله : " كأنّ عامّة العرب اتفقوا على
لفظة تميم " (٢) .

وقد يقال هنا : إن كثرة استعمالهم (نعم) على هذه اللفظة
قد يشكّل دليلاً على أنها هي الأصل لبقية اللغات الثلاث ؛
وهذا غير وارد لأن كثرة الاستعمال وحدها لا تدلّ على الأصالة ،
قال ابن بابشاذ : " وهذا من الفروع التي غلبت على الأصول فسي
الاستعمال (كالواو) في القسم هي بدل من الباء ، وقد
غلبت " (٣) .

(١) شرح المفصل ١٢٩/٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٦٢/٢ .

وَمَا يَرِدُ الْقَوْلُ بَأَنَّ (نَمَّ) بِكسر فسكون - هي
الأصل ، ما ورد من تعدد اللغات فيها ، حيث بلغت أربع
لغات كما سبق بيانه ، لأن ذلك التعدد لا يصح في الفعل
أو الاسم إلا إذا كان الفعل أو الاسم على وزن (فَعِل) بفتح
فكسر ، وفي هذا يقول ابن يمش : " ... فلا يكون فَعَسَل
بافتح ، إذ لو كان مفتوح العين لم يجز إسكانه لخفة الفتحة ،
... وكسر أولهما دليل على أنه (فَعِل) دون (فَعَل) بالضم
لأن الثاني لو كان مضموما لم يجز كسر الأول لأنه لا كسرة
بعده ... " (١) .

ويقال : (نَمَّ) بفتح النون وإسكان العين ، وهي
أقلها ورودا في كلام العرب وقد نقل سيبويه استعمالها
عنهم فقال : " وبلغنا أن بعض العرب يقول (نَمَّ)
الرجل " (٢) .

(١) شرح المفصل ١٢٨/٧ .

(٢) الكتاب ٢٥٨/٢ .

ويقال في سبب إسكان العين هنا ما قيل في التي قبلها
من إرادة التخفيف في النطق . وما جاء على هذه اللفظة قسراً
يحيى بن وثاب لقوله تعالى : " فَنَمَّ عَنِ الدَّارِ " (١) بفتح
النون في (نَمَّ) وإسكان العين ، وهي
الشَّوَاذُّ (٢) .

وهناك أمثلة كثيرة في كلام العرب لهذا التَّسْكِينِ
طلباً للخفة ، من ذلك قول الشاعر :

فَإِنْ أَهْجَهُ يَضَجِّرُ كَمَا ضَجَّرَ بَازِلٌ

من الأَدمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ (٣)

حيث أسكن العين في الفعلين / : (ضَجَّرَ) و (دَبَّرَ) ،

والأصل بكسر العين ، على (فَعَلَ) .

(١) الآية ٢٤ : الرَّعد .

(٢) المحتسب لابن جني ٣٥٧/١ ، القاهرة ١٣٨٦ .

(٣) إلتصاف لابن الأنباري ١٢٣/١ ، والبيت للأخطل التُّغْلَبِيُّ في
هجاء كعب بن جميل ، والبازل : الجمل . والأدم : جمع آدم
وهو الأسر منها . ودبرت : جريت . أنظر شرح المفصَّل
لابن يميث ١٢٩/٧ واللسان مادة (ض ج ر) .

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

إِذَا هَدَرَتْ شَقَاشِقَةٌ وَنَشِبَتْ

لَهُ الْأُظْفَارُ تَرُكٌ لَهُ الْمَدَارُ (١)

فقد أسكن / الفعلين (نشب) و (ترك) والأصل على

(فعل) بالكسر .

هذه أربع لغات في (نعم ويئس) . وهي وإن كانت كلها

جائزة فيهما ، إلا أنها ليست على درجة واحدة من الفصاحة ففي

الاستعمال ، وكما سبق فإن أفصحها وأكثرها استعمالا هي : (نعم)

و (يئس) بكسر فسكون ، قال ابن عقيل : " قال بعض المفاريسنة

أفصحها (نعم) وهي لغة القرآن ، ثم (نعم) ، ثم (نعم)

وهي الأصلية ، ثم (نعم) وهي في الرتبة الرابعة " (٢) .

(١) الإنصاف ١/١٢٤ . وهدرت : صوتت . والشقاشق :

جمع شقاشقة وهي ما يخرج به البعير من فمه إذا هاج .
والمدار : ما يجري عليه الأمر .

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٦٤ (مصورة) ، وانظر الجمع

ما ورد من قولهم (نَعِيمٌ) و (بَيْسٌ) في (نِعْمٌ وَبَيْسٌ) :

ذكر النحاة لفظة أخرى في (نعم وبئس) غير ما ذكر ،
وهي قولهم (نَعِيمٌ) بفتح النون وكسر العين فياء ساكنة فهي
(نِعْمٌ) . وقولهم (بَيْسٌ) بفتح الباء وإبدال الهمزة ياء ، وفي
(بَيْسٌ) .

أما (نعيم) ، فقد استشهد بها مدعو الاسمية على رأيهم
في (نعم) - كما سيأتي بيانه في بحث الاسمية والفعلية (١)
وذلك لأن الأفعال لا تأتي على وزن (فَعِيلٌ) فهي كالصفة
المشبهة .

لكن أكثر النحاة حكم عليها بالشذوذ لأنها مروية عن
قُطْرُبٍ وحده . قال ابن الشجري : " وأما استدلالكم بقولهم :
نعيم الرجل زيد ، فهذا ما رواه قُطْرُبٌ وحده " (٢) .

ومن جهة أخرى فإن هذه الياء ناتجة عن إشباع كسرة
العين فليست هي الياء التي جاءت في (فمِيلٌ) حتى يقال

(١) انظر ص (٦٥) من هذا البحث .

(٢) الأمل في الشجرية ١٥٦/٢ . وانظر الإنصاف ١٢١/١ .

إنَّها اسم ، قال ابن الأَثاري : * فليس فيها حجة ، لأنَّ (نِصْم)
أصله (نِصْم) على وزن (فَعِل) بكسر العين ، فأشبع
الكسرة ، فنشأت الياء * (١) . وقد نصَّ على ذلك ابن عقيل (٢)
وأبو حيان (٣) .

ولهذا الأشباع أمثلة في كلام الصرب ، من ذلك قوله :
وأنت من الفوائِل حين تُدعى

وَمِنْ ذَمِّ الرَّجَالِ بِمَنْتَزَاحٍ (٤)

حيث أشبع فتحة الزاي في قوله (بمنتزاح) فنشأت الألف ، قال
ابن السَّجري : * أراد بِمَنْتَزَحٍ ، أي بمكان نازح * (٥) .

(١) الإِنصاف ١٢١/١ . وانظر المحتسب لابن جنِّي ٣٥٧/١ .

(٢) الساعد على التسهيل ل ١٣٦ م . (صورة) .

(٣) الهمع ٨٥/٢ .

(٤) الأُمالي الشجرية ١٥٧/٢ ، والبيت لابراهيم بن هرمة من الوافر ،
انظر الخصائص ٣١٦/٢ .

(٥) الأُمالي الشجرية ١٥٧/٢ .

(بَيْس) فِي (بَيْس) :

وأما قولهم (بَيْس) في (بَيْس) ، فهي مآ حكاة الأُخفش
وأبو علي الفارسي قال ابن عقيل : * وحكى الأُخفش والفارسي فسي
(بَيْس) (بَيْس) بفتح الباء ثم ياء ساكنة ، وهو غريب* (١) .
هذا ولم يرو لنا النحاة شاهدا على هذه اللّفة مآ يدلّ على
شدونها ، قال الرضيّ : * ولم يأت (بَيْس) في القرآن إلا مكسور
الفاء ساكنة المين* (٢) . بل إن بعضهم أنكروا مجيء (بَيْس)
على غير المعتاد فيها ، قال ابن عقيل : (٣) وزعم بعضهم أنه لم
يسمع في (بَيْس) إلا الفاشية* (٣) .

(١) المساعد على التسهيل ل ١٣٦ م (مصورة) وانظر
الهمع ٨٤/٢ ، والأشْموني ٣٠/٢ وحاشية الصبّان
٠٢٨/٣

(٢) شرح الكافية ٣١٢/٢

(٣) المساعد على التسهيل . لوحة ١٣٦ م . مصور .

مسألة : (هل نعم وهن فعلان أو اسمان) :

للنحاة في هذا قولان :

الأول : أنهما فعلان ماضيان منيان على الفتح ، وهو
مذهب البصريين (١) والكسائي (٢) في قول ، وتابعهم
في ذلك بعض التأخرين كابن مالك (٣) وابن
عصفور (٤) .

الثاني : أنهما اسمان ، وموضعهما الرفع على الابتداء ،
أو على الخبرية كما سيأتي بيانه ، وهو مذهب

-
- (١) انظر شرح الفصّل لابن يمش ١٢٧/٧ . والتسهيل لابن مالك
ص ١٢٦ ، وأوضح المسالك ٢٧٠/٣ .
(٢) انظر التصريح ٩٤/٢ ، المساعد على التسهيل ل ١٣٦ ،
والموفي في النحو الكوفي ص ٨٦ .
(٣) انظر التسهيل ص ١٢٦ ، والمساعد على التسهيل ل م ١٣٦
(٤) انظر المقرّب لابن عصفور ٦٥/١ .

الكوفيين (١) ومن وافقهم كالرّضي (٢) من المتأخرين .

التّوضيح :

انقسم النّحاة في حقيقة نعم وبئس إلى فريقين حيث ذهب الفريق الأوّل ، إلى أنّهما فعلان ، والثاني إلى أنّهما اسمان :

الفريق الأوّل : (أصحاب مذهب الفعلية) :

قالوا إنّ نعم وبئس فعلان ماضيان مبنيان على الفتح مثل بقية الأفعال الماضية ، والاسم الواقع بعدهما فاعل لهما ، ففي نحو قولنا : (نعم العالم) ، تعرب (نعم) على أنّها فعل ماضٍ مبني على الفتح ، و (العالم) فاعل مرفوع بالفعل قبله . وهذا قال البصريون ، وهو المذهب المشهور فيهما

(١) انظر شرح الفصل لابن يعين ١٢٧/٧ ، والأماشي الشجرية ١٤٧/٢ والمساعد على التسهيل ل ١٣٦ ، والتصريح على التوضيح ٩٤/٢ .

(٢) شرح الكافية للرّضي ٣١٤/٢ .

بين النحاة المتأخرين (١) .

قال المبرد : " ومن قال (نعم المرأة) وما أشبهه فلائهما

فعلان قد كثرا وصارا في المدح والذم أصلا " (٢) ، حيث اثبت

أنهما فعلان . وقال ابن السراج : " ويوضح لك أن نعم ونعمس

فعلان أنك تقول : نعم الرجل ... " (٣) . وقال ابن هشام :

" وهما فعلان عند البصريين والكناني " (٤) . ونص على هذا

ابن مالك وغيره (٥) .

(١) انظر المساعد على التسهيل لوحة ١٣٦ وشرح ابن عقيل ١٦٥/٢

وشرح المرادي على الألفية ٧٧/٢ .

(٢) المقتضب ١٤٦/٢ .

(٣) الأصول لابن السراج ١٣٤/١ .

(٤) أوضح المسالك ٢٧٠/٣ .

(٥) انظر التسهيل ١٢٦ .

أدلتهم على الفعلية :

استدلّ مدعو الفعلية على قولهم بالأدلة التالية :

الدليل الأول : (تأنيبهما) :

قالوا : إن لحوق تاء التأنيث لهما مثلما تلحق بقيسة
الأفعال يدلّ على أنهما فعلان ، قال ابن السراج : " ويوضح
لك أنّ نعم وبئس فعلان أنك تقول : (نعم الرجلُ) كما تقول :
قام الرجلُ ونعمت المرأةُ ، كما تقول قامت المرأةُ " (١) .

وأوضحوا أن هذه التاء هي المختصة بالأفعال ليس غير ،
قال ابن الأنباري : " . . . اتصّلتها بتاء التأنيث الساكنة التي
لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاء كما قلبوها في نحو :
رحمة وسنة وشجرة . . . لأن هذه التاء يختصّ بها الفعّصل

(١) الأصول لابن السراج ١٣٤/١ . وانظر شرح المقدمة لابن
بابشاذ ٣٨٢/٢ وشرح الفعّصل ١٢٧/٧ وشرح ابن عقيل
١٦٠/٢ وشرح المرادي ٧٧/٣ .

الماضي لا تتمنّيه * (١) .

ومن أشلة اتصالها بالتاء ، قوله صلى الله عليه وسلم :

* من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالفُسُـل

أفضل * (٢) . ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

أَوْ حَرَّةٌ عَيْطَلٌ شِجَاةٌ مُجْفِرَةٌ

دعائمُ الزَّوْرِ نِعْمَتٌ زَوْرُقُ الْمِلْسِدِ (٣)

حيث اتصلت تاء التأنيث بنعم في الحديث الشريف وفي بيت الشعر .

(١) الإناصاف ١٠٤/١ ، شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ .

(٢) سنن النسائي بشرح السيوطي ٩٤/٣ القاهرة - المكتبة التجارية الكبرى .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ . العَيْطَلُ : طويلة المنق ، شِجَاةٌ :

العريض ما بين الكاهل والظهر ، والمجفرة : الناقة العظيمة

الوسط والدعامة : خشب الخيمة ويعني قوائمها ، الزورق : نوع

من السفن ، وفيه تشبيه لها بالسفينة . والبيت لذي الرمة في

مدح بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . انظر المقرب

لابن عصفور ٦٨/١ ، والدَيَّوان ص ١٤٦ ، وشرح المفصل لابن يمش

١٣٦/٢ ، والخزانة للمفرداني ١١٦/٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ .

ولا يكاد يوجد خلاف بين النحاة على جواز تأنيبهما ،
مع اختلافهم في أصلهما ، فهذا سيبويه يقول : * واعلم أن (نعم)
توئمت وتذكر ، وذلك قولك : نِعمت المرأة ، وإن شئت قلت :
نعم المرأة ، كما قالوا ذهب المرأة ، والحذف في نعمت
أكثر (١) .

وفوق هذا فقد أجاز النحاة تأنيبهما مع الفاعل الذكور
لأن المخصوص مؤنث ، كما أجازوا ترك التأنيب مع الفاعل المؤنث ،
قال سيبويه : * وأما قولهم هذه الدار نعمت البلد ، فإنه لما
كان البلد الدار أقحموا التاء فصار قولك : من كانت أمك ،
وما جاءت حاجتك ، ومن قال : (نعم) البلد ، وكذلك
هذا البلد نعم الدار لما كانت البلد ذكرت ، فلزم هذا في
كلامهم لكثرة ، ولأنه صار كالمثل ، كما لزمت التاء في ما جاءت
حاجتك . ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو لبعض السعديين :

(١) الكتاب ٣٠١/١ بولاق .

هل تصرف الدّار يمقيها المور والدّجن يوما والعجاج المهور

لكل ربح فيه ذيل مسفور

فقال (فيه) لأن الدّار مكان فحمله على ذلك (١) .

حيث جاء الضمير في قوله (فيه) مذكرا مع أنّه

عائد إلى مؤنث وهو (الدّار) .

وقد نصّ الفراء أيضا على جواز التأنيث بقوله : " فإذا مضى

الكلام بمذكر قد جُصل خبره مؤنثا ، مثل : الدار منزل صدق ،

قلت : نعمت منزلا . . . ، كما تقول : بيئس المنزل النار ، ونعم

المنزل الجنّة ، فالتذكير والتأنيث على هذا . ويجوز : نعمت

(١) الكتاب ٣٠٢/١ ، " يمقيها : يطمس آثارها ، والمور :

ما طيرته الرّياح من التراب ، والدّجن : إلباس الخيم

السما ، والمهور : المنسكب ، يقال همرت الرّيح

فأنهمر ، وجعل للريح ذيلا على الاستمارة ، يريد انجرار

آخرها عليه ، وسقى التراب فيه ، والسفور : المكوس "

أنظر حاشية الأعلام الشتمري بحاشية الكتاب ٣٠٢/١ .

المنزلُ دارك ، وتوَّنت فعل المنزل لما كان وصفا للدار ،
وكذلك تقول : نعم الدار منزلك ، فتذكّر فعل الدار ، إذ كانت
وصفا للمنزل ، وقال ذو الرمة :

..... دعائم الزور نعمت زورقُ البلد^(١) *

وهذا الكلام شبيه بالذي قبله في جواز التأنيث وتركه
في نعم وبئس مع الفاعل المؤنث ، لأنه يرى أن التأنيث عائد
إلى المخصوص المؤنث .

وأجاز السرد كذلك التأنيث وتركه فيهما ، وعلل التأنيث
مع المؤنث بأنه هو الأصل فيهما ، لأنهما أفعال ، وعلل تركه
مع المؤنث فيهما ، بكثرة الاستعمال ، ولخروجهما عن طريقة
الأفعال في الدلالة على المدح والذم ، قال : فأما قولك
نعمت وبئست ، إذا عنيت المؤنث فلائهما فعلان لم يخرجنا
من باب الأفعال إلى التسمية ، كما فعل بـ (حبّ) و (ذاب) ،
وكأنهما على منهاج الأفعال ، ومن قال : نعم المرأة وما أشبهه ،

(١) معاني القرآن للقرآء ٢٦٧/١ فما بعدها ببيروت عالم الكتب ط ٢ (١٩٨٠)

فلا تُنهما فمِلان قد كثيرا وصارا في المدح والذمّ أصلا ، والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه^(١) . وهذا القول قريب من قول سيبويه السابق في علّة ترك التأنيث مع المؤنّث .

ولابن جنّي تعليل آخر غير ما ذكر في ترك التأنيث مع الفاعل المؤنّث في نعم وبئس فهو يري ، أنّ العلّة في ذلك هي إرادة معنى الجنس في هذا الفاعل ، والجنس في معنى العذکر ، قال : " فمن ألحق الملامة . قال : هذا فعل كسائر الأفعال ، ومن لم يلحقها ، أراد معنى الجنس فغلب عنده التذكير"^(٢) .

ورأى أبو سميّد السّيرافي أنّ ترك التأنيث هو الأكثر فيهما ، وأنه الأفضل أيضا ، والسبب عنده هو عدم تمكّنها مثل بقية الأفعال ، بحيث لا يصاغ ضمها مضارع أو غيره قال : " وحذف علامة التأنيث

(١) المقتضب ١٤٦/٢ فما بعدها .

(٢) اللّمع لابن جنّي ص ١٤١ .

منها أحسن وأكثر من حذفها من سائر الأفعال ، ولنقصان تمكّنها
في الأفعال وبطلان استعمال المستقبل منها ، وذلك أنّ دخول
علامة التانيث في المستقبل أقوى منه في الماضي ، لأنّ علامة
التانيث في الماضي زيادة ، وفي المستقبل وضع حرف مكان حرف ،
وهو التاء مكان الياء ، فلخفة تكلف العلامة في المستقبل ، صارت
ألزم ، ولما كانت نعم وبئس ، لا مستقبل لهما ، صار نعم
المرأة ، وبئس الجارية ، أحسن من : قام المرأة ، وذهب الجارية ،
لأنّك في المستقبل يلزمك : تقوم المرأة وتذهب الجارية* (١) .

وعلّل أبو اليقّان أيضا ترك التانيث بدعوى أنّه لإرادة معنى الجنس
في الفاعل وهذا موافق لتعليل ابن جنّي له ، قال " وليس كذلك
قامت المرأة ، لأنّه لا يجوز هنا حذف التاء ، لأنّه ليس اللفظ
هنا جنسا* (٢) .

(١) شرح الكتاب للسيرا في ٣٠/٢ م . صوّر .

(٢) شرح اللّمع للعكبري ، لوحة (٧١) م . صوّر .

وزهب ابن يعمش إلى أن العلة في ذلك هي إسناد
الفعل إلى ما يشبه الجمع في المعنى ، وهو الفاعل ، قال :
"وقيل إنما حسن إسقاط علامة التانيث من نعم ويئس إذا وليهما
المؤنث من قبل أن المرفوع بهما جنس شامل ، فجرى مجرى الجمع ،
والفعل إذا وقع بعده جماعة المؤنث جاز تذكير الفعل كقوله :
(وقال نسوة في المدينة) ، فصار قولك نعم المرأة ، بمنزلة النساء ،
فلهذا حسن التذكير في هذين الفعلين ولم يحسن في غيرهما
من الأفعال " (١) . ونص عليه ابن عصفور (٢) أيضا .

اعتراض لمدي الاسمية على هذا الدليل :

وعلى الرغم من اتفاق الفريقين على جواز تأنيثهما ، فقد اعترض
الفريق الثاني مدي الاسمية على هذا الدليل على الفعلية ، بقوله :

(١) شرح المفصل ١٣٧/٧ .

(٢) المقرب ٦٧/١ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ وحاشية

الصيان على الأشموني ٣٨/٣ .

إِنَّ هَذَا مَعْتَرِضٌ مِنْ نَاهِيَتَيْنِ :

الأولى : إِنَّ هَذِهِ التَاءُ لَيْسَ فِيهَا حِجَّةٌ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ ، لِأَنَّهَا

قَدْ اتَّصَلَتْ بِالْحُرُوفِ ، مِثْلَ (رَبِّ) وَ (شَمِّ) فَيُقَالُ (رَبَّتَ) وَ

(شُمَّتَ) ، وَاشْتَشْهَدُوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

مَا وَى بِلِ رَبَّتَمَا غَارَةٌ

شِعْوَاءُ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسِمِ (١)

هَيْتَ اتَّصَلَتْ التَاءُ بِ (رَبِّ) فِي قَوْلِهِ (رَبَّتَمَا) .

(١) الإِنْصَافُ ١٠٥/١ ، الْبَيْتُ لَضِرَّةَ بْنِ ضِرَّةِ النَّهْشَلِيِّ

مِنَ السَّرِيعِ ، وَشِعْوَاءُ : مَتَفَرِّقَةٌ مَنْتَشِرَةٌ . وَاللَّذَعَةُ :

مِنَ لَذَعَتِهِ النَّارِ ، كَوْتِهِ ، وَالْمَيْسِمُ : أَدَاةُ الْوَسْمِ

بِالنَّارِ .

انظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣١٣/٢ ، وَالْخَزَانَةَ ٤/١٠٤ .

ومثله قول الآخر :

ثُمَّتَ قَمْنَا إِلَى جُرْدٍ مَسُومَةٍ

أَعْرَافَهُنَّ لَا يُدِينَا مَنَادٍ يُسَلُّ (١)

حيث اتصلت التاء بالحرف (ثُمَّتَ) في قوله (ثُمَّتَ) .

لهذا قالوا : " قَمْنَا الذي يبعد أن يكون نعم وبئس اسمين

لحقتهما هذه التاء ، كما لحقت (رَبِّ) و(أَثَمَّ) وكان اتصالها

شاذًا كاتصالها بالحرف " (٢) .

(١) الأُمالي الشجرية ١٥٣/٢ ، البيت لعبد بن الطيب

من البسيط ، الجرد : الخيل القصيرة الشعر ، المسومة :

المعلّمة ، والأعراف : جمع عرف وهو الشَّعْر الذي نسي

عنق الفرس ، والمناديل : جمع مندبل وهو مسحنة اليد ،

انظر الإنصاف ١٠٦/١ والفضليات للفضل الضبي ص ١٤١

تحقيق احمد محمد شاكر وعد السلام هارون ط ٤

دار المعارف ١٣٨٣ - ١٩٦٤ .

(٢) الأُمالي الشجرية ١٥٣/٢

الثانية : إنه بعد أن ثبت اتصال التاء بالحروف ، فهي
أيضا غير لازمة في نعم وبيس بل الأكثر تركها ، والتاء التي
تدخل على الأفعال تكون لازمة ، قالوا في هذا : " هذا على
أن نعم وبيس لا تلزمهما التاء بوقوع الموضع . بعدهما كما تلزم
الأفعال ، ألا ترى أن قولك (قام المرأة وقعد الجارية ، لا يجوز
في سعة الكلام ؟ ، فإن الفرق بينهما " (١) .

الدليل الثاني على الفعلية : (رفعها الفاعل ظاهرا ومضمرا) :

استدل أصحاب المذهب الأول على الفعلية فقالوا : ما يدل
على أنهما فعلان ، أننا وجدناهما يملآن الرفع في الأسماء ، سواء
أكانت صريحة ظاهرة ، أم مضمرة ، وهذا من خواص الأفعال ،
يقول المبرد : " وأما قولك : الرجل ، والدابة ، والسدّار ،

(١) الإنصاف ١٠٧/١ وانظر أيضا التبيين عن مذاهيب
النحويين لأبي الهيثم المكبري ص ١٩٢ مرسالة
ماجستير .

فمرتفعات بنعم وبئس لأنهما فعلان يرتفع بهما فاعلاهما* (١) .
هذا عن رفعهما الفاعل اسما ظاهرا ، وأما رفعهما
الضمير ظاهرا فقد حكاه الكسائي عن العرب ، قال ابن يمين :
* والذي يدلّ أنهما فعلان أنك تضر فيهما ، وذلك أنه إذا قلت :
نعم رجلا زيد ، ونعم غلاما غلامك ، لا تضر إلا في الفعل ، وربما
برز ذلك الضمير واتصل بالفعل على حدّ اتصاله بالأفعال ،
قالوا : نعمّا رجلين ، ونعمّوا رجالا ، كما تقول : ضربا وضربوا ،
حكى ذلك الكسائي عن العرب* (٢) . إلا أن بعض مدعي الفعلية
أنفسهم أنكروا رفعهما الضمير الظاهر ، قال سيبويه : * واعلم
أنك لا تظهر علامة الضميرين في (نعم) ، لا تقول :

(١) المقتضب ١٤١/٢ ، وانظر الاصول لا بن السراج ١٣١/١ ،

والأمالى الشجرية ١٣٧/٢ ، ١٥٢٠ .

(٢) شرح المفصل ١٢٧/٧ ، وانظر الانصاف ١٠٤/١ والتبيين للمكبري

ص ١٩١ (رسالة ما جستير) . وشرح الكافية للرضي ٣١٣/٢

والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٦ ، (م. مصور) والمرتجل

لا بن الخشاب ص ١٣٦ .

نعموا رجالا ، يكفون بالذي يفسره ، كما قالوا مرت بكل* (١) .
وقال المراد في منع ذلك : * واعلم أنه لا يجوز أن تقول قومك
نعموا رجالا * (٢) ، كما نصّ على هذا بعض النحاة كابن السراج (٣)
وابن هشام (٤) . في حين أننا وجدنا معارضتهم ، يجيزون ذلك
فيهما ، من هؤلاء * ، الفراء نفسه . وهذا على خلاف رأيهم فيها ،
لأن رفع الضمير الظاهر مما تختص به الأفعال قال : * ويجوز
أن تذكر الرجلين فتقول : بثا رجلين وبثس رجلين ، وللقوم
نعم قوما ونعموا قوما ، وكذلك الجمع من المؤنث * (٥) .

(١) الكتاب (١) ٣٠١ (بولاق)

(٢) المقتضب ١٤٩/٢ .

(٣) الأصول ١٣٨/١ .

(٤) المغني ٦٤٢/٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢٦٨/١ ، بيروت - عالم الكتب ،

ط ٢ - ١٩٨٠ .

وقد سبق أن الكسائي روى ذلك عن الصرب (١) . وسيأتي

توضيح لهذا أيضا في بحث (الفاعل ضمرا) .

الدليل الثالث على الفعلية : (بناو'هما على الفتح) :

قالوا : وما يدل على أنّهما فعلان ، بناو'هما على الفتح

بدون عوجب لذلك ، قال ابن الشجري : * فمن ادّعى أنّهما اسمان

لزمه أن يوضح العلة في فتحهما * (٢) . وهو في نظر ابن الأنباري

من أضعف الأدلة قال : وهذا تمسك باستصحاب الحال ،

وهو من أضعف الأدلة * (٣) .

(١) انظر المساعد على التسهيل لوحة ١٣٦، ١٣٨ (٠م صور)

والهمع للسيوطي ٨٧/٢ ، والامالي الشجرية ١٣٧/٢ ،

والانصاف ١٠٤/١ وشرح المفصل لابن يعين ١٢٧/٧ .

(٢) الامالي الشجرية ١٥٩/٢ ، وانظر التبيين للمكبري ص ١٩٤

(ر . ماجستير) وشرح المفصل لابن يعين ١٢٧/٧ .

(٣) الانصاف ١١٢/١ .

الدليل الرابع على الفعلية : (اشتقاقهما) :

قالوا وما يدل على أنهما فعلان اشتقاقهما من النعمة والبؤس ،
وهذا الاشتقاق ليس وصفا على وزن الأسماء ، قال أبو الهيثم :
"إنها لو كانت اسما لكانت إما جامدا ، أو وصفا ، ولا سبيل إلى اعتقاد
الجمود فيها ، لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر ، ولأنها من : نِعِمَ
الرجل ، إذا أصاب نعمة ، والمنعم عليه يُمدح . ولا يجوز أن تكون
وصفا ، إذ لو كانت وصفا لظهر الموصوف معها ، ولأن الصفة
ليست على هذا البناء" (١) .

الدليل الخامس على الفعلية : (دخول لام القسم عليهما) :

قالوا والدليل على أنهما فعلان ، دخول لام القسم عليهما ،
كما في قول الشاعر :

لَعْمَرِي وَمَا عُمَرِي عَلَيَّ بِهِمِّنْ

لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم (٢)

(١) التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٩٣ (ر . ماجستير) .

(٢) الدرر اللوامع للشنقيطي ١١٠ / ٢ ، الهيثم ليزيد بن قنافة

قال العميني : * الاستشهاد في قوله : (لئنس) حيث

دخلت عليه لام القسم الدالّ دخولها على فعلية أفعال المدح والذم * (١) .

ولا أرى في دخول لام القسم والابتداء على (نعم وبيس)

دليلاً على فعليتها لأن هذه اللام قد دخلت على الأسماء ،

بل إن دخولها على الأفعال الماضية نادر دون اتصالها به (قد)

قال الصيمري : * فأما اللام فتدخل على الاسم والفعل ، فإذا

دخلت على الاسم ، ارتفع بعدها بالابتداء كقولك : والله لزيد

منطلق ، والله لعمرو منطلق . . . ولا تدخل هذه اللام على

=== العدوي وهو من الطويل ، بهجويه حاتما ، انظر شرح

ديوان الحماسة للرزوقي ص ١٤٦٤ ، تحقيق عبد السلام

هارون ، لجنة التأليف ١٣٧٢ هـ وشرح المرادي ٨٦/٣ ،

وشرح الأشموني ٣٤/٢ ، والهمع ٨٥/٢ .

(١) شرح شواهد الأشموني للعميني بحاشية الأشموني ٣٤/٢ .

الفعل الماضي الا مع (قد) ، ولا يحسن حذف (قد) معها

الا في الشَّرْكَما قال امرؤ القيس :

حلفتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ

لناموا فما إن من حديثٍ ولا صالٍ

فالتقدير : لقد ناموا . * (١) .

أما دخول اللام على نعم وبئس من دون (قد) فلا نهما

جامدان فأشبهها الأسماء ، قال الرضي : * وأما في نعم وبئس

فاللام وحدها ، إذ لا يدخلها (قد) لعدم تصرفها * (٢) .

وسنرى أن هذا من أدلة الفريق الثاني على الاسمية .

انتهت أدلة الفريق الأول على الفعلية وفيما يلي ، أدلة الفريق

الثاني على الاسمية .

(١) التبصرة والتذكرة للصيمري ٤٥٢/١ .

والبيت لامري* القيس من الطويل ، انظر شرح ديوانه ص ١٦١

لحسن السندوي ط ٥ مطبعة الاستقامة ١٣٤٩ ، وشرح

شواهد المعنى للسيوطي ٤٩٤/١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٣٩/٢ .

أدلة الفريق الثاني على الإسمية :

لقد رأى أصحاب هذا الفريق ، أن (نم وبش) اسمان ،
وإن كان أصلهما فعلين ، إلا أنهما خرجا عن الأفعال وأصبحا يدلان
على معنيتي المدح والذم ، وهذا هو رأي الكسائي في قول ، والفراء ،
وشعلب وجماعة الكوفيين ، قال في الأمالي : " وقال أبو زكريا يحيى
ابن زياد الفراء هما اسمان ، وتابعه أبو الميَّاس أحمد بن يحيى
شعلب وأصحابه على اسميتهما ، وإن كان لهما لفظ الفعل الماضي ،
وذلك لأنهما نُقِلَا إلى المدح والذم عن التَّصَدُّقِ والبؤس " (١) .
ويجدر القول ، إنَّ هؤلاء معادعائهم الأسمية فيهما ،
إلا أنهم لا ينكرون أنَّهما كانا فعلين في الأصل ثم نُقِلَا بمعد
ذلك إلى الإسمية ، قال في المساعد : " وذهب الكسائي إلى
أنَّها اسم محكي ك (تأبَّط شرًّا) ، (فنعم الرَّجُل) اسم

(١) الأمالي الشجرية ١٤٧/٢ ، وانظر أيضا الموفى في التَّحْسُو
الكوفي للكثيراوي ص ٨٦ والهمع ٨٤/٢ ، وشرح ابن
عقيل ١٦٠/٢ .

للمدوح ، وبئس الرجل للمذموم ، وهما جملتان في الأصل * (١) .
ومن وافقهم على هذا الرضي ، قال : " ثم نقول إنهما
بعد ذلك - وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلها ، كلاهما
صارا مع فاعلها بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها ...
فصار معنى (نعم الرجل) رجل في غاية الجودة ... فصارا معا
جزء جملة ، بعدما كانا جملة مستقلة ... * (٢) .

وبناء على قولهم ذاك يكون إعراب قولنا : (نعم الرجل
علي) هكذا : ، (نعم الرجل) اسم في محل رفع على
الابتداء ، و (علي) خبره ، أو العكس ، قال الرضي : " قلنا في
نعم الرجل زيد ، إن (زيد) : مبتدأ و (نعم الرجل) :
خبره ، أي رجل جيد * (٣) . وقال الصبان : " من قال

(١) المساعد على التسهيل ، لوحة ١٣٦ (م . م صور) ،

وانظر أيضا المقرَّب لابن عصفور ٦٥/١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٣/٢ .

(٣) المصدر السابق .

باسميّة نعم وبئس ، أعرابها مبتدأ ، وما بعدها خبر ، ويجوز
المكس ، حكاه أبو حيان * (١) .

ولهؤلاء وجه آخر في إعرابها أورده النحاة ، وهو جملة
(نعم) مبتدأ مرفوعاً و (الرجل) بدلا منها ، وهو غريب ، وقد
نقله الدماميني ، قال : " من قال باسميتهما فما بعدها ما هو
فاعل عندنا ينفي أن يكون تابعا عندهم لنعم بدلا أو عطف
بيان ، والمعنى المدح الرجل زيد^٥ " (٢) ، وعلى هذا القول
يكون خبر نعم وبئس المخصوص بـ (٣) .

(١) حاشية الصبّان على الأشموني ٢٦/٣ فما بعدها ،

وانظر الإنصاف ٩٧/١ .

(٢) حاشية/ على الأشموني ٢٦/٣ ، وانظر حاشية الخضري على
الصبّان

ابن عقيل ٤٢/٢ .

(٣) حاشية الخضري على ابن عقيل ٤٢/٢ .

أدلتهم على الإسمية :

استدل مدعو الإسمية بمدة أدلة على رأيهم وهي :

الدليل الأول على الإسمية : (جرهما)

قالوا ما يدلّ على أنّهما اسمان ، دخول حروف الجرّ
عليهما ، لأنّ الأفعال لا تجرّ ، وقد جاء في كلام العرب ما يؤيد
ذلك ، فقد روي أنّ رجلا من بني عقيل ولدت له أنثى فبشّر
بها فقال : " والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرّها
سرقة " (١) . حيث أدخل حرف الجرّ وهو (الباء) على
(نعم) في قوله (بنعم الولد) .

ومن ذلك أيضا قول أحدهم وقد سار إلى محبوبته على حمار

(١) الانصاف ٩٨/١ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ ،
وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧ ، وشرح المرادي
على الألفية ٧٧/٣ فما بعدها ، وشرح ابن عقيل ١٦١/٢ ،
والساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٥ (م . مصور)
والتصريح ٩٤/٢ .

بطي، فقال : " نعم السَّيرُ على بئس العيرُ " (١) ، حيث
أدخل حرف الجرّ (على) على (بئس) في قوله (على بئس) .
ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

أَلَسْتُ بِنِمَمِ الْجَارِ يَوْمَ لَفِّ بَيْتِهِ

أَخَا قَلَّةٍ أَوْ مَعْدِمِ الْمَالِ مَصْرِمًا (٢)

حيث أدخل حرف الجرّ (الباء) على نعم في قوله (بنمم)
الجار .

(١) الإنصاف ٩٨/١ ، وانظر شرح ابن عقيل ١٦٠/٢ وشرح
المرادي ٧٧/٣ وشرح الأشموني ٢٩/٢ ، والتصريح
٩٤/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يمين ١٢٧/٧ والإنصاف ٩٧/١ .
وهو منسوب لحسان بن ثابت من الطويل وورد مجزؤه
في ديوانه هكذا :

.....
لذي العرفِ ذا مال كثير ومعدما

الديوان ص ٢١٩ .

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

صَبَّحَكَ اللهُ بِخَيْرٍ بِأَكْسَرٍ

(١) بنعم طيرٍ وشبابٍ فأخسر

• حيث أدخل حرف الجرّ الياء على نعم في قوله (بنعم طير) .

اعتراض مدعي الفعلية على هذا الاستدلال :

اعترض أصحاب القول الأول على هذا ، وقالوا ليس في هذه

الشواهد دليل واحد على جرهما ، لأنّ حرف الجر فيها داخل

على اسم موصوف ، حذف من الكلام على تقدير الحكاية (٢) ،

والتقدير عندهم في قوله " والله ما هي بنعم الولد " هو :

" والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم الولد " (٣) . وقسّدروا

المحذوف في قوله " ... على بئس الصير " بقولهم : " على عير

(١) شرح الأشموني ٢٩/٢ ، وانظر الهمع ٨٤/٢ ، والدّر اللوامع
٠١٠٨/٢

(٢) انظر الانصاف ١١٣/١ ، والتصريح ٩٤/٢ .

(٣) الأمالي الشجرية ١٤٨/٢ وانظر شرح ابن عقيل ١٦١/٢

والمرادي ٧٧/٣

مقول فيه بثس العير" (١) . كما قدروا المحذوف في قول الشاعر :
أَلَسْتُ بِنَعْمٍ . . . البت يقولهم : " أَلَسْتُ بِجَارٍ مَقُولٍ فِيهِ نَعْمِ
الجار" (٢) . ففي هذه التقديرات نجد أنّ حروف الجر قد
دخلت في كلّ واحد منها على اسم موصوف بما بعده ، وقالوا ؛
ثم حذفت هذه الأسماء الموصوفة وهي (المولودة) و (العير)
و (الجار) ، فدخل حرف الجرّ على الصفات بعدها ، وهي
(مقول) في جميعها ، ثم حذفت الصفة أيضا فحلّ محلّها
(نعم وبثس) فدخلها حرف الجر لفظا (٣) . ثم قالوا

(١) الأُمالي الشجرية ١٤٨/٢ وانظر شرح ابن عقيل

١٦١/٢ والمرادي ٠٧٧/٣

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧ وشرح ابن عقيل

١٦٠/٢ وشرح المرادي ٠٧٧/٣

(٣) انظر الأُمالي الشجرية ١٤٩/٢

ان دخول حرف الجر لفظا على الفعل ^{شبه} هنا بإضافة الاسم إلى الفعل لفظا ، والاسم لا يضاف إلى الفعل في اللفظة وما يظهر من إضافة ذلك فعلى تقدير محذوف ، ومن ذلك قول الشاعر :

مالك عندي غير سوط وحجر

وغير كبداء شديدة الوتسر

جاءت بكفي كان من أرسى البشر (١)

والشاهد في قوله (.. بكفي كان من .. البيت) حيث أضاف الاسم وهو قوله (كفي) إلى الفعل بعده (كان) - لفظا ، والتقدير عندهم هو : (بكفي رجل كان) حيث حذف المضاف إليه وهو (رجل) فأضيف الاسم إلى الفعل لفظا (٢) .

(١) الأمل الشجرية ١٤٩/٢ ، الكبداء : قوس واسعة المقيض .

جاءت : أحسنت . ورؤي : ترمي بكفي ... انظر شرح شواهد

المفني للسيوطي ٤٦١/١ والانصاف ١١٣/١ فما بعدها

والتهمين للمكبري ص ٢٠٠ (ر . ماجستير) .

(٢) المصادر السابقة .

ثم اعترضوا أيضا بأن قالوا : إن الذي حسن دخول حروف
الجرّ على (نعم وهن) هو سعة اللّفة وكثرة الحذف في كلام
العرب ، وأن الإضرار في اللّفة كثير بمنزلة الإظهار (١) .
ومن أمثلة الحذف التي أوردها ، قوله تعالى : " والَّذِينَ
اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى " (٢)
والشاهد في هذه الآية في قوله تعالى (ما نعبدهم) والتقدير
عندهم هو : " يقولون ما نعبد هؤلاء الآلهة للقربة إلى الله " (٣)
ومثل ذلك أيضا قوله تعالى : " والملائكة يدخلون عليهم من كل باب
سلام عليكم " (٤) .

-
- (١) الأُمالي الشجرية ١٥٠ / ٢ وإلنصاف ١١٣ / ١ والتبيين
للمكبري ص ٢٠٠ (ر . ماجستير) .
(٢) الآية ٣ : الزمر .
(٣) الأُمالي الشجرية ١٥٠ / ٢ وإلنصاف ١١٣ / ١ .
(٤) الآية ٢٣ : الرعد .

والشاهد في قوله تعالى (سلام عليكم) ، وتقدير

المحذوف عندهم : " يقولون سلام عليكم " (١) .

كما اعترضوا بأن قالوا : إنَّ حروف الجرِّ قد دخلت على

ما لا خلاف في أنه فعل ، واستشهدوا بقوله :

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ

وَلَا مُخَالِطِ اللَّيْلِ جَانِبُهُ (٢)

حيث دخل الحرف وهو (الباء) على الفعل الماضي (نام) في

قوله (بنام صاحبه) ، كما دخل على (نعم وبئس) ، وذلك

على تقدير محذوف والأصل " والله ما ليلي بليلٍ مقسولٍ فيه

نام صاحبه " (٣) فحذف الموصوف والصفة وبقي الفعل (نام) ،

فدخل عليه حرف الجرِّ .

(١) الإنصاف ١١٣/١ ، الأمل الشجرية ١٥٠/٢ .

(٢) الأمل الشجرية ١٤٨/٢ ، والإنصاف ١١٢/١ والتبيين

للعكبري ص ٢٠٠ (ر . ماجستير) وشرح الأشموني ٣٠/٢ .

(٣) الأمل الشجرية ١٤٨/٢ والإنصاف ١١٣/١ .

أما قول الشاعر (بنعم طير) فنعم هنا مسعى بها وليست
على حالها للمدح أو على تقدير محذوف . قال العيني : " فلا
يدلّ ذلك على اسمية نعم لأنه على الحكاية وجعلها اسما ،
والمعنى صحك بكلمة (نعم) المنسوبة إلى طائر الميمون ،
والأولى أن يحلّ على الشذوذ " (١) . وقال الشنقيطي فسي
شرح هذا الشاهد : " فجعل (نعم) اسما للخير ، وأضافها
لـ (طير) ، ولو كانت نعم هنا على أصلها لجاء بعدها اسم
مصرف " (٢) .

الدليل الثاني على الاسمية : (دخول حرف النداء عليهما)

قالوا ويدلّ على أنّهما اسمان دخول حرف النداء عليهما ولو
كانا فعلين لما صحّ فيهما ذلك ، لأنّ الأفعال لا تنادي ،
واستشهدوا لهذا بقولهم في الدعاء : " يا نعم المولى ويانعم

(١) شرح الشواهد للعيني بحاشية الأشموني ٢٩/٢ .

(٢) الدرر اللوامع ١٠٨/٢ والهمع ٢٤/٢ .

- النصير* (١) . قال الرضيّ : * فيحمل ما جاء مطّردا من نحو : يا نعم المولى .. على أنّه منادى * (٢) .
- اعترض الفريق الأوّل على هذا الدليل بعدّة أمور منها :
انّ حرف النداء داخل على اسم محذوف للعلم به وليس على (نعم) والتقدير في قولهم : يا نعم المولى ... هو : * يا ألكه ، نعم المولى ونعم النصير أنت * (٣) .
- وقدّره بعضهم بنحو : * يا من هو نعم المولى ونعم النصير * (٤) . فحرف النداء إذن داخل على اسم مقدّر .
- ومن جهة أخرى قالوا : إنّ حرف النداء قد دخل على أفعال متّفق على فعليّتها ، من ذلك قول الشاعر :

(١) الإنصاف ٩٩/١ ، وشرح المفصل ١٢٨/٧ .

(٢) شرح الكافية للرضيّ ٣١٤/٢ .

(٣) الأُمالي الشجرية ١٥٠/٢ ، والإنصاف ١١٢/١ .

(٤) شرح المفصل لابن يميّش ١٢٨/٧ .

أَلَا يَا مُسْلِمِي يَا دَارَ سَيِّ عَلَى اللَّيْلِ

وَلَا زَالَ مُهَلًّا بِجُرْعَاتِكَ الْقَطْرِ (١)

والتقدير: أَلَا يَا هَذِهِ أَسْلَمِي ... يَحْذِفُ السَّنَادِي .

ومثل ذلك قول الآخر:

أَلَا يَا أَسْلَمِي قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَمِينَا

تَحِيَّةً مِنْ أَسْمَاءِ إِلَيْكَ حَزِينَا (٢)

ومثله قول الآخر:

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا تَرَبَّ اسْمَاءَ مِنْ تَرَبِّ

أَلَا يَا أَسْلَمِي حَيِّتِ عَنِّي وَعَنْ صَاحِبِي (٣)

ومثله قوله:

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَدْرِ

وَإِنْ كَانَ حَيَانَا عَدَى آخِرِ الدَّهْرِ (٤)

(١) الأُمالي الشجرية ١٥٠/٢ والبيت لذي الرمة من الطويل ، انظر

الإنصاف ١٠٠/٢ وديوانه ص ٢٠٦ .

(٢) الإنصاف ١٠٠/١

(٣) المصدر السابق .

(٤) الأُمالي الشجرية ١٥٠/٢ والإنصاف ٩٩/١ والبيت للأخطل من

الطويل .

والسنادى في هذه محذوف والتقدير : ألا يا هذه أسلعي ...
ومن هذا أيضا قراءة الكسائي لقوله تعالى : " ألا يسجدوا
لله " (١) بتخفيف اللام ويقف (ألا يا) ويستدي (اسجدوا)
على الأمر ، والتقدير " ألا يا هؤلاء اسجدوا " (٢) .
كما قالوا : إنَّ (اليا) قد تكون للتمنيه وليست حرفا
للنداء (٣) . وعليه ، فلا حذف في الشواهد السابقة .
وقالوا : إنَّ مَّا يُوَدُّ كَدُّ أَنْ (نعم) ليست سنادى ، هو
أنَّها جملة والجمل لا تنادى بالاتفاق ، قال العكبري : " إنَّ
حرف النداء لا يدخل على الجملة ، ويدخل على المفرد أو المضاف
أو مشابهه ، وعندهم : نعم الرجل جملة ، ولا يصحَّ يا زيد منطلق " (٤) .

(١) الآية ٢٥ من سورة النمل؛ انظر التيسير لأبي عمرو الداني ص ١٦٧ .

(٢) الحجّة لابن خالويه ص ٢٧١ والتيسير لأبي عمرو الداني ص ١٦٧ .

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ١٩٧ .

(ر . ماجستير) .

(٤) المصدر السابق .

واعترضوا أيضا على النداء ، بقولهم : إنَّ حرف النداء دخل على الحروف والحروف لا تنادى ، من ذلك قوله تعالى : " يا ليتني كنت معهم " (١) ، وقوله : " يا ليتني قدمت لحياتي " (٢) . حيث دخلت اليا على الحرف (ليت) التي للتمني ، فسي الأيتين الكريمتين .

جواب الفريق الثاني - مدعي الاسمية - على اعتراض الأول فيما يتعلق بالنداء :

أجاب أصحاب القول باسمية نعم وئس على اعتراض القائلين بالفعليّة ، فقالوا : " لا يجوز أن يقال إنَّ المقصود بالنداء محذوف للمعلم به . . . لأننا نقول . . . إنَّ الضادى يقدّر محذوفا إذا ولي حرف النداء فعلٌ أسر وما جرى مجراه " (٣) . وعندهم أن حذف الضادى في هذه الحالة جاز لنيابة المخاطب

(١) الآية ٧٣ : النساء .

(٢) الآية ٢٤ : الفجر .

(٣) الانصاف ١/٩٩ .

بالأمر أو النهي عنه ، ولا يصحّ ذلك في نعم لأنها لا تبدل
على أمر أو نهى ، وفي هذا ورد قولهم : * وإِنَّمَا حَسَّنَ
حَذَفَ النّادى إِذَا صاحبه الأمر شيئان :

أحدهما : أنّ النّادى مخاطب والمأمور مخاطب ، والخطاب
في الجملتين الندائية والأمرية يتوجّه إلى واحد ، فحذفوا الاسم
الأوّل من الاسمين المخاطبين استغناءً بالثاني ، والدليل على
أنّ النّادى مخاطب أنك إذا وصفته بالاسم الموصول جاز أن تصدق
إلى الموصول ضمير الخطاب ، كقول الشاعر :

ألا أيّ هذا الضلّ الدّارس الذي

كانك لم يعبّد بك الحيّ عاهد^(١)

ثم أجابوا بمد هذا فقالوا إنّ النداء الداخِل على الأفعال يكون متبوعاً
في الغالب بفعل طلبي ولو كانت نعم وبئس من الأفعال لما
صحّ دخول حرف النداء عليهما لأنها لا تدلّان على الطلب

(١) الأمل الشجرية ١٥١/٢ والإنصاف ١٠٣/١ .

مَا يَوْمًا كَدَّ عِنْدَهُمْ أَنْبَهُمَا سَمَانٌ هُوَ فِي هَذَا جَاءَ قَوْلُهُمْ : " إِنَّهَا
وَلِي حَرْفُ النَّدَاءِ مِنَ الْفِعْلِ مَا كَانَ أَمْرًا لِمُوَاجَهَةِ أَوْ مَا جَسَرَ
مَجْرَى الْأَمْرِ وَلَمْ يَلِهِ فِيهَا عَلْمَانَهُ فَعَلَّ خَبْرِيَّ " (١) . وَقَدْ نَفَسُوا
أَنْ يَكُونَ قَدْ جَاءَ بَعْدَ النَّدَاءِ فَعَلَّ خَبْرِيَّ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ،
قَالُوا : " وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ يَجُودُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى نَدَاءٌ يَنْفَسُكَ
عَنْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ " (٢) .

وَمَثَلُوا لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ " (٣) ،
وَقَوْلِهِ : " يَا أَيُّهَا النَّهْيُ اتَّقِ اللَّهَ " (٤) ، وَقَوْلِهِ : " يَا عِبَادِ
فَاتَّقُونِ " (٥) ، فِي هَذِهِ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ نَجَدُ أَنَّ كَلَامًا مِنْهَا اشْتَمَلَ
عَلَى النَّدَاءِ ثُمَّ تَلَاهُ فَعَلَّ أَمْرًا .

(١) الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّة ٢ / ١٥١ .

(٢) الْإِنْصَاف ١ - ١٠٣ .

(٣) الْآيَةُ ٢١ : الْمَقْرَةُ .

(٤) الْآيَةُ الْأُولَى : الْأَحْزَابُ .

(٥) الْآيَةُ ١٦ : الزَّمَرُ .

ردّ الفريق الأوّل على جواب الفريق الثّاني :

لقد ردّ الفريق الأوّل مدّعو الفعلية على جواب الثّاني مدّعي الاسمية على القول : انه لا يأتي بمد حرف النداء فعل خبري ، يقولهم : " لا فرق بين الفعل الاّمري والخبري في استحالة وقسوع كلّ واحد منهما بمد حرف النداء . إلا أنّ يفصل بينهما في التقدير اسم فيتوجّه النداء إليه ، كما أنّ الفعل غير جائز أن يلي الفصل ، إلا أنّ يحجز بينهما فاعل . . كقولك : زيد ليس يخرج . . . على أنه قد وليت الجملة الخبرية حرف النداء بتقدير حذف المنادى " (١) .

ومن أمثلة مجيء الجملة الخبرية بمد حرف النداء قوله :

يا لمنة الله والاقوام كلّهم

والصالحين على سماعان من جار (٢)

(١) الأمل الشجرية ١٥٤/٢ والإنصاف (١-١١٧) .

(٢) الأمل الشجرية ١٥٤/٢ والإنصاف (١-١١٨) ، والبيت للنايفة

الذبياني من البسيط .

حيث جاء حرف النداء متلواً بجملة خبرية وهي قوله (لمننة

الله) والنادى محذوف والتقدير : يا هؤلاء . . .

وكذلك قول الآخر :

يا قاتل الله صبياننا نجى بهم

أم الهنيز من زندي لها واري (١)

حيث تلت حرف النداء جملة فعلية لا تتضمن الاًمر .

ومن ذلك قوله :

يا لمنة الله على أهل الرقم

أهل الحمير والوقير والحسرم (٢)

ومن ذلك قوله :

يا لمن الله بني السمات

عمرو بن ميمون شرار النساء (٣)

(١) الإنصاف ١١٩/١ والبيت للقتال الكلابي من البسيط .

(٢) المصدر السابق ١١٨/١

(٣) المصدر السابق . أراد بالنات : الناس .

كما ردّ هو الأء على جواب مدعي الاسمية قولهم: "إِنَّ النَّدَاءَ
لَا يَكُونُ يَنْفَكُ عَنِ الْأَمْرِ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ ، وَلِذَلِكَ لَا يَكُونُ يَوْجَدُ
فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى نَدَاءً يَنْفَكُ عَنِ الْأَمْرِ أَوْ يَنْهَى " (١) - فَقَالُوا
: " بَلْ مَجِيءُ الْجُمْلَةِ الْاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالْخَبَرِيَّةِ مَعَ النَّدَاءِ يَكْتَرُ كَثْرَةً
مَجِيءُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ " (٢) .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : " يَا عِبَادُ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ " (٣)
وَقَوْلُهُ : " يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا " (٤) ، وَقَوْلُهُ : " يَا أَبَتِ
لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ " (٥) ، وَقَوْلُهُ : " يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ
مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ " (٦) .

حَيْثُ جَاءَ حَرْفُ النَّدَاءِ مَتَلَوًّا بِخَبَرٍ وَاسْتِفْهَامٍ وَنَفْيٍ فِي هَذِهِ
الآيَاتِ الْكَرِيمَةِ .

(١) الْإِنْصَافُ ١٢٠/١

(٢) الْأَمَلِيُّ الشَّجَرِيَّةُ ١٥٥/٢ .

(٣) الْآيَةُ ٦٨ : الزُّخْرَفُ .

(٤) الْآيَةُ ٤ : يُوسُفُ .

(٥) الْآيَةُ ٤٢ : مَرْيَمُ .

(٦) الْآيَةُ الْأُولَى : التَّحْرِيمُ .

الدليل الثالث على الاسمية : (جمودهما)

استدل مدعو الاسمية على اسمية نعم وبئس بعدم تصرفهما
واقتران الزمان بهما ، فلم يسمع منهما المضارع أو الأمر أو اسم
الفاعل ، أي أنه لا يقال فيهما : ينعم الرجل خالد أو : فاعم الرجل
خالد أو نعم الرجل خالد أمس أو غدا ، على سبيل المدح ،
قال الفراء : " ليستا بفعل يلتمس معناه ، إنما أدخلوهما لتدلا
على المدح والذم ، ألا ترى أن لفظهما لفظ (فعل) وليس
معناهما كذلك ، وأنه لا يقال فيهما : يبأس الرجل زيد ،
ولا ينعم الرجل أخوك " (١) . وعن عدم اقترانهما بزمان
قالوا : " الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران
الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لا تقول : نعم الرجل
أمس ، ولا : نعم الرجل غدا ، وكذلك أيضا لا تقول : بئس
الرجل أمس ، ولا بئس الرجل غدا ، فلما لم يحسن اقتران

(١) المعاني ١٤١/٢ .

الزَّمانَ بهما علمُ أنَّهما ليسا بفعلين * (١) .

اعتراض الفريق الأول على هذا الاستدلال : (الجمود لا يدلّ
على الاسميّة) :

اعترض أصحاب مذهب الفعلية على هذا الاستدلال وهو الجمود

وعدم اقتران الزَّمانَ بهما ، فقالوا : إنَّ عدم تصرّفهما لا يدلّ على
أنَّهما اسمان ، لأنَّ جمودهما سببه أمران :

الأول : تضمّنها معنى انشائي وهو المدح أو الذمّ والأصل

في إفادة ذلك هو الحروف ، قال ابن الخشاب : " فأما جمودهما

فلما تضمّنتاه من الزيادة على معنى الخبر ، وذلك هو المبالغة

في المدح أو الذمّ ، والمبالغة زيادة على الأصل ، وهذه المبالغة

تضمّنتها وصيغتهما صيغة بواقي الأفعال التي لم توضع للمبالغة

فبذلك خرجتا عن ضهاج جمهور الأفعال فأشبهتا الحروف

الموضوعة للمعاني فألزمنا طريقة واحدة * (٢) .

(١) الإنصاف ١٠٣/١ . والأماي الشجرية ١٥٤/٢ وشرح

المفصل ١٢٧/٧ .

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ١٣٧ ، وشرح اللّمع لوحة ٧٠ =

الثاني : إنَّ عدم الثَّصْرَفِ يوافق دالَّتَهُمَا على الآن
لأنَّ المدح والذِّمَّ لا يكونان للمستقل ، قال أبو سعيد : " ولا يصحَّ
المدح والذِّمَّ إلاَّ بما قد وُجِدَ وَثِبَتْ في المدوح والمذموم " (١) .
وفي هذا يقول ابن السَّجْري : " لأنَّ (نعم) موضوع لغاية
المدح ، و (بئس) موضوع لغاية الذِّمَّ ، فجعلت دالَّتَهُمَا
على الزَّمان متصورة على الآن ، لأنَّك إنَّما تمدح أو تذمُّ بما هو
موجود في المدوح أو المذموم . ولا تمدح ولا تذمُّ بما كان
فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع ، فلذلك استحال اقترانهما بالزَّمان
الماضي وبمد غاية البعد من المستقل . فلم يبنوا لهما مضارعاً
لأنَّ المضارع إنَّما يتكلَّف له في بنائه زيادة حروف المضارعة
للحاجة إلى دالَّته على الزَّمان الحاضر أو المستقبل ، فإِذَا

== م . مصوره التَّبين عن مذاهب النَّحْوِيِّين للمكبري ص ٢٠١
ر . ماجستيرك وشرح المفصل لابن يميّش ١٢٧/٧ والتَّسهيل
١٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ ، وحاشية الخصري على
ابن عقيل ٤٢/٢ .

(١) شرح الكتاب لأبي سعيد السَّيرافي ٣٠/١ م . مصوّر .

كان (نعم) و (بئس) وهما على لفظ المضيّ قد أفادا
الدّالة على الحاضر من الزّمان باقتضاء المعنى ، وكان المدح
والذّمّ بما لم يقع مستحيلين ، وجب أن لا يصاغ لهما مضارع ...
ومن هنا وجب أن لا يبنى منهما اسم فاعل لأن اسم الفاعل
لا يعين الزّمان * (١) .

وأما عن عدم اقتران الزّمان بهما (كأمس أو غدا) فقد اعترضوا
عليه بقولهم : إنّ (أمس) تدلّ على الماضي المنقطع ، و (غدا)
تدلّ على الاستقبال ، بينما وقت المدح والذّمّ هو الآن ، فلا
يستقيم إذن أن يدخلهما (أمس أو غدا) للتضارب في الزمان ،
قال ابن الأنباري : * فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ، لأنك
إنما تمدح وتذمّ بما هو موجود في المدح أو الذموم ،
لا بما كان فزال * (٢) .

-
- (١) الأملية الشجرية ١٥٨/٢ فما بعدها ، والإنصاف ١٣١/١
وشرح اللّمع للعكبريّ لوحة ٦٩ م . مصور .
(٢) الإنصاف ١٢١/١ . وانظر الأملية الشجرية ١٥٨/٢ .

الدليل الرابع على الاسمية : (مجيؤهما على فعيل)

استدلّ مدعو الاسمية على اسمية نعم ويثس بقولهم (نعيم)
على وزن (فعيل) وليس هناك من الأفعال ما هو على هذا
الوزن ، فدلّ على أنّها اسمان (١) ، قال الرضّي : * وحكى
قطرب (نعيم الرجل) على وزن (شديد) و (كريم) فهذه
الحكاية إن صحّت تؤكّد كون نعم كالصفة المشبهة * (٢) .
وقد اعترض أصحاب القول الأول مدعو الفعلية على هذا
الاستدلال بأنه شاذّ فقالوا : * فهذا ما رواه قطرب وحده * (٣) ،
فهو شاذّ والشاذّ لا يقاس عليه كما قال النحاة . ومن
جهة أخرى فإنّ الياء من (نعيم) عندهم ناشئة من إشباع
كسرة العين التي على الأصل وليست زائدة مثل شديد وكريم .

(١) الأماي الشجرية ١٥٤/٢ والإنصاف ١٠٤/١ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ .

(٣) الأماي الشجرية ١٥٦-٢ والإنصاف ١٢١/١ .

قالوا : لأنَّ نَعَمَ أصلها نَعِمَ مثل عَلِمَ ، بكسر الميم ،
فأشبع الكسرة فنشأت الياء* (١) ، وهذا الإشباع عندهم
شبيه بإشباع الضمة في قول الشاعر :

وَأَنْتِي حَيْثَمَا يَشْنِي الْهَوَى بَصْرِي

من حيث ما سلكوا أدنوا فأنظور (٢)

حيث أشبع ضمة الظاء فنشأت واو في قوله (فأنظور) والأصل

(فأنظر) .

الدليل الخامس على الاسمية : (دخول لام الابتداء ولام

القسم)

استدل مدعو الاسمية على قولهم ، بدخول لام الابتداء ولام

القسم على نعم ويئس ، قالوا : " إنَّ اللام تدخل عليه إذا وقع

(١) الأملية الشجرية ١٥٦/٢ ، الانصاف ١٠٤/١

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين للمكبري ص ٢٠٢ م رسالة

ماجستير ، والبيت لابن هرمة من الهسيط انظر الأملية الشجرية

١٥٧/٢ والخزانة ٤٧٧/٣ ، والخصائص ٣١٦/٢

خيبر ل (إِنَّ) كقولك : إِنَّ زيدا لنعم الرجلُ ، ومعلوم أن هذه اللام لا تدخل إلا على الاسم أو على الفعل المضارع ، ونعم ليست فعلا مضارعا ، والماضي لا تدخل عليه فثبت أنها اسم . (١)
اعتراض مدعو الفصليّة على هذا الاستدلال من وجهين :

الأوّل : أن اللام دخلت على الفعل كما دخلت على الحرف فلا تختصّ بالاسم . قالوا : * وأما دخول اللام عليها فلا يدلّ على أنها اسم ، ألا ترى أن اللام قد دخلت على الحرف في قوله تعالى : * ولسوف يطمّطيك ربّك فترضى (٢) . . . وقد أدخلوا اللام على الفعل الماضي المحض ، كقول الشاعر :

إِذَا لِقَامَ بِنَصْرِي مَعَشْرُ خَشَنٍ

عند الحفيظة إِنَّ ذُو لَوْثَةٍ دَانَا (٣)

حيث أدخل اللام على الفعل (قام) في البيت .

(١) التبيين عن مذاهب النحويين للمكبري ص (١٩٤) م . رسالة

ماجستيرك وشرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ ، والهمع ٢/٨٤ .

(٢) الآية ٥ : الضحى .

(٣) التبيين للمكبري ص ٢٠١ م . رسالة ماجستير .

الثاني ؛ إنَّ الذي سوَّغ دخول اللام على نعم وبئس هو مشابهتهما الاسماء في عدم التصرف ، قالوا : " وإنما حسن ذلك لأنها لما جمدت أشبهت الأسماء ، فدخل عليها ما يدخل على الأسماء من حروف التوكيد " (١) .

الترجيح :
من خلال استعراض الخلاف بين الفريقين في قضية الفعلية

والاسمية في (نعم وبئس) يترجح لدي رأي الفريق الأول والذي ذهب إلى أن (نعم وبئس) كفعالان ماضيان مبنيان على الفتح ، وهو مذهب معظم البصريين ، وليستا اسمين كما ذهب الفريق الآخر وهم الكوفيون . والذي رجح ذلك ما يلي :

أولا : صحة الاستدلال عند الفريق الأول ، حيث دعوا رأيهم بأقوى الأدلة ، كدخول تاء التانيث الساكنة المختصة بالأفعال عليهما ، ورفعهما الفاعل ظاهرا ومضرا ، والبناء على الفتح . . وغير ذلك من الأدلة التي رجحت جانب الفعلية ، ولم يرد عن الفريق

(١) التبيين للعسكري ص ٢٠١ م . رسالة ماجستير .

الثاني فيما أعلم أي اعتراض على هذه الأدلة .

أما القول : إنَّ تاء التأنيث الساكنة دخلت على الحروف ،
وإنَّها لا تلازم نعم وبئس ، وإنَّ الأكثر حذفها منهما . فقد أُجيبَ
عليه بأنَّ التاء الداخلة على الحرف تدلُّ على تأنيثه ، أمَّا التاء
الداخلة على الفعل فهي لتأنيث الاسم السند إليه ، ومنن
جهة أخرى فإنَّ التاء اللاحقة للحرف تكون مَحْرُكَةً ، أمَّا التسي
لحقت نعم وبئس وغيرهما من الأفعال ، ساكنة ، قال ابن
الشجري : * إنَّ التاء التي في قولك (قامت) لحقت الفعل لتأنيث
الاسم السند إليه الفعل وعلى هذا الحدِّ لحقت (نعم وبئس) ،
والتاء التي في (رَبَّتْ وَثَمَّتْ) لحقت لتأنيث الحرف نفسه
لا لتأنيث جزء آخر . . . والفرق الآخر أنَّ التاء اللاحقة للفعل
أحد أوصافها السكون والتاء اللاحقة هذين الحرفين وإن كانت
لا تنقلب في الوقف هاء ليست موافقة للتاء في قولك قامت ونعمت
في سكونها (١) .

(١) الأمل الشجرية ١٥٥/٢ ، التبيين عن مذاهب النحويين

ر. م. م. م.
للمكبري ص ١٩٢ / والإنصاف ١٠٧/١

أما عن عدم التزام التاء فيها فقد ذكروا أنّ من المـسـرـب
من يلتزم بها مع الموءنث ، وأما عن تركها أحيانا فأجابوا عنه
بأنّ ذلك بإرادة معنى الجنس في الفاعل ، قالوا في ذلك :
" ليس بصحيح لأنّ التاء تلزمها في لفظة شطر المـرـبـا ، كما
تلزم في (قام) ولا فرق عندهم بين (نعمت المرأة) وقامت
المرأة ، وإنما جازعند الذين قالوا (نعم المرأة) ولم يجز
عندهم (قام المرأة) لأنّ (المرأة) في قولهم (نعم
المرأة هندا) واقعة على الجنس " (١) .

وفي مقابل هذا ترى أنّ أدلّة الفريق الآخر كلّها
منقوضة ومعتضة كما سبق بيانه .

(١) الإنصاف ١١١/١ ، الأمل الشجرية ١٥٥/٢ والتبيين عن
مذاهب النحويين ص ١٩٣ رسالة ماجستير والمقرب لابن
عصفور ٦٧/١ وشرح المفصل لابن يمش ١٣٦/٧ واللّمع
لابن جني ص ١٤١ .

ثانيا : ويرجع أنهما فعلان امتناع إلسناد إليهما أو الأخبار
عنهما ، ودخول النواسخ عليهما ، وغير ذلك ما يختص بالأساطه ، ما
يبعد ^{القول} أنهما اسطان ، وفي هذا يقول ابن عقيل : " ردّ قول الكوفيين
بعدم دخول النواسخ ونحوها ، فلا يقال : إن لضم الرجل قائم ،
كما يقال أيضا : تأبط شرا قائم " (١) .

(١) المساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٦ م . م صور ،
والتصريح على التوضيح للأزهري ٩٤/٢ ، وعدة السالك
بحاشية أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد ٣/٧١ .

البحث الثاني

فاعل "نعم وبئس"

لا بدّ لنعم وبئس من مرفوع بعدهما وذلك لبيان المعنى الذي استحق أن يمدح به المدح، أو يذمّ به الذم، فمنذما تمدح أحسدا لعلمه مثلاً، تقول: نعم العالم. فلان فلفظ (العالم) في المثال هو الفاعل لنعم، ولهذا المرفوع حالتان: فهو إما أن يأتي اسماً ظاهراً أو مضمراً، وسنتحدث فيما يلي عن كلا الحالتين في المرفوع.

أولاً: الفاعل اسماً ظاهراً:

والظاهر يعني غير المضمرة ويتعلق به عدّة أمور هي:

أ - شروطه: تتميّز الصيغتان نعم وبئس عن بقية الأفعال فهي رفعهما فاعلاً معيّناً ضمن شروط، وذلك عائد إلى دلالتها على إنشاء المدح العام، والذم العام، لذلك فقد وضع النحاة لفاعلها عدّة أحكام هي:

- أن يكون معرفاً بـ آل .
- أو مضافاً لاسم معرف بها .
- أو مضافاً لاسم مضاف ليعرف بها . وهذا هو مذهب أغلب النحاة في فاعلها الظاهر (١).

(١) انظر الكتاب ٣٠١/١ بولاق، والتسهيل لابن مالك ص ١٢٦، ==

سألة : هل يجوز مجيئه على خلاف الشروط السابقة :

أجاز بعض النحاة أن يأتي المرفوع بشم وبفس نكرة مضافة
إلى نكرة ، ومن هؤلاء الفراء وجماعة من الكوفيين (١) والأخفش (٢)
وابن السراج (٣) وابن عصفور (٤) وابن مالك (٥) والرّضي (٦) .

=== وشرح الكافية للرّضي ٣١٢/٢ وشرح قطر الندى لابن
هشام ص ٣٥٨ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٣ ، وشرح الأشموني
٣٠/٢ . والهمع ٨٥/٢ ، والتوضيح والتكميل على
ابن عقيل ١١٣/٢ ، وضياء السالك ٨١/٣ وقواعد
اللغة العربيّة ص ٢٨١ .

(١) معاني القرآن للفراء ٥٧/١ و ٢٦٧ ط ٢ ، ٩٨٠ ، والموفي
في النحو الكوفي للكفراوي ص ٨٧ ، والهمع ٨٦/٢ ،
وضياء السالك ٨٣/٣ .

(٢) الساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م . مصور ،
وشرح المفصل لابن يعيث ١٣١/٧ والبهجة المرضيّة
للسّيوطي ص ٨٨ .

(٣) الأصول لابن السراج ١٤١/١ .

(٤) المقرّب لابن عصفور ٦٦/١ .

(٥) التسهيل لابن مالك ص ١٢٧ .

(٦) شرح الكافية للرّضي ٣١٧/٢ .

وأجاز آخرون أن يأتي المرفوع بهما علما أو مضافا إلى علمه
من هؤلاء : الجرجسي (١) وأبو علي الفارسي (٢) .

وأجاز آخرون أن يأتي اسما موصولا من هؤلاء ؛
الأخفش (٣) والعمري (٤) والفراء (٥) والكسائي (٦) وأبو علي (٧)
والرّضوي (٨) وابن مالك (٩) .

-
- (١) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصوره وشرح
المرادي ٨٣/٣ ، والهمع ٨٧/٢ .
 - (٢) شرح الكافية للرّضوي ٣١٧/٢ .
 - (٣) الهمع ٨٦/٢ .
 - (٤) المقنضب ١٤٣/٢ .
 - (٥) معاني القرآن ٥٧/١ ط ٢ ٩٨٠ .
 - (٦) المصدر السابق .
 - (٧) شرح الكافية للرّضوي ٣١٧/٢ والمساعد على التسهيل لابن
عقيل لوحة ١٣٨ م . مصوره وشرح المرادي
٣١٧/٢ .
 - (٨) شرح الكافية للرّضوي ٣١٧/٢ .
 - (٩) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصوره وشرح المرادي
على الألفية ٨٤/٣ والهمع ٨٦/٢ .

كما أجاز آخرون أن يأتي المرفوع هنا اسما مضافا لضمير
عائد على ما فيه آل (١) .

وأجاز آخرون أن يأتي اسم إشارة متبوعا باسم
معرّف بأل (٢) .

التوضيح :

الأكثر والغالب أن يأتي المرفوع بنعم وبئس ، إذا كان
اسما ظاهرا - معرّفا بأل ، أو مضافا للمعرّف بها أو مضافا
لمضاف لمعرّف بها ، هذا ما نصّر عليه كثير من النحاة ، حتى أن بعضهم
منع أن يأتي على غير هذه الهيئة ، قال سيبويه : " فالاسم
الذي يظهر بعد (نعم) إذا كانت نعم عاملة ، الاسم
الذي فيه الألف واللام ، نحو (الرجل) وما أضيف إليه وما
أشبهه ، نحو : غلام الرجل " (٣) . كما نصّر على هذا الفراء
بقوله : " وبناء نعم وبئس ونحوهما . . . أن يرفعا ما يليهما
من معرفة غير مؤقّنة وما أضيف إلى تلك المعرفة " (٤) .

(١) شرح الأشموني ٣١/٢ وشرح المرادي ٨١/٣ والمجموع ٨٥/٢ .

(٢) المجموع ٨٦/٢ ، الدرر اللوامع للشنقيطي ١١٤/٢ .

(٣) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .

(٤) معاني القرآن ٢٦٧/١ ط ٢ ٩٨٠٠ .

وقد نصّ على هذا الشرط جماعة من النحاة كالمرّود (١) وأبو
عليّ الفارسيّ (٢) وابن جنّي (٣) والزمخشريّ (٤) وابن يميّش (٥)
وابن عصفور (٦) وابن مالك، قال في الألفية :

فعلان غير متصرفين

نعم وبئس رائعتان اسمين

مقارني أل أو مضافين لسا

قارنها كنعم عقي الكرماء (٧)

وأجاز الرضيّ أن يأتي الفاعل مضافاً إلى مضاف للمعرّف بأل ،
قال : * وشرطه أن يكون الفاعل معرّفاً باللام ، أو مضافاً إلى
المعرّف بها . . . أو مضافاً إلى المضاف إلى ذي اللام وهلمّ جرأً (٨) .

(١) المقتضب ١٤١/٢ فما بعدها .

(٢) الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ ٨٣/١ .

(٣) اللمع لابن جنّي ص ١٤٠ .

(٤) شرح المفصل لابن يميّش ١٣٠/٧ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المقرب لابن عصفور ٦٦/١ .

(٧) الألفية لابن مالك ص ٤٣ والتسهيل ص ١٢٦ .

(٨) شرح الكافية للرّضيّ ٣١٢/٢ .

ونصّ عليه أيضا كل من ابن هشام (١) والأشعري (٢) والسيوطي (٣).

وقد جاء المرفوع مرفّعا بأل في قوله تعالى : " نعم

العبد " (٤) . وفي قوله : " بهس الشراب " (٥) ، فقوله تعالى

" العبد " في الأولى و " الشراب " في الثانية ، مرفوعان مرفّعان بأل .

وجاء المرفوع اسما مضافا للمرفّع بأل في قوله تعالى :

" فلهس شوى التكبيرين " (٦) وفي قوله : " ولنعم دار المتقين " (٧)

حيث ارتفع (بنعم وبهس) اسم مضاف إلى مرفّع بأل ، وهو

قوله (شوى) في الأولى و (دار) في الثانية .

وجاء المرفوع اسما مضافا للمرفّع بأل في

قول الشاعر :

(١) أوضح السالك ٢٧١/٣ .

(٢) شرح الأشعري ٣٠/٢ .

(٣) الهمع ٨٥/٢ .

(٤) الآية ٣٠ : (ص) .

(٥) الآية ٢٩ : الكهف .

(٦) الآية ٢٩ : النحل .

(٧) الآية ٣٠ : النحل .

فنعم ابن اخْت القوم غير مكذبٍ

زهيرٌ حساماً مفرداً من حَمَائِلِ (١)

فقد جاء المرفوع بنعم وهو قوله (ابن) مضافاً لاسم مضاف للمعرف بأل .

وقد ذهب بعضهم إلى منع مجيء المرفوع بنعم وبتس على خلاف ما ذكره ، قال أبو سعيد السيرافي : " ولا يجوز أن ترتفع بهما الأعلام ولا المبهم ولا المكنى ولا مضاف إلى شيء من ذلك " (٢) .

مجيشه نكرة :

أجاز يعض النحاة مجيء المرفوع بنعم وبتس نكرة ، ومجيشه نكرة يخالف رأي الأكثرية السابق ، فقد أجاز الفراء أن يرتفع بهما النكرة مضافة إلى نكرة ، وأجاز أيضاً نصب هذه النكرة ، قال : " فإن أضفت النكرة إلى نكرة رفعت ونصبت ، كقولك : نعم غلامٌ سفرزیدٌ ، وغلامٌ سفرزیدٌ " (٣) .

(١) ذكر الشاهد في ص (٣) من هذا البحث .

(٢) شرح السيرافي على الكتاب ٣٠ / ٢ م . م ص ٥٠ .

(٣) معاني القرآن ٥٧ / ١ .

كما نُسيت إجازة ذلك أيضا للأخفش ، قال ابن يعميش :
" فرفعوا بنعم النكرة المضافة إلى ما لا ، ألف ، ولا لام فيه ،
زعم الأخفش أن بعض العرب يقول ذلك " (١) ، ومن نصّ علي
جواز ذلك أيضا ابن السراج (٢) ، وابن مالك (٣) ، وابن عصفور (٤) ،
والرضي (٥) ، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين (٦) ، واستشهد هؤلاء
على رأيهم ، بقوله :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم

وصاحب الركب عثمان بن عفان (٧)

(١) شرح الفصّل لابن يعميش ١٣١/٧ ، وانظر الساعدي

على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م . مصور ،

والهمع ٨٦/٢ .

(٢) الاصول لابن السراج ١٤١/١ .

(٣) التسهيل لابن مالك ص ١٢٧ .

(٤) المقرب لابن عصفور ٦٦/١ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ .

(٦) الساعدي على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م . مصور ،

والهمع ٨٦/٢ .

(٧) شرح الفصّل لابن يعميش ١٣١/٧ ، وهو منسوب لحسان

حيث رفع بنعم النكرة المضافة إلى نكرة وهي قوله (صاحب) .
ومن ذلك أيضا قول الآخر :

وسلمى أكمل الثقلين حسنا

وفي أثوابها قمر وريـم

نبياف القرط غراء الثنايا

ورئد للنساء ونعم تيم (١)

فقد رفع بنعم النكرة وهي قوله (تيم) .

مجيشه علما :

أجازه بعضهم أن يأتي المرفوع بنعم / علما أو مضافا إلى علم ،
وهذا أيضا على خلاف الغالب عند النحاة ، ونسب هذا الجواز
إلى أبي عمر الجرمي وهو عنده مقيس ، قال ابن عقيل : " واختار
الجرمي القياس على الأول ، فيقول : نعم

=== ابن ثابت وقال بعضهم لكثير بن عبدالله النهشلي ،

انظر : المقرب لابن عصفور ٦٦/١ وشرح الكافية للرضي

٣١٧/٢ ، والدّرر اللوامع للشنقيطي ١١٣/٢ وحاشية الصبان

على الأشموني ٢٨/٣ ، والخزانة ٤ : ١١٧ .

(١) الدّرر اللوامع للشنقيطي ١١٣/٢ . والتيم : الضجيع ، انظر

الخزانة ٤ : ١١٧ .

عَدَالَةَ زَيْدٍ" (١) . وعن أَبِي عَلِيٍّ السَّفَارِسِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ عَنِ
الصَّرْبِ . قَالَ الرَّضِيُّ : " وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ سَمِعَ : نَعَمْ عَدَالَةَ
زَيْدٍ ، وَبَعْضُ عَدَالَةَ أَنَا ، إِنْ كَانَ كَذَا " (٢) .

وَاسْتَشْهَدُوا لِقَوْلِهِمْ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : " نَعَمْ عَدَالَةَ وَأَخُو الْعَشِيرَةِ خَالِدُ بْنُ
الْوَلِيدِ . . . " (٣) .

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ عَدَالَةَ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : " بَعْضُ
عَدَالَةَ أَنَا إِنْ كَانَ كَذَا " (٤) .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا رُوِيَ عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنِيفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَوْلُهُ :
" شَهِدْتُ صَفِيْنًا ، وَبَعْضُ صَفَوْنٍ " (٥) .

(١) المساعد على التسهيل لابن عقيل ، لوحة ١٣٨ م . مصوّر . والجمع

٨٧/٢ وشرح المرادي ٨٣/٢ .

(٢) شرح الكافية ٣١٧/٢ .

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٨/١ ، بيروت المكتبة الإسلامية

ط ١ ، ١٩٦٩ م .

(٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصوّر . وشرح

الأشموني ٣٢/٢ والجمع ٨٧/٢ .

(٥) شرح الأشموني ٣٢/٢ ، والجمع ٨٧/٢ .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

بئس قومٌ الله قومٌ طُرِقُوا

فَقَرُّوا جَارَهُمْ لِحْمًا وَهَيْسَرَ (١)

فقد رفعت نعم وبئس في هذه الشواهد العلمين (عبدالله) في الحديث الشريف وقول عبدالله بن سمود ، و (صفون) في قول سهل بن حنيف . ورفعنا ما أضيف إلى العلم في قوله (قوم الله) .

مجيشه اسما موصولا :

أجاز بعضهم أن يأتي مرفوع نعم وبئس اسما موصولا ، وهذا أيضا على خلاف الغالب فيه عند النحاة ، ونسب هذا الجواز إلى الأخفش أيضا ، قال في الهمع : " قال ابن مالك : وظاهر قول

(١) شرح المرادي ٨٤/٣ ، البيت من الرمل وهو للمرار المدوي ، ومعنى الطروق : الإتيان ليلا ، وقرؤا : من القرى وهو الضيافة ، و (وحر) : اللحم الذي دبت عليه الوحرة ، دابة تشبه القطاية وهي نوع من الوزغ .
انظر شرح الأشموني ٣٢/٢ ، وشرح الأبيات للعيني بهامشه ، والهمع ٨٧/٢ ، والدرر اللوامع ١١٤/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٩/٣ .

الأخفش أنه يجيز نعم الذي يفعل زيد ، ولا يجيز نعم من يفعل (١) .
وأجاز الفراء أيضا أن يرتفع بنعم وبئس الاسم الموصول لكن
بشرط أن يسد مع صلته سدّ المخصوص ، قال : " ولا يصلح أن
تولي نعم وبئس (الذي) ولا (من) ولا (ما) إلا أن
تنوى بهما الاكتفاء دون ^{أن} يأتي بعد ذلك اسم مرفوع ، من
ذلك قولك : (بشما صنعت) فهذه مكثفة " (٢) . وممن
أجاز ذلك أيضا الكسائي بدون اشتراط أن يسد مع صلته سدّ
المخصوص ، قال الفراء : " ولا يجوز سا ما صنيعك ، وقد أجاز
الكسائي في كتابه على هذا المذهب ، قال الفراء ، ولا تصرف ما
جهته " (٣) .

وأجاز المرّد أن يرتفع (الذي) بنعم وبئس مرادا بها
الجنس ، قال : " ولو قلت : نعم الذي في الدار أنت لم يجز ،
لأن (الذي) بصلته مقصود إليه بعينه ، فقد خرج من موضع
الاسم الذي لا يكون للجنس . . . فان (الذي) إذا كانت على

(١) الهمع ٨٦/٢ .

(٢) معاني القرآن ٥٧/١ .

(٣) الصدر السابق .

هذا المذهب صلحت بمد نعم وبئس ، وإنما يكره بمد هذا
تلك المخصوصة* (١) . وقد تابع الرضوي الميرد في هذا
يقوله : " ولا يشتنع عند أبي علي والميرد وهو الحق خلافا
لغيرهما ، إسناد نعم وبئس إلى (الذي) الجنسية وكذا (من
وما)* (٢) . والقصد بقوله (الجنسية) التي صلحتها عامة
غير محددة قال : " وأعني بالجنسية ما يكون صلحتها عامة ...
وأما إن كانت صلحتها مخصوصة ، نحو : نعم الذي كان اليوم في
الدار ... فلا يجوز ، إن يلزم فاعلها الإبهام* (٣) . ومن
ذهب إلى جواز مجيء الفاعل اسما موصولا ، ابن مالك واستدل
على جوازه بجواز الوصف به ، قال : " ولا ينبغي أن يمنع لأن
(الذي) جعل بمنزلة الناعل ولذلك اطرود الوصف به* (٤) .

(١) المقتضب ٢/٤٤٣ .

(٢) شرح الكافية ٢/٣١٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) شرح المرادي ٣/٨٤ ، وانظر قوله في المساعد على

التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصوره وشرح الأشموني ٢/٣٣

والهصع ٢/٨٦ .

واستشهدوا لجواز قولك بقوله :

ولنعم دارٌ من لم يرض بها دارٌ (١) .

وقول الآخر :

فنعم سرّاً من ضاقت مذاهبه

(٢) ونعم من هو في سرِّ وإعلان

وقول الآخر :

بئس الذي ما أنتم آل أبيجرا (٣) .

فقد جاء اسم الموصول في موضع رفع (بنعم) و (بئس) في قوله

(نعم من هو) في الشاهد الثاني وقوله (بئس الذي) في

الثالث .

(١) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ .

(٢) البيت من البسيط ، وصحبهول القائل ، وقوله :

وكيف أُرهبُ أمراً أو أُرَاعِبُهُ وقد زكَّأتُ إلى بشرٍ من سرّوان

وجاء في رواية أخرى هكذا : ونعم مَزَكَاةٌ من ... البيت .

ومعنى زكَّأ : لجأ ، ومَزَكَاةٌ : اسم مكان منه . ومعنى البيت :

نعم الملجأ لكلِّ إنسان ضاقت عليه الدنيا ونعم الرجل الكريم

في السرِّ والعلن . انظر فتح القريب المجيب لمحمد علي الدرّ

١٧٣/٣ وانظر المساعد لوحة ١٣٨ م . مصور الدرر اللوامع ١١٤/٢

والخزانة ١١٥/٤ ، وشرح شواهد المعنى للسيوطي ٧٤١/٢ .

(٣) البصير ٨٦/٢ والدرر اللوامع ١١٤/٢ .

مجيشه مضافا لضمير ما فيه (أل) :

ذُكر أن بعض النحاة أجازوا أن يرتفع بنعم ويثنى الاسم الظاهر

مضافا لضمير عائد إلى ما فيه (أل) ، قال المرادي : " وأجاز

بعضهم أن يكون مضافا إلى ضمير ما فيه أل " (١) .

وقد ورد من هذا قوله :

فنعم أخو الهيجا ونعم شبايها (٢)

ههنا وقع بعد (نعم) الثانية في الشاهد اسم مضاف

لضمير ما فيه أل وهو قوله (شبايها) ، والضمير عائد إلى

(الهيجا) قبله .

(١) شرح المرادي ٨١/٣ ، والأشعوني ٣١/٢

والهمع ٨٥/٢ .

(٢) شرح المرادي ٨١/٣ ، الهيجا : الحرب ، أي أنه

ملازم لها . انظر : الأشعوني ٣١/٢ ، وشرح

الشواهد للعيني بالحاشية ، والهمع ٨٥/٢ ، والذّر

اللوامع ١١٠/٢ ، وحاشية الصّان ٢٨/٣ ، والخزانة

١١٧/٤ .

مجئته اسم إشارة :

أجاز بعضهم أن يقع بعد نعم وبئس اسم الإشارة مشبوعا
باسم معرفّ بـأل ، وذلك كقوله :
وبئس هذا الحميُّ حيناً ناصراً

ليت أحياء هم فيمن هلك (١)

الترجيح :

والرّاجح في هذه المسألة هو رأي جمهور النحاة، وهو أن
مرفوع نعم وبئس الظاهر لا بدّ أن يكون معرفاً بـأل أو مضافاً
للمعرفّ بها أو مضافاً لعضف لمعرفّ بها ، والذي رجّح ذلك
هو كثرة السماع عن العرب . ويأتي بعد ذلك مجئته اسماً
موصولاً من (ما) دون غيرها من الموصولات ، ورجّح ذلك
أيضاً كثرة السّماع . ومن الأمثلة على مجئته معرفاً بـأل قوله
تعالى : " ونعم الوكيل " (٢) ، وقوليه : " نعم
المولى ونعم النصير " (٣) ، وقوليه :

(١) الهمع ٨٦/٢ والدّرر ١١٤/٢ والبيت من الرّمل .

(٢) الآية ١٧٣ : آل عمران .

(٣) الآية ٤ : الأنفال .

- " نعم الثواب " (١) ، وقوله : " فلنعم المجيبون " (٢) ، وقوله :
" نعم العبد " (٣) ، وقوله : " فنعم الماهدون " (٤) ، وقوله :
" وبئس المصير " (٥) ، وقوله : " وليبئس المهالك " (٦) .

ومثال مجيئة مضافا للمصرف بآل قوله تعالى : " ولنعم

- أجرُ العاملين " (٧) وقوله : " فنعم عقبى الدار " (٨) ، وقوله :
" وبئس شوى الظالمين " (٩) ، وقوله : " بئس مثل القوم " (١٠) .

ومثال مجيئة اسما موصولا من (ما) قوله تعالى :

-
- (١) الآية ٣١ : الكهف .
(٢) الآية ٧٥ : الصافات .
(٣) الآية ٣٠ : (ص)
(٤) الآية ٤٨ : الذاريات .
(٥) الآية ١٦٢ : آل عمران .
(٦) الآية ٢٠٦ : البقرة .
(٧) الآية ١٣٦ : آل عمران .
(٨) الآية ٢٤ : الرعد .
(٩) الآية ١٥١ : آل عمران .
(١٠) الآية ٥ : الجمعة .

"نعمًا يمظكم به" (١) ، وقوله : " وليئس ما شروا به أنفسهم " (٢)
وقوله : " بثسما يأمركم به إيمانكم " (٣) وقوله : " بثسما خلقتموني
من بمدي " (٤) .

وهذا قليل من كثير ما يؤكده كدء أن مرفوع نعم وبئس هذه
صفته .

أما ما ورد من أن المرفوع فجاء على خلاف ذلك ، كما في قول
الشاعر :

فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم الهيت (٥)

حيث جاء المرفوع اسما ظاهرا مجردا من (أل) ومضافا للمجرد منها ،
فهو عند النحاة من قبيل الضرورة ، والضرورة لا يقاس عليها ، قال أبو
علي : " وقد هُكي أنه قد جاء فاعله مظهرا على غير هذين الوجهين ،
وليس ذلك بالشائع " (٦) .

(١) الآية ٥٨ : النساء .

(٢) الآية ١٠٢ : البقرة .

(٣) الآية ٩٣ : البقرة .

(٤) الآية ١٥٠ : الأعراف .

(٥) انظر الإيضاح المضدي لأبي عليّ الفارسيّ ٨٥/١ و صفحة (٧٩)
من هذا البحث .

(٦) الإيضاح المضدي لأبي عليّ ٨٥/١ .

ومن جهة أخرى يمكن أن يقال إنَّ الذي جَوَّز ذلك في الشَّاهد المذكور هو عطف المضاف إلى المصرف بأل، على مرفوع نعم

قبله ، فقد عطف قوله (صاحب الركب) على قوله (صاحب قوم) ، قال ابن يعيش : " كَأَنَّ الذي حَسَّن ذلك في البيت ، قوله (صاحب الركب) لَمَّا عطف عليه ما فيه الألف واللام دلَّ على أنَّهما في المعطوف عليه مراده ، لأنَّ المعنى واحد " (١) ، وعليه فلا حجة لمن أجاز مبهمة مرفوع نعم وبئس نكرة .

أما قول بعضهم بجواز مجيء المرفوع هنا علماً أو مضافاً إلى علم فقول ضعيف ، لأنَّه يناقض معنى المدح والذم من جهة أن المدح العام والذم العام المدلول عليهما بنعم وبئس لا يوافقهما إلا ما دلَّ على العموم مثل المصرف بأل كما سنرى ، ومجيء المرفوع علماً فيه تخصيص ودلالة على معيّن . أما ما أورده المجوزون لذلك من شواهد على قولهم كقوله : " نعم عبدالله أنا " (٢) ، وقول الشاعر " بئس قوم الله . . . البيت " (٣) ، فليس بحجة

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٢/٧ ، وحاشية الصبان على

الأشعوني ٢٨/٣ .

(٢) و (٣) انظر ص (٨٤) مايسراً من هذا البحث .

وذلك لا مبرين :

الأول : أن هذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه أو أنه من ضرورات

الشعر بالنسبة للبيت . قال في ذلك الرضي : " وهو شاذ إذ

الفاعل ليس يضاف إلى المعرف الجنسي " (١) ، ومن جهة أخرى

فإن المرفوع في بيت الشعر وهو قوله (قوم الله) ليس فيه حجة

لأن المرفوع مضاف لما فيه أل والخلاف فيما ليس فيه أل ، قال

المرادي : " فأما قول الشاعر ضرورة ، وكان الذي سهل ذلك ، كون

(قوم) يقع على ما يقع عليه (القوم) ممرفاً بالألف واللام ، وهو

مع ذلك مضاف في اللفظ إلى ما فيه الألف واللام ، وإن لم يكن

تعريفه بهما " (٢) .

الثاني : أن جميع الشواهد على هذا القول متأولة ، وذلك بجعل

الأعلام المرتفعة ^{الصبغتين} وهي (عدالله وصفون ...) هي المخصوصة

بالمدح أو الذم ، والمرفوع مضمحل في نعم وبئس ، قال المرادي : " اعلم

أن ما ورد ما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم

يمكن تأويله على أن الفاعل ضمير مستتر حذف مفسره . والعلم

(١) شرح الكافية ٣١٧/٢ ، والهمع ٨٦/٢ .

(٢) شرح المرادي ٨٤/٣ ، وشرح الأشموني ٣٣/٢ .

أو النضاف إليه هو المخصوص (١) ، وعليه فليس فيها حجة .
وأما مجيء المرفوع موصولاً من (الذي) ، فهو أيضاً لا يجوز
لسببين ذكرهما النحاة ؛
الأول : أن (الذي) لا يجوز نصبها على التمييز عند
الجمع ، وعليه فلا يصح أن يميز بها المرفوع عند إضماره في نعم
وبئس ، بخلاف المرفوع بأل إذا ينتصب على التمييز بمد تجرده
من أل عند إضمار الفاعل ، قال ابن السراج : * إلا أنني وجدت
جميع ما تدخل عليه نعم وبئس فتفرقه وفيه الألف واللام ، فله
نكرة تنصبه نعم وبئس إذا فقد المرفوع ، و (الذي) ليست
لها نكرة ألبتة تنصبها (٢) وسيأتي بيان لهذا أيضاً عند
الحديث عن إضمار الفاعل (٣) .

-
- (١) شرح المرادي ٨٥/٣ ، والهمع ٨٧/٢ ، وحاشية الصبّان
على الأشموني ٢٩/٣ وضيء السالك ٨٣/٣ .
(٢) الأصول لابن السراج ١٣٣/١ ، وانظر المقتضب ١٤٣/٢ ،
وشرح المرادي ٨٤/٣ وشرح الأشموني ٣٣/٢ ، والهمع
٨٦/٢ .
(٣) انظر ص (٩٤٢) من هذا البحث .

الثاني : عدم السماع عن العرب وأنه مخالف للقياس ، وعن أبي عمر الجرمي أنه قال : " ولم يرد به سماع ، والقياس المنسج " (١) .

وأما مجيئه من الموصول (من) فهو مشتق أيضا لنفس السبب الذي قيل في منج (الذي) . وتأول بعضهم قول الشاعر :
" نعم من هو في سز وإعلان " (٢) بأن الموصول (من) فيه هستو في محلّ نصب تمييز والمرفوع مضمّر في نعم ، قال في الهمسج :
" وتأول غيرهم على أنّ الفاعل مضمّر ، و (من) في محلّ نصب تمييزه " (٣) .

وأما مجيئه مرفوعها اسما مضافا لضمير ما فيه أل ، فهو أيضا غير جائز كما يبدون ، لأنه ينقصه السماع ، أما ما ورد من ذلك في قوله : " ونعم أهو الهيجا ونعم شبابها " (٤) فهو عندهم شاذ ، قال الأشموني : " وأجاز بعضهم أن يكون

(١) شرح المرادي ٨٤/٢ .

(٢) انظر ص (٨٥) من هذا البحث .

(٣) الهمسج ٨٦/٢ .

(٤) ورد الشاهد في ص (٨٦) من هذا البحث .

مضافاً إلى ضمير ما فيه آل . . . ، والصحيح أنه لا يقاس عليه
لقلته « (١) » .

وأما مجيئه اسم إشارة فهو أيضاً مشتق كما أرى وذلك لأن
الإشارة تدلّ على مميّن أو مرفوع نعم وبئس لا يكون مخصوصاً ،
وأما قوله : « بئس هذا الحيّ حياً ناضراً . . . » (٢) فليس
فيه حجة وذلك لا مرين :

الأول : شذونه .

الثاني : تأويله ، بأن يعرب اسم الإشارة مخصوصاً بالذمّ لا معمولاً

لبئس .

وفي هذين المرين ذكر عن أبي حيان قوله : « وقصد

جاء اسم الإشارة معمولاً لبئس في الشعر كقوله : بئس هذا

الحيّ . . . (البيت) وهذا البيت فيه شذون من حيث رفعت

بئس اسم الإشارة ، ومن حيث الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييزه

(١) شرح الأشموني ٣١/٢ ، وشرح المرادي ٨١/٣ ، والهمع ٨٥/٢ .

وحاشية الخضري على ابن عقيل ٤٣/٢ .

(٢) ورد الشاهد في ص (٨٧) من هذا البحث .

وهو محتمل للتأويل بأنّ في بئس ضميراً و (حياً ناصراً) تأخراً في

الشعر و (هذا الحيّ) هو المخطوطة بالذمّ ، والتقدير : بئس

حياً هذا الحيّ * (١) .

وبهذا يبقى رأي الجمهور في صفة مرفوع نعم وبئس

هو الراجح .

(١) الدرر اللوامع للشنقيطي ١١٤/٢ ، الهمع ٨٦/٢ .

سألة : (أ ل) الدّاخلّة على فاعل نعم وبئس والخلاف في نوعها :

للنّحاة في الألف واللام الدّاخلتين على الاسم المرفوع بعد نعم

وبئس قولان :

أولهما : أنّها لتصريف الجنس ، وهذا هو المشهور عند النّحاة

وبه قال سيهويه (١) ، والفراء (٢) ، والجرّد (٣) ، والزّجاج (٤) ،

وابن السّراج (٥) ، والسّيرافي (٦) ، وابن جنّي (٧) ، وغيرهم من

اللاحقين (٨) .

ثانيهما : أنّها لتصريف العهد ، قال به بعض المتأخّرين

كأبي اسحق بن ملكون (٩) والجواليقي (١٠)

- (١) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .
- (٢) معاني القرآن للفراء ٥٧/١ ط ٢ ، ١٩٨٠ .
- (٣) المقتضب ١٤١/٢ فما بعدها .
- (٤) شرح المفصل لابن يميث ١٣٠/٧ .
- (٥) الأصول لابن السّراج ١٣٠/١ .
- (٦) شرح الكتاب لأبي سعيد السّيرافي ٣٠/٢ م . مصور .
- (٧) اللّمع لابن جنّي ص ١٤٠ .
- (٨) شرح المقدّمة المحسّبة لابن بابشاذ ٣٨٣/٢ ، والجمل للجرجاني ص ١٣ والعرب لابن عصفور ٦٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٢/٢ وقواعد اللّغة العربيّة ص ٢٨١ .
- (٩) الهمع ٨٥/٢ والتصريح على التّوضيح للأزهري ٩٥/٢ .
- (١٠) المصدران السابقان .

والشّلوين الصّغير (١) .

ورأى أحد المعاصرين أنّه يجوز فيها القولان حسب المقام (٢) .

التوضيح :

رأينا فيما سبق أنّ مرفوع نعم وبئس ، إذا كان اسما ظاهرا لا بد أن يكون معرفا بأل أو مضافا للمعرّف بها . واختلف النّحاة بعد ذلك في نوع (أل) الدّاخله على المرفوع ، هل هي أداة تعريف لفظي أو أنّها أداة تعريف حقيقي ، اختلفوا في ذلك إلى قولسين :

أولهما : قول الجمهور ، حيث ذهب إلى أنّ (أل) الدّاخله

على مرفوع نعم وبئس هي لتعريف الجنس ، والمعرّف بها يكون جنسا

لا يختصّ بشخص مميّن ، ولذلك فالتعريف هنا تعريف لفظي شكليّ

والمعرّف بها يشبه النّكرة معنوي ، قال سيبويه : " واعلم أنّه

لا يجوز أن تقول : قومك نعم صفارهم وكبارهم ، إلا أن تقول :

قومك نعم الصّفار ونعم الكبار . . . وذلك لأنك أردت أن تجعلهم

من جماعات ومن أمّ كلّهم صالح ، كما أنّك إذا قلت : عبدالله نعم

الرجل ، فإنما تريد أن تجعله من أمّة كلّهم صالح ، ولم ترد أن

تعرّف شيئا بيمينه بالصّلاح بعد (نعم) . (٣) .

(١) شرح التّصريح على التّوضيح للأزهريّ ٩٥/٢ .

(٢) النّحو : لوافي لمبّاس حسن ٣٦٠/٣ ، ٣٦١ .

(٣) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .

وقد بين الفراء نوع (أل) هنا بأنها لا تفيد تعريفا
محضا للاسم بقوله : " وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير موقّنة في سبيل
النكرة ، ألا ترى أنك ترفع فتقول : نعم الرجل عمرو " (١) . ففسد
أشار إلى أنّ التعريف بعدها ليس حقيقيا وأنه يشبه النكرة ، وهذا هو
حال المصروف (بال) الجنسية التي لا تفيد تعريفا معنويا للاسم .
وقد بين العبد أنّ (أل) في المرفوع هنا للجنس أيضا ، ونصّ على
ذلك بقوله : " فالرجل وما ذكرت لك ما فيه الألف واللام ، والّ على
الجنس والمذكور بعد هو المختص بالحمد والذم " (٢) ، وشرح رأيه
بقوله : " وهذا ههنا بمنزلة قولك فلان يفرق الأسد ، إنّما تريد هذا
الجنس ، ولست تريد أسدا معهودا ، وكذلك فلان يحبّ الدينار
والدرهم ، وأهلك الناس الدينار والدرهم ، وأهلك الناس الشاة والبصير
ومن نصّ على هذا أيضا ابن السراج (٤) وكثير من النحاة ، كابن
جنّي (٥) وابن بابشاذ (٦) وابن عصفور (٧) .

-
- (١) معاني القرآن ٥٧/١ ط ٢ ٩٨٠٠
(٢) المقتضب ١٤٠/٢ فما بعدها
(٣) المصدر السابق ١٤٣
(٤) الأصول لابن السراج ١/١٣١
(٥) اللّمع لابن جنّي ص ١٤٠
(٦) شرح المقدّمة المحسبة لابن بابشاذ ٢/٣٨٢
(٧) المقرّب لابن عصفور ١/٦٧ .

واستدل هو " لا " على قولهم بالادلة التالية :

١ - ترك تأنيث نعم وبئس مع المرفوع المؤنث ، بحذف
تاء التأنيث من نعم وبئس ، نحو : نعم المرأة . قالوا
وإنما جاز ذلك فيهما لأن الجنس في معنى المذكر ، يقال
المكبري : " وإنما جاز حذفها لأن اللفظ لفظ جنس ،
والجنس مذكر ، فجاءوا به على المعنى ، وليس كذلك قامت
المرأة ، لأنه لا يجوز هناك حذف التاء لأنه ليس اللفظ هنا
جنسا " (١) .

٢ - عموم المدح والذم في نعم وبئس . والمعموم يتطلب أن
يكون المرفوع عاما ليوافق عموم الصيغة ، ولو كان معينيا
لناقض عموم الصيغة ، قال أبو سعيد : " ومن أجل
ما وضعت له نعم وبئس من دلالة ما يمددهما على الجنس على
معنى المدح والذم ، احتج أن يكون ما يرتفع بهما من
أسماء الأجناس أو الصفات أو ما كان مضافا إلى
ذلك " (٢) .

(١) شرح اللع للمكبري لوحة ٧١ م . م صوره ، والهمس

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٣٠ / ٢ م . م صوره .

والى هذا أشار أبو البقاء العكبري بقوله : * ولا يكون
فاعل نعم وبئس إلا اسم جنس معرفة بالألف واللام ...
وإنما شرط ذلك لأن نعم وضعت لاستيفاء جنس المدح ،
وجنس المدح وجنس الذم لا يجتمع في شيء واحد ، فذكر
لفظ الجنس الذي تتفرق الصفات المدوحة في آحاده ، ليوافق
معنى نعم ، ثم يذكر المخصوص بهذا المدح ليبين ذلك
الجنس * (١) . وذكر ابن يعيش أن الفعل يكون عامًا باسناده
إلى عام ، وهكذا نعم وبئس لا بد من إسنادهما إلى عام
حتى تتم الدلالة على العموم ، قال : * لأن الفعل إذا أسند
إلى عام عم ، وإذا أسند إلى خاص خص * (٢) .

٣ - ويدل أنها للجنس امتناع وقوع الأعلام موقع المصروف
بها ، مما يبعد أن تكون أل في المرفوع للتعريف الحقيقي ،
قال يس : إنهم لا يقولون نعم زيد ولا رجل ، والتزموا
(أل) فمحال أن يكون ذلك التعريف مطلقا ، وإلا
لجاز نعم زيد * (٣) .

(١) شرح اللام لوجه ٧٠ م . م . صور .
(٢) شرح المفصل ١٣٠ / ٧ .
(٣) حاشية يس المليسي على شرح التصريح للأزهري - التصريح

وبعد اتفاق هؤلاء على القول إن (أل) الداخلة على مرفوع نعم وبئس هي أل الجنس ، اختلفوا فيما بينهم : هل المقصود بها استفراق الجنس على الحقيقة أو على المجاز ، فقد ذهب جماعة إلى أن المقصود بها استفراق الجنس كله على الحقيقة ، وعلى هذا فالمدح أو الذم شامل لجميع الجنس الداخلة عليه (أل) (١) ، فمندا يقال مثلا : نعم الخليفة عمر ، تكون قد مدحت جميع الخلفاء أولا ، ثم بعد ذلك خصصت المدح لعمر .

واحتجوا لذلك بقولهم : إن مدح الجنس كله على الحقيقة يوافق المقصود بنعم وبئس من حيث المبالغة في المدح والذم ، قالوا : "لما كان الفرض المبالغة في إثبات المدح للمدوح ، جعل المدح للجنس الذي هو منهم ، إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئا على المخصوص" (٢) .

واحتجوا أيضا بأن مدح الجنس كله حقيقة أدل على المبالغة ، لأنه من كثرة المدح للمدوح والذم للمذموم ، شمل المدح والذم جنسه

(١) شرح ابن عقيل ١٦١/٢ وشرح المرادي ٨٥/٣ والأشعري ٣٣/٢ وحاشية الصبان ٢٩/٣ والهمع ٨٥/٢ والتصريح ٩٥/٢
(٢) شرح الأشعري ٣٣/٢

معهم . قالوا : "إِنَّهُ لَمَّا قُصِدُوا بِالْبِالِغَةِ عَدُوا الْمَدْحَ إِلَى الْجِنْسِ
مِبَالِغَةً ، وَلَمْ يَقْصِدُوا غَيْرَ مَدْحِ زَيْدٍ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ مَدْحُ جِنْسِهِ
لِأَجْلِهِ" (١) .

وقد صُفِّى الْقَوْلُ ، بِأَنَّ (أَل) الدَّخْلَةَ عَلَى فَاغِلٍ نَعْمٌ وَبِئْسَ
هِيَ لِاسْتِفْرَاقِ الْجِنْسِ حَقِيقَةً ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّنَاقُضِ ، فَلَا يُمْكِنُ
أَنْ يَكُونَ جِنْسُ الرَّجَالِ مِثْلًا مَرَّةً مَدْحًا وَأُخْرَى مَذْمُومًا عَلَى الْحَقِيقَةِ ،
لِأَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ الْمُضَادَّانِ ، فَعِنْدَمَا تَمْدَحُ رَجُلًا تَقُولُ : نَعْمَ الرَّجُلُ
فُلَانٌ ، وَعِنْدَمَا تَذَمُّ آخَرَ تَقُولُ : بِئْسَ الرَّجُلُ فُلَانٌ ، فَقَوْلُكَ (الرَّجُلُ)
جَاءَ مَرَّةً مَدْحًا وَمَرَّةً مَذْمُومًا مَعَ بِئْسَ ، وَهَذَا مُتَنَاقِضٌ ، قَالَ فِي
التَّصْرِيحِ : " وَرَدَّ بِأَدَائِهِ إِلَى التَّكَادُبِ ، فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : نَعْمَ
الرَّجُلُ زَيْدٌ وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو" (٢) .

وَمِنْ نَاحِيَةِ أُخْرَى فَإِنَّ مَدْحَ الْجِنْسِ كُلَّهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، قَدْ
يَشْمَلُ مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ هَذَا الْمَدْحَ ، لِأَنَّ الْجِنْسَ الْوَاحِدَ فِيهِ الصَّالِحُ
الَّذِي يَسْتَحِقُّ الْمَدْحَ وَالطَّالِحُ الَّذِي يَسْتَحِقُّ الذَّمَّ ، قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ
عَلَى التَّصْرِيحِ : " يَلْزَمُ كَوْنُ أَبِي جَهْلٍ وَأَبِي لَهَبٍ دَاخِلِينَ فِي : نَعْمَ
الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وَأَفْضَلُ النَّاسِ دَاخِلِينَ فِي : بِئْسَ الرَّجُلُ زَيْدٌ" (٣) .

(١) شرح الأشموني ٢/٢٣٠ .

(٢) التصريح ٢/٩٥ .

(٣) حاشية يس بهامش التصريح ٢/٩٥ .

وذهب بعضهم إلى أن الاستغراق فيها مجازي (١) .
أما القول الثاني في (أل) الداخلة على مرفوع نعم وبئس ،
فقد ذهب أصحابه إلى أنها (للمهد) ، والمعروف بها
يكون معهودا لا جنسا ، وعلى قولهم هذا يكون تعريف المعرف بها
تعريفا معنويا تاما ، لأنه شخص معين معهود ، سواء كان عهدا
ذهنيا أو شخصيا ، فالذهني إشارة لما في الذهن ، قالوا :
" فهي مشاربها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل ، كما تقول
اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم " (٢) .
والمعهود الشخصي أو الذكري هو ما ورد ذكره في الكلام
قالوا : " .. والمعهود هو الشخص المدح والمذموم
فإذا قلت : زيد نعم الرجل ، فكأنك قلت : نعم هو الشخص
المدح والمذموم " (٣) .
واستدل هؤلاء على أنها للمهد بجواز تشنية مدخولها
وجمعها فيقال : نعم الرجلان ونعم الرجال ... (٤) .

-
- (١) شرح الأشموني ٣٣/٢ ، وشرح الرازي ٨٥/٢ ، والتصريح
٩٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦١/٢ .
(٢) التصريح ٩٥/٢ والأشموني ٣٣/٢ والجمع ٨٥/٢ .
(٣) الجمع ٨٥/٢ والأشموني ٣٣/٢ والتصريح ٩٥/٢ .
(٤) الأشموني ٣٣/٢ الجمع ٨٥/٢ .

وقد أنكر الرضي أن تكون (أَل) هنا لاستفراق الجنس ، كما
منع أن تكون للمهد خلافا للقولين السابقين ، ولملّه يرى أنها زائدة ،
قال : " واعلم أن اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستفراق الجنس
كما ذهب أبو علي واتباعه ، . . . وليست اللام في نعم الرجل للإشارة
إلى ما في الذهن " (١) . وذكر أن - أَل - ليست للتعريف وإنما جسي
بها لإظهار النكرة بمظهر المعرفة شكلا لا معنى ، قال : " وكان
الأصل تنكير فاعل نعم وبئس ، لانه من حيث المعنى خبر
الابتداء الذي هو المخصوص . . . لكنهم التزموا أن يكون الفاعل معرفا
باللام تعريفا لفظيا ، كما في اشترا اللحم . . . لداع لهم إلى ذلك
وهو أنهم غلبوا تأخير هذا الابتداء عن الخبر ليحصل به التفسير
بعد الإبهام . . . فأوردوا الفاعل في صورة المعرفة وإن كان نكرة
في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح أو الذم في الظاهر مصوغا
على وجه لا ينكر ، لأن مدح شخص منكر من الأشخاص أو ذمه لا فائدة
فيه " (٢) .

وقد اعترض على القول بأنها لاستفراق الجنس ، باقتناع

(١) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٢ .
(٢) المصدر السابق ٢ / ٣١٣ فما بعدها .

إحلال لفظ (كلّ) محلّها قال : " إنَّ علامة المعرّف باللام
الاستفراقية صحّة إضافة (كلّ) إليه ، كما في قوله تعالى :
(إنَّ الإنسان لغيّ خسر) (١) ولا يصحّ أن يقال : نعم كلّ الرجل
زيد ... فإن قلت : بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة
كما تقول : أنت الرجل كلّ الرجل ، قلت : امتناع التصريح في مثل
هذا .. يدلّ على أنّه لم يقصد به ذلك المعنى " (٢) .
أما من أجاز فيها القولين السابقين فقال : " وألّ الجنسية
أقوى وأبلغ في تأدية الغرض ، والمهدية أوضح وأظهر " (٣) .
وحجته في ذلك أن الذي يحدّد نوعها القرينة . فإن وجد
ما يشير إليها فهي عهديّة وإلا فهي للجنس ، قال : " فإذا
وجدت القرينة وجب الاقتصار على ما تقتضيه ، فليس الأمر على
إطلاقه ... وإلا كانت الألفاظ ودلالاتها فوضى ، والقرائن والأسرار
اللغوية لا قيمة لها ، ومثل هذا يقال في (ألّ) .. من ناحية
أنّها للعهد أو الجنس " (٤) .

الترجيح :

وبعد فأرى أنّ (ألّ) الداخلة على الفاعل الظاهر لنعم

(١) الآية ٤ : المصرو .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٢/٢ .

(٣) النحو الوافي لعبّاس حسن ٣٦٠/٣ (٤) المصدر السابق ص ٣٦١ .

وبئس ، هي لتعريف الجنس ، وهذا هو المشهور عند النحاة ،
ولمست للعهد أوزائدة كما ذكر بعضهم . والذي رجّح هذا القول
مايلي :

أولا : قوة الاستدلال ، فقد رأينا أنّ أصحاب هذا القول
قد استدلوا بعدة أدلة لم يرد نقض لها ، وهذا ما يؤكّد
صحة مذهبهم ، ومن تلك الأدلة التي سبقت : حذف تاء التأنيث
من نعم وبئس مع المرفوع المؤنث ، وإفادتهما المدح^{العام} والذمّ العام ،
وامتناع وقوع المعرفة المعنوية المحضة موقع المرفوع بهما وغير ذلك
من الأدلة القوية .

ثانيا : القول بأن (أل) لتعريف الجنس أقوى مسن
القول بأنها للعهد ، من جهة أن الجنس يدلّ على المصنوع كما
سبق ذكره ، ودلالته على المصنوع في نعم وبئس تعيّن المنسوس
الذي استحقّ به المدح أو الذمّ ، والذموم أن يذمّ ، ولو كانت
(أل) في المرفوع للعهد ، لما دلّت على ذلك المصنوع ، قال
ابن يميّس : * إنهم جعلوه جنسا ليذلّ أن المدح والذموم
ستحقّ للمدح والذمّ في ذلك الجنس ، فإذا قلت : نعم الرجل
زيد ، أعلمت أنّ زيدا المدح في الرجال من أجل الرجولية (١) .

ثالثا : جعل (أل) في المرفوع للجنس ، أبلغ من جهة حصول التخصيص بعد الإبهام ، لأن ذكر المرفوع العام السهم أولا ثم ذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعده ثانيا يتحقق فيه معنى بلاغي لا يتحقق فيما لو جعلت (أل) فيه للعهد ، لأنه حينئذ يكون الانتقال من معرفة إلى معرفة وليس فيه ما في الأول من البلاغة ، يقول ابن الخشاب : * وذلك أنك لما قصدت مدح زيد ... وأردت العالفة في مدحه ، مدحت جنسه كله وأبهمت ذكره وطويته فيه ، ثم اقتصصته من بعد ذلك بالذكر وعنيته ، فكان ذلك أبلغ في مدحه من سياقة المدح إليه في أول وهلة على المؤلف في باب الاخبار * (١) .

وأجيب على الاعتراض بتثنية المرفف بأل وجمعه وأنه يناقض جملة جنسا ، بالقول : إن المراد من التثنية والجمع في الجنس هو تمييز أفراد الجنس إذا جعلوا اثنين اثنين ، أو جماعة ^{جماعة} مع بقا^١ الشمول لجميع الأفراد . وعليه فلا تناقض ، قال الأشموني : * المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس ^{إذا} ميزوا رجلين رجلين ، أو رجالا رجالا ، وعلى القول بأنها للجنس بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس ،

(١) المرتجل ص ١٣٩ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٤ .

فاجتمع جنسان فشيئاً* (١) .

هذا والأرجح في الاستفراق هنا ، أن يكون استفراقاً

مجازياً لأفراد الجنس ، وليس حقيقياً كما ذهب بعضهم ،

لأن حمله على الحقيقة يوؤدي إلى التناقض كما سبق بيانه ،

إن يمكن أن يقع المدح والذمّ على جنس واحد في آن واحد وهذا

لا يتصور . وجعل الاستفراق مجازياً أقرب من الناحية البلاغية

لأن فيه مبالغة ، والمبالغة ألقى بباب المدح والذمّ من

الحقيقة ، وقد اعتادت العرب على ذلك عند إرادة التخييم ،

قال ابن عصفور : " وكأنك جمعت الممدوح أو المذموم جميع الجنس

على حد قولهم أكلت شاة كل شاة ، لما أثنوا عليها بالسمن ،

جملوها جميع الجنس* (٢) .

(١) شرح الأشموني ٣٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٧

وحاشية الصبان على الأشموني ٣٠/٣ .

(٢) المقرّب ٦٧/١ .

ب - إتياعه بمختلف التّوابع :

سألة : هل يجوز إتياع ^{المرفوع} بنعم وبئس ؟

للنّحاة في سألة إتياع المرفوع بنعم وبئس أقوال :

الأول : جواز نعمته بما لا يفيدّه تخصيماً ، قال به جماعة منهم

ابن جنّي (١) ، ووافقّه ابن مالك (٢) ، والرّضّي (٣) . ومنه
الجمهور (٤) .

الثاني : جواز توكيده لفظاً قاله الرّضّي (٥) ، وابن مالك (٦) ، ومنه

الجمهور (٧) ، أمّا التّوكيد المعنويّ فقد اتّفق الجميع على منعه .

الثالث : جواز الإبدال منه والمطف عليه ، قاله ابن السّراج (٨) ، وأبو

علي (٩) ، وابن مالك (١٠) ، وغيرهم (١١) .

-
- (١) شرح المرادي ٨٦/٣ .
 - (٢) التسهيل ص ١٢٦ .
 - (٣) شرح الكافية للرّضّي ٣١٧/٢ .
 - (٤) شرح الأشموني ٣٤/٢ ، والمهمل ٨٥/٢ ، والذّرر اللوامع ١١٠/٢ .
 - (٥) شرح الكافية ٣١٧/٢ .
 - (٦) المساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م . مصور وشرح المرادي ٨٦/٣ .
 - (٧) التسهيل ص ١٢٦ والأصول لابن السّراج ١٤٢/١ .
 - (٨) والمرادي ٨٦/٣ .
 - (٩) شرح المرادي ٨٨/٣ .
 - (١٠) المساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م . مصور .
 - (١١) المهمل ٨٥/٢ .

التوضيح :

لقد سبق في الحديث عن شرط المرفوع بنعم وبئس أنه لا بد
من أن يكون دالاً على المصوم وذلك بإدخال (أل) التي لتصريف
الجنس عليه مباشرة أو على ما أُضيف إليه من أسماء ، لكي يوافق معنى
عموم المدح الدالة عليه نعم ، وعموم الذم الدالة عليه بئس ، وقد ترتب
على هذا الشرط خلاف بين النحاة في جواز إتياع هذا المرفوع ،
حيث منعه بعضهم وأجازوه الآخرون ، لأن التابع عادة يخصص المتبوع ،
وهذا يتناقض والقصد من جعل المرفوع هنا عامًا للدلالة على العموم .
والإتياع يكون بالنمات ، أو التوكيد ، أو البدل أو المطف :

أما إتياع المرفوع بنعم وبئس بالنمات ، فمستنع عند جمهور النحاة

البصريين (١) ومن وافقهم كابن السراج (٢) ، وأبي علي الفارسي (٣)
وأبي البقاء المكبري (٤) والدمايني (٥) والفارسي (٦) وغيرهم (٧) .

-
- (١) شرح الأشموني ٣٤/٢ والهمع ٨٥/٢ والدرر اللوامع ١١٠/٢
 - (٢) الأصول لابن السراج ١٤٢/١ والتسهيل ص ١٢٦ .
 - (٣) التسهيل ص ١٢٦ .
 - (٤) شرح اللمع لأبي البقاء المكبري لوحة ٧٠ م . مصور .
 - (٥) حاشية الصبان على الأشموني ٣١/٣ .
 - (٦) المصدر السابق .
 - (٧) الهمع ٨٥/٢ .

وحجة هو لا في النعت ، هي أن النعت يخص المرفوع ، والتخصيص
يخالف معنى المدح والذم المراد به الشمول ، قال أبو البقاء :
* لم يجز أن تصف فاعل نعم وبئس ، كقولك : نعم الرجل القائم
زيد ، لأن الصفة تخصه ببعض الجنس* (١) .

وذهب بعضهم إلى إجازة نعت المرفوع بنعم وبئس ، وذلك
بشرط أن لا يوردي النعت إلى تخصيص المرفوع المنصوت قال
الرضي : * لأن الإبهام مع مثل هذا التخصيص باق ، إذ المخصوص
لا يمتنع* (٢) . وقد ذكر ابن مالك أنه إذا قصد بالمرفوع معنى
العموم لم يمتنع نعته ، قال : * بل يمنع عند قصد التخصيص مع
كون الفاعل للجنس ، فلواتأولنا الفاعل بالجامع لا كمل الخصال
لم يمتنع النعت لقوة هذا التأويل* (٣) . وقد اشترطوا أيضا
لجواز النعت أن يصح وقوع النعت موقع المنصوت المرفوع ويرتفع

-
- (١) شرح اللع لأبي البقاء لوحة ٧٠ م. مصور ، والهمع ٨٥/٢
وشرح المرادي ٨٦/٣ .
(٢) شرح الكافية ٣١٧/٢ .
(٣) المساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م. مصور
وانظر الهمع ٨٥/٢ وشرح الأشموني ٣٤/٢ .

ارتفاعه ، قالوا : " إِنْ الوصف إِذا جاز أَنْ يقع فاعل نعم بنفسه
جاز أَنْ تخصّ به الجنس ، أَلَا ترى أَنَّك إِذا قلت : نعم التَّمِيمِيُّ
زيدٌ ، فالتَّمِيمِيُّ في بعض الرّجال وَإِنْ كان جنسا للتَّمِيمِز ،
وكذلك إِذا قلت نعم الرّجل التَّمِيمِيُّ ، وبدلّ على ذلك أَنَّ التَّمِيمِيَّ
صفة والصفة إِذا ذُكرت دون الموصوف كان الموصوف مرادا ، كما
تقول : مررت بهذا الطويل أَي بهذا الرّجل الطويل ، وما كان
مرادا ، يستوى ذكره وحذفه " (١) .

واستشهدوا لجواز نعمت المرفوع بنعم وبيئس ، بقوله تعالى :
" بيئس الرّفد المرفود " (٢) ، حيث جعلوا (المرفود) نصبت
لـ (الرّفد) ، في الآية الكريمة ، والمخصوص محذوف تقديره (رّفدهم) .
ومن الشواهد على ذلك أَيضا قول الشاعر :

لعمري وما عمري عليّ بهيّن

لهيّن الفتى المدعو بالليل حاشم (٣)

حيث جاء المرفوع بيئس وهو قوله (الفتى) منحوتا بقوله
(المدعو) .

(١) شرح اللّمع لأبي البقاء لوحة ٧٠ م . صور .
(٢) آية ٩٩ : هود ، وانظر تفسير أبي السّعود ٣ / ٩٠ .
(٣) شرح المرادي ٣ / ٨٦ ، سبق ذكر الشاهد في ص (٣٨) من
البحث .

وكذلك قوله :

نعم الفتنى المرىُّ أنت إذا همُّ

(١) حضروا لدى الحجرات نار الموقد

فقد نعت المرفوع بنعم وهو قوله (الفتنى) بما بعده وهو قوله
(المرىُّ) .

أما اتباع المرفوع هنا بالتوكيد ، فهو على قسمين : معنوي
ولفظي ، وقد منع النحاة التوكيد المعنوي لما فيه من التخصيص
الذي لا يحتمل التأويل كالنعت وغيره ، فلا يصحّ عندهم أن يقال
: نعم الرجل نفسه خالدٌ ، قال ابن السراج : " ولا يجوز توكيد
المرفوع بنعم " (٢) ، وهذا هو رأي الجمهور ، ونصّ عليه جماعة منهم :

(١) الأصول لابن السراج ١٤٢/١ . والبيت من الكامل لزهير
ابن أبي سلمي في مدح سنان بن أبي حارثة المرّي ،
انظر شرح اللمع لأبي البقاء لوحة ٧٠ م . صور
وشرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ وشرح المرادي على
الألفية ٨٨/٣ والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٧
م . صور والدرر اللوامع ١١٠/٢ وشرح شواهد
الأشموني للميني بالحاوية ٣٥/٢ .
(٢) الأصول ١٤٢/١ .

ابن مالك (١) ، والرّضّيّ (٢) ، والمرادّيّ (٣) ، وابن عقيل (٤) ،
والأشموني (٥) ، وغيرهم (٦) .

والتوكيد الممنويّ مختصّ بالمعرفة وقد سبق أنّ الممرّف
بأل الجنس يكون نكرة في المعنى ، لذلك السبب منع النّحاة اتباع
المرفوع بنعم وبئس بالتوكيد الممنويّ ، قال الرّضّيّ : " ولا يؤكّد
فاعل نعم الظاهر تأكيدا معنويّا لأنّه لا يكون إلا للمعارف كما هو
مذهب البصريّين ، وهذا الممرّف باللام في معنى النكرة " (٧) .
وامتناع التوكيد الممنويّ هنا عند عمّة النّحاة فيه
حجّة على من قال : إنّ (أل) في المرفوع (للعهد) ، لأنّه
لو كانت للعهد ، لكان الممرّف بها معرفةً حقيقيّةً ولجاز
توكيده توكيدا معنويّا . وامتناع توكيده هنا يدلّ على أنّه
ليس بمعرفة حقيقيّة وأنّ (أل) فيه لتعريف الجنس
ليس غير .

(١) التسهيل ص ١٢٦ .

(٢) شرح الكافية ٢/٣١٧ .

(٣) شرح المرادي ٣/٨٦ .

(٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصوّر .

(٥) شرح الأشموني ٢/٣٤٠ .

(٦) شرح الكافية ٢/٣١٧ .

(٧) البمع ٢/٨٥ .

وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع عند بعضهم (١) ، وعليه فلا مانع عندهم أن يقال : نعم الرجل الرجل خالدٌ ، ولعلّ السبب أن التوكيد اللفظي لا يفيد تخصيصاً للمؤكّد . وقد ذكر أن أبا حيان ضعه لعدم ورود ما يحتجّ به ، قال : " ينبغي ألا يجوز إلا بسطاع (٢) .

وأما الإلتعاع بالبدل وعطف البيان ، فقد أجازته بعضهم بشرط صحّة وقوعه موقع العرفوع ، أي أن يكون البدل أو عطف البيان معرّفاً (بأل) الجنسيّة أو مضافاً للمعرّف بها ، قال ابن عقيل : " يجوز العطف والبدليّة لكن بما يصلح لمباشرة (نعم) (٣) . ومن أجاز ذلك ابن السّراج (٤) وأبو عليّ الفارسيّ (٥) وابن مالك (٦) والسّيوطي (٧) .

-
- (١) شرح العرادي ٨٦/٣ والمساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٧ م . مصور والاشموني ٣٤/٢ م وشرح الكافية للرضيّ ٣١٧/٢ .
 - (٢) الهمع ٨٥/٢ .
 - (٣) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور .
 - (٤) الأصول ١٤٢/١ .
 - (٥) العرادي ٨٨/٣ .
 - (٦) المساعد على التسهيل لوحة ٣٧ م . مصور .
 - (٧) الهمع ٨٥/٢ .

الترجيح :

والرَّاجِحُ فِي اتِّبَاعِ الْمَرْفُوعِ بِنَعْمٍ وَبئْسَ هُوَ مَنعُ نَعْتِهِ وَتوكِيدِهِ ،
وَجَوَازُ الْإِبْدَالِ مِنْهُ وَالْعَطْفُ عَلَيْهِ . وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ عَامَّةِ النَّحَاةِ ،
أَمَّا مَنْعُ نَعْتِهِ فَلَمَّا يَلِي :

أولاً : مَا ذَكَرَهُ النَّحَاةُ فِيمَا سَبَقَ ، مِنْ أَنَّ النِّعْتَ يَخْصُّ وَشَرْطُ
مَرْفُوعِ نَعْمٍ وَبئْسَ هُوَ اسْتِفْرَاقُ الْجِنْسِ . لِذَا فَالنِّعْتُ يَنَاقِضُ هَذَا .
أَمَّا حُجَّةٌ مِنْ أَجْزَارِ ذَلِكَ بِدَعْوَى أَنَّ الصِّفَةَ إِذَا لَمْ تَخْصُصِ الْمَرْفُوعَ
جَازَ الْوَصْفُ بِهَا (١) ، فَلَيْسَتْ بِالْقَوِيَّةِ لِأَنَّه يُقَالُ إِنَّ الصِّفَةَ إِذَا لَمْ تَخْصُصِ
الْمَوْصُوفَ فَالْأَوْلَى أَنْ تَكُونَ بَدَلًا لَا نَعْتًا .

ثانياً : افْتَقَرَ قَوْلُ الْمُجِيزِينَ لِلنِّعْتِ إِلَى السَّمَاعِ ، أَمَّا (الْمَرْفُوعُ)
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : " بئْسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ " (٢) فَلَيْسَ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ ،
لِأَنَّ بَعْضَهُمْ أَعْرَبَهَا مَخْصُوصًا بِالذَّمِّ ، لَا نَعْتًا لِلْمَرْفُوعِ (٣) ، وَعَلَيْهِ
فَلَا شَاهِدَ فِي الْآيَةِ عَلَى الْجَوَازِ . وَأَمَّا كَلِمَةُ (الْمَرِّيِّ) فِي قَوْلِ
الشَّاعِرِ : " نَعْمَ الْفَتْحُ الْمَرِّيُّ أَنْتَ . . . الْبَيْتُ " (٤) وَمِثْلَهَا كَلِمَةُ
(الْمَدْعُوُّ) فِي قَوْلِ الْآخَرِ : " لَيْسَ الْفَتْحُ الْمَدْعُوُّ . . . " (٥) فَأَعْرَبْنَا

(١) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ والمرادي ٣٨٢/٣

(٢) الآية ٩٩ هود .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢

(٤) سبق ذكر الشاهد في ص (١٣) من البحث . (٥) سبق / الشاهد في ص (١٤)

بدلا من المرفوع قبلها وهو كلمة (الفتى) في كلا البيتين ، قال ابن السراج : " وهذا يجوز أن يكون بدلا غير نعت ، فكأنه قال : (نعم المري أنت " (١) . وعلى هذا فليس في ما استدلّ به المجوزون للنعت حجة على رأيهم .

وأما امتناع التوكيد أيضا فيقال في عدته مثل ما قيل في علة منع النعت سواء بسواء ، ففيه التخصيص المخالف لمعنى الجنس ، ويفتقر للسمع أيضا .

أما العطف والإبدال من المرفوع فجائزان ، لما ذكره النحاة من أنّ البديل أو العطف قد لا يخصّمان المتبوع ويصحّ أن يحلّا محله فيرتفع بما ارتفع به .

ولما شرطه النحاة أيضا من وجوب تصرف البديل أو المعطوف بأل التي للجنس أو إضافتهما للمعرف بها ، وفي هذا يقول ابن عقيل : " فيجوز العطف والبديّة . لكن بما يصلح لمباشرة نعم " (٢) .

(١) الأصول ١٤٢/١ .

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور ، والجمع ٨٥/٢ وحاشية الصبان على الأشموني ٣١/٣ .

ج - فصله عنهما :

مسألة : هل يجوز الفصل بين نعم وبئس وفاعلها الظاهر ؟

للنحاة في هذا قولان :

الأول : منع الفصل بين نعم وبئس والفاعل مطلقا بأي فاعل ،

وهذا هو رأي الجمهور (١) .

الثاني : جواز الفصل بالجار والمجرور ، وبـ (إذن) ، والقسم

وهو رأي الكسائي (٢) وأبي حنيفة (٣) .

التوضيح :

اختلف النحاة في جواز الفصل بين نعم وبئس وفاعلها الظاهر ،

هل تعاملان كبقية الأفعال ^{فإنصل} بينهما وبين فاعلها أم أن لهما وضعا

خاصا تخالفان فيه بقية الأفعال ، وقد ذهب الجمهور إلى منع الفصل

مطلقا (٤) ، واحتجوا لذلك بأمر هي :

أولا : عدم السماع ، فلم يرد عندهم ما يستدل به على جواز

(١) الهمع ٨٥/٢ ، والدّرر اللوامع ١١١/٢ ، وشرح الكافية للرضي

(٢) الهمع ٨٥/٢ ، والأصول لابن السراج ١٤٠/١ .

(٣) الهمع ٨٥/٢ .

(٤) المصدر السابق .

الفصل ، قال ابن السراج : " ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب " (۱) .
ثانيا : جمود الفعلين نعم وبئس وضعفهما عن بقية الأفعال ،
مما منع الفصل بينهما وبين معمولهما ، قال ابن السراج : " ونعم
وبئس ليستا كسائر الأفعال ، لأنهما لا تتصرفان " (۲) .

ثالثا : جريان الفعلين مجرى الأمثال ، مما اقتضى المحافظة
على تركيبهما وابقائهما على نفس الوضع دون تقديم أو تأخير ، وفي
هذا يقول ابن السراج أيضا : " وهذه الأشياء التي جعلت
كلاما أمثال لا ينبغي أن تستجيز فيها إلا ما أجازوه " (۳) . وقد علل
الرّضي امتناع الفصل هنا : بأن نعم مع الفاعل بمنزلة شيء واحد
ركب تركيبها ، فلا يفصل بين أجزائه ، قال : " ولا أجل كون الجملة
بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيهما لا ظرف ولا غيره ، فلا يقال :
نعم اليوم الرجل " (۴) .

وأما الذين أجازوا الفصل بين نعم وبئس وفاعلهما ، فعندهم
أنه يبرح أن يفصل بالجار والمجرور المتعلق بالفاعل نفسه ، قال

-
- (۱) الأصول لابن السراج ۱/ ۱۴۰ والدرر اللوامع ۲/ ۱۱۱ .
 - (۲) الأصول ۱/ ۱۴۰ .
 - (۳) المصدر السابق .
 - (۴) شرح الكافية ۲/ ۳۱۵ .

في الأصول : " ويجوز الكسائي نعم فيك الراغب زيد* (١) . وذهب
أبو حيان إلى جواز الفصل ب (إذن) والقسم ، لأنه سمع ذلك عن
العرب ، وعنه أنه قال : " ورد الفصل بإذن والقسم* (٢) .
ومن شواهدهم على ذلك قوله :

فبادرن الديار يوزن فيها

وبئس من الطيحات البديئل (٣)

حيث فصل بين بئس وفاعلها وهو قوله (البديل) ، بالجار
والمجرور ، وهو قوله : (من الطيحات) .

وكذلك قول الآخر :

أروح ولم أحدث لئلي زيارة

لبئس إذن راعي المودة والوصل (٤)

حيث فصل بين بئس وفاعلها وهو قوله (راعي المودة) ب (إذن) .

(١) الأصول لابن السراج ١٤٠/١ ، والهمع ٨٥/٢ .

(٢) الهمع ٨٥/٢ ، والدرر اللوامع ١١١/٢ .

(٣) الهمع ٨٥/٢ ، ويوزن أي يرقصن والضمير راجع إلى ظها يصفها .

الشاعر وهو لرفاعة الفقعسي من الوافر انظر الدرر ١١١/٢ .

(٤) المصدران السابقان والبيت للنجاشي من الطويل .

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

بئس عمرو الله قوم طرُقوا

فَقَرُّوا بِجَارِعِمْ لَحْمًا وَحِيسًا (١)

حيث فصل بين (بئس) وفاعلها (قوم) بالقسم

(عمرو الله) .

الترجيح :

والرَّاجِح هو منع الفصل بين (نعم وبئس) وفاعلها للأسباب

التي أوردها المانعون سابقا ، وأما الشواهد فتحمل على الضرورة ،

وأما قوله (بئس عمرو الله . . . البيت) ، فليس فيه حجة ، لأن

البيت قد ورد برواية أخرى وهي قوله * بئس قوم الله . . . البيت (٢)

حيث استشهد به بعضهم على قوله في جواز مجيء * فاعل نعم وبئس

اسما ظاهرا مضافا إلى العلم .

لهذا فأرى أن منع الفصل هو الأرجح .

(١) الهمع ٨٥/٢ والتدريج اللوامع ١١١/٢ . ورد الشاهد ص (٨٢)

(٢) انظر ص (٩٠٨) من هذا البحث .

ثانيا : الفاعل مضرا في نعم وبئس :

تناول البحث فيما مضى أحوال فاعل نعم وبئس في حالة كونه
اسما صريحا ظاهرا ، وسنتحدث فيما يلي عن أحوال هذا الفاعل
حالة كونه ضميرا .

مسألة : هل يجوز الإضرار في نعم وبئس :

للنّحاة في مسألة الإضرار في نعم وبئس قولان :

الأول : جواز الإضرار فيهما وهو رأي أكثر النّحاة ، وبه

قال سيبويه (١) ، والمبرد (٢) ، وابن السّراج (٣) ، والسّيرافي (٤) ،

والفارسي (٥) ، وابن جنّي (٦) ، وغيرهم من وافقهم .

الثاني : منع الإضرار فيهما قال به جماعة منهم الفراء (٧) ،

والكسائي (٨) ، وابن شقير (٩) .

(١) الكتاب ١/٣٠٠ بولاق

(٢) المقتضب ٢/١٤٤ .

(٣) الأصول لابن السّراج ١/١٣٤ .

(٤) شرح الكتاب للسّيرافي ٢/٢٩ م . صور .

(٥) الإيضاح لأبي عليّ ١/٨٢ .

(٦) اللّمع لابن جنّي ص ١٤١ .

(٧) شرح الأُشدوني ٢/٣٧ والهمع ٢/٨٥ . (ر . ط . جستير)

(٨) الصدران السائبقان (٩) الجمل لابن شقير ص ١٤٨

التوضيح :

لقد وردت كل من (نعم وبئس) وليس بعدها اسم ظاهر مرفوع كما سبق ، وظهر بدلا منه نكرة منصوبة متلوثة بالمخصوص بالمدح أو الذم ، كما في قوله تعالى : " بئس للظالمين بدلا " (١) .
حيث اختفى المرفوع وانتصبت نكرة بحد بئس ، وهي قوله (بدلا) . ومثل هذا أيضا ما ورد في قول الشاعر :

أبو موسى فجدك نعم جدًا

وشيع الحي خالك نعم خالا (٢)

الظاهر
فقد اختفى المرفوع / بنعم في البيت وناب عنه نكرة منصوبة في الموضعين وهي قوله (جدًا) في الصدر ، و (خالا) في المعجز .
ومثله قول الآخر :

لنعم موثلاً المولى إذا حذرت

بأساء ذي البقي واستيلاء ذي الاحن (٣)

حيث اختفى المرفوع (بنعم) وناب عنه نكرة منصوبة وهي قوله (موثلاً) .

(١) آية ٥٠ : الكهف .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢ والبيت للأخطل التغلبي .

(٣) شرح ابن عقيل ١٦١/٢ وشرح الأشموني ٣٥/٢ .

ومثله قول الأَخْرَجِ :

تقول عَرَسِي وهي لي في عَوْرَةٍ

بئس امرأً وإني بئس المَسْرَّةُ (١)

وكذلك قوله :

نعم امرأً هَرَمٌ لم تَعْرُنائِمَةَ

إلا وكان لمرتاع بها وَزَرًا (٢)

ففي جميع هذه الشواهد وجدنا أنَّ (نعم وبئس) قد تجرَّدتْسا من مرفوعيهما الظَّاهرين وانتصبت بعدهما نكرة ، وهذا ممَّا أدَّى إلى خلاف بين النَّحاة في التماس فاعل لهما على هذه الصورة ، حيث ذهب الجمهور إلى أنَّ الفاعل مضمَر فيهما ، وأمَّا النُّكْرَةُ المنصوبة التَّالية لهما فهي تمييز لذلك المضمير ، وعليه فالفاعل في قوله تعالى : " بئس للظَّالِمِينَ بدلا " ، ضمير مستتر تقديره (هو) و (بدلا) تمييز منصوب للضمير المستتر ، وهكذا يقال في بقية الشواهد .

قال سيبويه : " فنعم تكون مرة عاظمة في مضمَر يفسره ما بعده ،

فتكون هي وهو بمنزلة (ويحه ومثله) ثم يعملان في الذي فسَّر

وشرح الأشموني ٢/٣٥

(١) شرح ابن عقيل ٢/١٦١ / وقد ذكر الشاهد في ص (ع) من

البحث .

(٢) سبق ذكر الشاهد في ص (٣) من هذا البحث .

المضمر عمل (مثله وويحه) ، إذا قلت : لي مثله عبدا^(١) ،
هذا بالنسبة للإضرار وأن نعم وبئس يضر فيهما لأنهما فعلان ،
وعن النكرة المنصوبة بعدها قال : " وما انتصب في هذا الباب
فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حسبك به ، وذلك
قولهم : نعم رجلا عبدالله ، كأنك قلت : حسبك به رجلا عبدالله
لأن المعنى واحد " (٢) .

وقد نصّ المبرّد أيضا على "واز الإضرار في نعم وبئس وأعرّب النكرة
بعدهما تمييزا للضمير المستتر في نعم وبئس وفيه يقول : " وأما
وقوعها على المضمر الذي يفسره ما بعده ، فهو قوله : نعم
رجلا أنت ، وبئس في الدار رجلا أنت ، ونعم دابةً دابّتك . فالمعنى
في ذلك : أن في (نعم) مضرا يفسره ما بعده ، وهو هذا المذكور
المنصوب " (٣) .

وقد نصّ على هذا أيضا جماعة منهم : ابن السّراج (٤) والسّيرافي (٥)

(١) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المقتضب ١٤٤/٢ .

(٤) الأصول لابن السّراج ١٣٤/١ .

(٥) شرح الكتاب لابي سعيد ٢٩/٢ م . مصور .

وأبو عليّ الفارسيّ (١) والزبيديّ (٢) وابن جنّي (٣) والزمخشريّ (٤)
والرضيّ (٥) وغيرهم من وافقهم ، وإلى ذلك أشار ابن مالك فسي
الألفية بقوله :

ويرفعان مضرا يفسّره

ميّز كعم قوما مَعشَرُهُ (٦)

وقد علّل النحاة هذه الظاهرة من إضمار للفاعل وتفسيره بنكرة بأنها
من باب التوسّع في اللّغة ، وفيها خفة في النطق ، قال
ابن يعين : * فيه فائدتان ، إحداهما : التوسّع في اللّغة ،
والأخرى : التّخفيف ، فإن لفظ النكرة أخفّ ما فيه الالف واللام (٧)
وكما تأتي النكرة مفردة للتمييز ، تأتي كذلك مضافة إلى نكرة
أو إلى معرفة إضافة لفظية ، وذلك نحو : نَعِم ضارب رجلٍ ،
أو ضارب زيد أنت (٨) .

(١) الإيضاح لأبي عليّ ٨١/١

(٢) الواضح لأبي بكر الزبيدي ص ٨٤ .

(٣) اللّمع لابن جنّي ص ١٤١ .

(٤) شرح المفصل ١٣٠/٧ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢ .

(٦) الألفية لابن مالك ص ٤٣ .

(٧) شرح المفصل لابن يعين ١٣١/٧ ، وانظر شرح اللّمع لأبي البقاء

لوحة ٣٧٠ م . مصور . (٨) الفوائد الضائية ص ٣٨٤ .

وأما عود هذا الضمير المستتر في (نعم وبئس) فهو عندهم
عائد على متأخر وهذا المتأخر هو التمييز نفسه ، ولذلك وجب
عندهم ذكر التمييز لأن الضمير يبقى صيغتها بدونه ، قال سيهويه :
" هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضرا ، وذلك لأنهم بدوا
بالإضمار لأنهم شرطوا التفسير وذلك نوا " (١) . وشبهة الضمير
في نعم بالضمير في (ربّ) المراد بها التعجب من جهة عوده
على متأخر ومن ثمّ تمييزه ، قال : " كما أنّ الاسم الذي يظهر
في (ربّ) قد يبدأ بإضمار رجل قبله حين قلت : ربّه
رجلا . . . وتبدأ بإضمار رجل في نعم لما ذكرت لك " (٢) . وقد
فرّق ابن الخشاب بين المضمرة الذي في (نعم وبئس) وبين
المضمرة في غيرها من الأفعال الأخرى ، بأنه هنا واجب التفسير ،
وأنه في الأخرى غير واجب التفسير لأنه يكون عائدا على متقدّم في
الكلام ، قال : " والمضمرات فيها خارجة عن قياس بابها ،
لأنها غير راجعة إلى مذكور في اللفظ فلهاذا لزم التفسير بالاسم
النكرة " (٣) ، وقد نصّ على هذا جماعة كأبي عليّ (٤)

-
- (١) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .
(٢) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .
(٣) المرتجل ص ١٣٩ .
(٤) الإيضاح لأبي عليّ ٨٢/١ .

والميرد (١) والرّضى (٢) وغيرهم . وقد ردّ هؤلاء على من قال :
إنّ الضمير فيهما عائد إلى المخصوص بالمدح أو الذم ، بقولهم :
إنه لو كان كذلك لما احتج إلى التفسير بالنكرة ، لأنه يكون
معلوما حينئذ ، قال الرّضى : " والضمير في قوله : جدك نعم جدا ،
لا يرجع إلى الميتدأ ، وإلا لم يحتج إلى التفسير ، بل هو ضمير قبل
المذكور مفسّر بما بعده " (٣) .

ولما ذكر سيبويه باب نعم وبئس وأعمالهما في المضر قائلا
" هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضرا " (٤) ، احتجّ عليه
الميرد بأنه يناقض نفسه ، لأنه جاء بعد قوله السابق ، بما نصّه :
" وأما قولهم نعم الرجل عبدالله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبدالله " (٥)
وهذا يفيد أن (نعم) تعمل في الظاهر أيضا كما تعمل في
المضر ، وقد قصر سيبويه في ما سبق عملها على المضر ، قال
أبو سعيد : " وردّ أبو العباس محمد بن يزيد على سيبويه ترجمة

(١) المقتضب ٢/١٤٢ .

(٢) شرح الكافية ٢/٣١٥ .

(٣) شرح الكافية ٢/٣١٥ ، وانظر حاشية الصّيان على الأشموني ٣/٣١٠ .

(٤) الكتاب ١/٣٠٠ ط بولاق .

(٥) المصدر السابق .

الباب وألزمه فيه المناقضة .. (١) . وقد رآه أبو سعيد هذا
الاعتراض بقوله : " ... والذي أراد سيبويه أنه لا يعمل في
المعروف إلا مضرا ، إذا بُني ذلك المعروف على أن يفتر
بما بعده ، ولا يكون ذلك إلا مضرا " (٢) . وأجاب على اعتراض
الميرد أيضا ابن جنّي بقوله : " إن (الرجل) من نحو قولهم :
(نعم الرجل زيد) ، غير (الرجل) المضر في (نعم) إذا قلت :
نعم رجلا زيد ، لأن المضر على شريطة التفسير لا يظهر ولا يستعمل
ملفوظا به ، ولذلك قال سيبويه : هذا باب ما لا يعمل في
المعروف إلا مضرا ، أي إذا فُتّر بالنكرة في نحو : نعم رجلا زيد ،
فإنه لا يظهر أبدا " (٣) .

والنظير في كلام سيبويه لا يجد فيه أي تناقض ، فهو
عندما قال (لا يعمل في المعروف إلا مضرا) فإنه يقصد أن الضمير
يبقى مستترا كما يقصد أن هذا الاستتار حدث له لأنه معرفة ،
وقوله هذا لا ينتقض بقوله اللاحق وهو : " وأما قولهم نعم الرجل
عبد الله .. الخ " وإن كانت (نعم) قد عملت في الظاهر وهو

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٢٩/٢ م . مصور .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الخصائص لابن جنّي ١/٣٩٥ .

(الرجل) ، أقول لا ينتقض قوله السابق باللاحق لأنّ (الرجل)
المرتفع (بنعم) في حكم النكرة عند سيبويه وكثير من النحاة ،
وأنّ (أل) فيه للجنس كما سبق بيانه ، وقد نصّ سيبويه نفسه
على ذلك بقوله : " فالاسم الذي يظهر بعد (نعم) إذا كانت
(نعم) عاطفة ، الاسم الذي فيه الألف واللام ، نحو : (الرجل)
... إذا لم ترد شيئاً بعينه " (١) .

فالذي يجب أن يلاحظ هو أن الاسم الظاهر المرتفع (بنعم
وبئس) في حكم النكرة عند سيبويه وغيره ، لأنّ (أل) الداخلة
عليه لم تكسبه تعريفاً لأنها للجنس ، أما الضمير المستتر فهو معرفة
(ولذلك منع إظهاره ، ولهذا لا أرى مبرراً لنقد سيبويه في
عذه المسألة . ويؤيد هذا ما ذكره أبو سعيد من أن الضمير معرفة ،
بقوله : " والمضمر فيها معرفة من لفظ تلك النكرة " (٢) . وقد
خالفهم الرضي في جعلهم الضمير معرفة ، ورأى أن الضمير نكرة
لأنه لا يعود على متقدّم ، قال : " الذي أرى أنه نكرة " (٣) .

(١) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٢٠/٣ م . مصور .

(٣) شرح الكافية للرضي ٥٥/٢ .

وقال في موطن آخر : " وأما إن لم يختص المعصوم إليه بشيء قبل
نحو : ... ربه رجلا ، وبئس رجلا ، ونعم رجلا ، وبالله
قصة ... فالضائر كلها نكرة ، إذ لم يسبق اختصاص العرجوع إليه
بحكم (١) .

(٢)

وأرى أن الأقرب إلى الصواب هو رأي من جعل الضمير معرفة ،
لأنه وإن لم يكن عائدا على معرف مذكور يعرفه ، فإن تمييزه بالنكرة
بعده قد أكسبه التعريف .

مما يختص به هذا الضمير :

اشترط القائلون بالإغمار هنا في الضمير ثلاثة أشياء هي :

(١) - وجوب الإفراد والتذكير والاستتار (٢) منع إتياعه (٣)

وجوب تمييزه وفي ذلك يقول سيبويه : " وأعلم أنه لا تظهر علامة

المضمرين في نعم ، لا تقول : نعموا رجالا ، يكتفون بالذي يفسره ،

كما قالوا مرت بكل " (٣) . ومعنى قوله (يكتفون بالذي يفسره) ،

أن تشبیه التمييز وجمعه وتأنيكه ، تفني عن تشبیه وجمع وتأنيسك

(١) شرح الكافية ١٢٨/٢ .

(٢) انظر شرح المرادي ٨٩/٣ وشرح الأشموني ٣٦/٢ ، وحاشية

الصبان على الأشموني ٣٢/٣ .

(٣) الكتاب ٣٠١/١ طبولاق .

الضمير ، ونصّ أيضا على ذلك المبرد بقوله : " واعلم أنه لا يجوز أن تقول : قومك نموا رجالا " (١) ، وكذلك قال ابن السراج (٢) ، وابن عصفور (٣) ، والرضي (٤) ، وابن هشام (٥) ، وابن مالك (٦) ، وغيرهم من وافقهم (٧) .

لكن بعضهم أجاز إظهار الضمير مخالفا في ذلك جمهور النحاة ، فقد ذكر أن الأخفش حكى ذلك عن العرب ، قال في الهمع :
" وحكى الأخفش عن بعض بني أسد : نَعَمًا رجلين الزيدان ، ونَعَمُوا رجالا الزيدون ، ونَعِمْتُمْ رجالا ، ونَعِمْنَ نساء الهندات " (٨) ، ونسب بعضهم ، أجازة ذلك للكوفيين ، قال في حاشية قطر الندى :
" وخالف في هذا الحكم الكوفيون فأجازوا لإفراد وأجازوا التثنية والجمع (٩)

-
- (١) المقتضب ١٤٩/٢ .
 - (٢) الأصول لابن السراج ١٢٨/١ .
 - (٣) المقرّب لابن عصفور ٦٨/١ .
 - (٤) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢ .
 - (٥) المغني لابن هشام ٦٤٢/٢ وشرح شذور الذهب ص ١٥١ .
 - (٦) المساعد على التسهيل لوحة ١٢٨ م . مصور .
 - (٧) شرح الأشموني ٣٦/٢ والتّصريح ٩٥/٢ وحاشية الصّبان ٣٢/٣ .
 - (٨) الهمع ٨٧/٢ .
 - (٩) سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محي الدين عبد الحميد ص ٢٥٩ .

وعليه فلا مانع من بروز الضمير وتثنيته وجمعه وتأنيته ، لكنّ بعض النحاة لم يقل هذه الحكاية وحكم عليها بالشذوذ والقلة ، وبالندور أحيانا ، قال ابن هشام : " ولا يقال نِعْمًا إِلَّا فِي لُغِيَّةٍ " (١) وخطأ ابن عصفور حكاية الأُخفش بقوله : " وقد حكى الأُخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب ، إلا أنه لم يتحقق بقاؤهم على الفصاحة لمخارمتهم أهل الحاضرة " (٢) .

أما علّة وجوب الاستتار عند هؤلاء فنشؤها أمران :

الأول : أن (نعم ويئس) فعلان جامدان ، لانشاء المدح

المعتم والمذمّ المعام ، والأفعال الجامدة تقصر عن رفع الضمائر البارزة ،

الثاني : أن المدح والذمّ يناسبها المبالغة والإبهام ، وإظهار

الضمير يناقض ذلك لأنّ فيه توضيحا للإبهام ، قال المبرد : " ولو كانا

ما يضر فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال ، ولم يكن فيهما

من المعاني ما شرحناه في صدر الباب " (٣) . وفي ذلك يقول الرضيّ

أيضا : " ولو ثنّيته وجمعت وأثنت لتخصّص بسبب إفاضة معنى التثنية

والجمع والتأنيث ، والقصد بهذا الضمير الإبهام " (٤)

(١) المفتي ٦٤٢/٢ وشرح شذور الذهب ص ١٥١ .

(٢) المقرّب ٦٨/١ ، وانظر له مع ٨٧/٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣١٧/٢

والمساعد على التسهيل ، لوحة ١٣٨ م . مصور .

(٣) المقتضب ١٤٩/٢ .

(٤) شرح الكافية ٣١٥/٢ .

وذهب أصحاب هذا الرأي أيضا إلى منع اتباع هذا الضمير
المستتر في نعم وبئس بأي نوع من التوابع ، والسبب في ذلك عندهم
هو أنّ هذا الضمير يشبه ضمير الشأن ويشبه الحرف في عدم الدلالة
على معنى بنفسه ، وفي ذلك يقول سيبويه : " وإنما قبح هذا
المضمر أن يوصف لأنه يبدو به قبل الذي يفسره ، والمضمر المقدم
قبل ما يفسره لا يوصف لأنه إنما ينبغي لهم أن يبينوا ما هو " (١) ،
وقال الرضي : " لأنه من شدة الإبهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو
المفيد للمقصود " (٢) . وقد شبهه ابن عقيل بضمير الشأن ، قال :
" لشبهه بضمير الشأن في قصد الإبهام " (٣) .
وقد عدّ هؤلاء ما جاء فيه الضمير مؤكّدا كما في نحو :
" نعم هم قوما أتم " (٤) من الشاذّ (٥) .

ورأى بعض النحاة في القول الثاني أن لا يضار في (نعم
وبئس) وقالوا إن الناعل في مثل تلك الحالات التي استتر فيها

-
- (١) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .
 - (٢) شرح الكافية ٣١٦/٢ .
 - (٣) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور وانظر الجمع ٨٥/٢
وحاشية الصبان على الأشموني ٣٢/٣ .
 - (٤) شرح الأشموني ٣٦/٢ .
 - (٥) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصور ، وشرح الأشموني
٣٦/٢ . والجمع ٨٥/٢ .

المرفوع الظاهر الصريح إنّما هو المخصوص بالمدح أو الذمّ الواقع
بعد النكرة المنصوبة ، ففي نحو : نعم رجلا محمداً ، يكون (محمداً)
هو الفاعل وليس في نعم إضماره . وهذا هو مذهب الكسائيّ والفراء ،
قال الأشموني : " وذهب الكسائي إلى أنّ الاسم المرفوع بعد النكرة
المنصوبة فاعل نعم وذهب الفراء إلى أنّ الاسم المرفوع
فاعل كقول الكسائي " (١) ، وقد وافقهم على ذلك ابن شقير بقوله :
" فهذه الحروف تنصب النكرة وترفع المعرفة ، تقول بئس رجلاً
زيداً ونعم رجلاً محمداً ، نصبت رجلاً لأنه نكرة ورفعت زيدا ومحمداً
لأنهما معرفتان " (٢) .
ولم يرهو إلا ما يمنع من رفضهما الضمير بارزاً ، مثني ومجموعاً ،
بخلاف القول الأول قال ثعلب : " وحكى الكسائي عن العرب
. . . مررت بقوم نعم قوماً ونعم بهم قوماً ونصوا قوماً ، وهذا كثير
في كلام العرب لا يقال شاذ " (٣) ، ومن أجاز ذلك الفراء أيضاً قال :
" ويجوز أن تذكر الرجلين ، فتقول بئساً رجلين ، وبئس رجلين ،
وللقوم : نعم قوماً ، ونصوا قوماً ، وكذلك الجمع مع المؤنث " (٤) ،
وقد أتت بهم في ذلك الألفوخ كما سبق (٥) .

(١) شرح الأشموني ٢ / ٣٧ . وانظر الموفى في النحو الكوفي ص ٨٧ .
(٢) الجمل لا بن شقير ص ١٤٨ ، راجع شقير .
(٣) مجالس ثعلب ١ / ٢٣٠ .
(٤) معاني القرآن ١ / ٢٦٨ .
(٥) انظر الهمع ٢ / ٨٧ .

وقد يرد هنا استفسار : كيف أجاز هؤلاء إبراز الضمير
قولهم يمنع الإضرار في (نعم وبئس) على كل حال ، والجواب
هو أن هذا الضمير البارز عندهم عائد على المخصوص المتقدم ذكره ،
لأنه هو الفاعل عندهم كما سبق قولهم ، أما الفريق الأول والذي
منع إبراز الضمير فيرى أن الضمير عائد على التمييز بعده لا على
المخصوص كما بينا من قبل ، ولذلك منعوا إظهاره لأنه مدلول عليه
بالتمييز فلا حاجة لإظهاره .

ويؤيد ذلك من كلام لابن بابشاذ أن الفاعل في حالة استتاره ،
ليس مضمرا كما ذهب الجمهور ، ولا أنه هو المخصوص كما ذهب آخرون
بل أنه يرى أن الفاعل محذوف مقدر من لفظ التمييز بعده ، بعد
إضافة (أل) إليه ، قال : * ومثال الذي فاعله مستتر : نعم رجلا
زيد ، وبئس رجلا زيد ، أي : نعم الرجل رجلا ، وبئس الرجل
رجلا ، فإن كانت النكرة المنصوبة المفسرة مضافة كان الفاعل المقدر
مضافا ، مثل : نعم غلام رجل زيد ، أي نعم غلام الرجل غلام
رجل زيد (١) .

التّرجيح :

والزّاجح في مسألة الإضرار في نعم وبئس هو القول الأوّل ،
والذي ذهب إلى جواز الإضرار فيهما ، وأنّ النّكرة التي بعده منصوبة
على التّمييز ، وهو مذهب سيبويه وجمهور النّحاة ، وليس قول من
قال إنّ المخصوص بالمدح أو الذّم هو الفاعل كما هو مذهب الكسائيّ
والقرّاء ، ولا قول من قال إنّ الفاعل محذوف كما هو مذهب ابن بابشاذ
ومّا رجّح ذلك الرأي عندي ما يلي :

أولا : مجيئ المخصوص ضميرا ظاهرا ، ممّا يقوي رأي من ذهب
إلى أنّ الفاعل مضمّر ، ويضعف رأي من ذهب إلى أنّ المخصوص هو
الفاعل في هذه الحالة ، فقد ذكر عن المرادي والأشعري قولهم :
" نعم رجلا أنت " و " بئس رجلا هو " (١) ، فلو كان فاعل (نعم)
هو الضمير (أنت) ، في الجملة الأولى كما ذهب بعضهم ، لصحّ
اتّصاله بها ، ولقيل : نَعِمْتَ رجلا ، كما أنه لو كان الفاعل في الثانية
الضمير (هو) ، لاستتر في (بئس) ، لكنّ ذلك لم يسمع عن
العرب ، ولأدّى ذلك أيضا إلى بقاء الصيغة بدون مخصص فسي
الحالتين .

ثانيا : دخول النواسخ على المخصوص بالمدح والذّم ، ممّا

(١) انظر شرح المرادي ٩١/٣ وشرح الأشعري ٢/٣٧٠

يُحمد أن يكون فاعلا (لنعم وبئس) ، لأنَّ النّواسخ لا تدخل إلا على
المبتدأ ، فقد ورد قولهم : " نعم رجلا كان زيده " (١) .

ثالثا : تقديم المخصوص على نعم وبئس كما في نحو : إخوتك

نعم رجلا ، ف(إخوتك) مخصص بالمدح ، ولو كان فاعلا لها لما
جاز فيه ذلك ، وقد ذكر الصّيان أن الفاعل لا يقدم على الفعل (٢) .

رابعا : ظهور هذا المضمير ^{المستتر} حيانا عند قوم ، دليل على أنّ

الفاعل جائز فيه الإضمار في نعم وبئس ، كما في نحو : أصحابك نحموا

قوما . فمضمير الجماعة دليل على الإضمار وإن كان إظهاره شاذّا كما
سلف .

خامسا : القول بالإضمار مع التمييز أبلغ فقد ذكر النّحاة أنّ

الإضمار فيه تعظيم وتعظيم أكثر من القول بالإظهار لأنّ فيه التوضيح

بعد الإبهام ، وفي ذلك يقول الرّضي : " يذكروا أولا شيئا مبهما

حتى تشوّق نفس السامع إلى العثور على المراد به ، ثم يفسّروه ،

فيكون أوقع في النفس . . وقال : يكون المفسّر مذكورا مرتين ، بالإجمال

أولا والتفصيل ثانيا ، فيكون آكد " (٣) .

(١) شرح المرادي ٩١/٣ .

(٢) حاشية الصّيان على الأشموني ٣/٢٣ .

(٣) شرح الكافية ٥/٢ ، وانظر الأصول لابن السّراج ١/١٣٤ .

سألة : النكرة المنصوبة بعد (نعم وبئس) والخلاف في إعرابها :

ذهب الجمهور إلى أن النكرة الواقعة بعد (نعم وبئس) منصوبة على التمييز ، ومن هؤلاء : سيهويه (١) ، والفراء (٢) ، والمبرد (٣) ، وابن السراج (٤) والسيرافي (٥) ، وغيرهم (٦) .
وذهب الكسائي إلى أن النكرة منصوبة على الحال (٧) .

التوضيح :

لقد سبق بيان اختلاف النحاة في جواز الإضمار في (نعم وبئس)
وبناءً على اختلافهم ذاك نجد أنهم قد اختلفوا في إعراب النكرة
المنصوبة بعدهما فقد ذهب معظمهم إلى أن هذه النكرة تمييز للضمير
المستتر في نعم وبئس ، قال سيهويه : * وما انتصب في هذا الباب
فإنه ينتصب كالتصائب ما انتصب في باب حسبك به ، وذلك قولهم :
نعم رجلاً عبد الله * (٨) . وقد وضح المبرد علاقة التمييز بالضمير

-
- (١) الكتاب ٣٠٠/١ ، بولاق .
 - (٢) شرح الزاوي ٩٠/٣ ، وشرح الأشعوني ٣٧/٢ .
 - (٣) المقتضب ١٤٤/٢ .
 - (٤) الأصول لابن السراج ١٣٤/١ .
 - (٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢٩/٢ م . مصور .
 - (٦) انظر الإيضاح لأبي علي الفارسي ٨٢/١ واللمع لابن جني ص ١٤١ .
 - (٧) شرح المرادي ٩٠/٣ ، والمساعد على التسهيل لوجه ١٣٨ م . مصور .
 - (٨) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .

المستتر ووظيفته ، وشبهه بالتمييز الذي يبين الأعداد ، قال :
" وأما وقوعها على المضمرة الذي يفسره ما بعده وهو هذا المذكور

المنصوب ، لأن المبهمة من الأعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين " (١)
وقد نصّ على هذا جماعة من النحاة كابن السراج (٢) ، وأبي عليّ
الفارسي (٣) ، وأبي بكر الزبيدي (٤) ، وابن جنّي (٥) ، وابن يميّش (٦)
وهذا الإعراب هو الذي أراد ابن مالك بقوله في الألفية :

ويرفعان مضمرا يفسرُهُ

مميّز كعم قوماً معشَرُهُ (٧)

أما الفراء فمع موافقه هو لا على أنّ النكرة هنا منصوبة على التمييز ،
إلا أنه يرى أن المميّز هو الاسم المرفوع بعد نعم ، أي المخصوص ،
ولعل هذا يوافق مذهبه في منع الاضطراري (نعم وبئس) ، قال
الأشعري : " وذهب الفراء إلى أنّ الاسم المرفوع فاعل ... إلا أنه
جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً ، والأصل في قولك : نعم رجلاً

(١) المقتضب ١٤٤/٢

(٢) الأصول لابن السراج ١٣٤/١

(٣) الايضاح لأبي عليّ ٨١/١

(٤) الواضح للزبيدي ص ٨٤

(٥) اللع لابن جنّي ص ٣٩٢

(٦) شرح المفصل لابن يميّش ١٣٠/٧

(٧) الألفية ص ٤٣

زيدٌ ، نعم الرجل زيدٌ ، ثم نقل الفعل إلى الاسم فقول : نعم
رجلاً* (١) .

واختلف النحاة ، بعد ذلك في نوع هذا التمييز ، حيث
ذهب بعضهم إلى أنه تمييز للمفرد ، وهو الضمير المستتر في نعم
وبئس ، أي أنه يشبه تمييز العدد ، قال المبرد ،* لأن المهمة
من الأعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين ، كقولك : عندي عشرون
رجلاً . . . فكذلك نعم* (٢) ، وشبهه بهذا كلام ابن السراج ، عندما
قال :* ففي نعم وبئس ضمير يفسره ما بعده . . . لأن كلَّ منهم من
الأعداد وغيرها إنما تفسره النكرة المنصوبة* (٣) ، ووافقهم الرغبي على
ذلك بقوله :* ولا ريب في أن التمييز في (نعم) وما بعده عن
المفرد* (٤) .

وذهب آخرون إلى أن التمييز بمد نعم وبئس عو للنسبة وذلك
لأن المميّز عندهم اسم ظاهر وهو المخصوص لا الضمير المستتر فسي
نعم وبئس ، وهو مذاهب الفراء* (٥) .

-
- (١) شرح الأشموني ٢/٢٧٠ .
 - (٢) المقتضب ٢/١٤٤ .
 - (٣) الأصول ١/١٣٤ .
 - (٤) شرح الكافية ١/٢١٨ .
 - (٥) شرح الأشموني ٢/٢٧٠ .

شروط التّمييز عندهم : واشترط النّحاة في النّكرة المنصوبة على

التّمييز عدّة شروط منها :

أ - أن تكون قابلة لدخول (أل) عليها ، وذلك لأنّها
حلّت محلّ الفاعل عندهم ، قال في التّصريح : " ويدلّ على أنّ التّمييز
كالموض من الفاعل الظّاهر ، أنه لا بدّ أن يكون ممّا يقبل (أل)^(١)
ولهذا فقد منع النّحاة مجيء بعض الكلمات تمييزاً للضمير لعدم
قبولها (أل) ، وهي نحو : (مثل) و (غير) و (أفعل من)
و (ما) و (أي) (٢) .

ب - أن تكون نكرة عامّة لها أفراد من جنسها ، ولهذا لا يصحّ
عندهم أن تنتصب على التّمييز ألقاظ لا تتعدّد لعدم دلالتها
على الجنس مثل : (الشّمس والقمر) (٣) ، وعليه فلا يصحّ أن يقال :
نعم شمسا . ويتبيّن لي أنّ المنع هنا على الإطلاق فيه نظر ، لأنّ
(الشّمس أو القمر) إذا عني بهما رجلاً أو امرأة على سبيل المجاز جاز
نصيبهما على التّمييز .

(١) التّصريح ٩٥/٢ ، وشرح اللّمع لأبي البقاء العنبري ، لوهة ٧٠ م . مصور
(٢) شرح المرادي ٨٩/٣ والجمع ٨٥/٢ وحاشية الصّيان ٣١/٣
وسبيل الهدى بحاشية شرح قطر الندى ص ٢٥٩ .
(٣) شرح اللّمع لأبي البقاء لوهة ٧٠ م . مصور ، والجمع ٨٥/٢
وشرح المرادي ٨٩/٣ وحاشية الصّيان ٣١/٣ .

ج - أن تكون المنكرة مطابقة للمخصوص في الافراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث ، قال الرضي : " وأما تمييز هذا الضمير فيصْرَفُ فيه أفراداً وثنية وجمعا وتأنيثا ، نحو : نعم رجلا أو رجلين أو رجالا ، أو امرأة أو امرأتين أو نسوة ، اتفاقا منهم " (١) .

د - وجوب تأخيرها عن الفعل ، وتقديمها على المخصوص ، وعدم الفصل بينها وبين الفعل (٢) ، أي أنه لا يصح أن يقال : رجلا نعم عبد الله ، لتقدم المنكرة على الفعل ، ولا : نعم عبد الله رجلا ، لتأخرها عن المخصوص ، قال سيهويه في ذلك : " ومن زعم أن الإضمار الذي في نعم هو عبد الله فقد ينبغي له أن يقول : نعم عبد الله رجلا وقد ينبغي له أن يقول : نعم أنت رجلا .. " (٣) . ولا يمتنع عند بعضهم أن يفصل بين الفعل والمنكرة بالظرف ، قال الرضي : " ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم و تمييزه لشدة احتياجه إليه إلا بالظرف (٤) "

-
- (١) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢ ، والأصول لابن السراج ١٣٨/١
وشرح المرادي ٨٩/٣ ، والهمع ٨٥/٢ ، والتصريح ٩٥/٢ .
(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ ، والتصريح ٩٥/٢ ، وشرح
المرادي ٨٩/٣ ، والهمع ٨٦/٢ ، وشرح الأشعوني ٢٧/٢ .
(٣) الكتاب ٣٠١/١ .
(٤) شرح الكافية ٣١٦/٢ ، وانظر الهمع ٨٦/٢ ، وحاشية الصيغان
٣١/٣ .

هـ - وجوب ذكرها ، فقد منع النحاة حذف النكرة التمييز لما لها من أهمية في بيان الضمير المستتر ، قال سيبويه : " ولا يجوز لك أن تقول : (نعم) ولا (ربه) وتسكت لأنهم إنما بدوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم " (١) . وقد نص عليه الميرد بقوله : " أما نعم وبئس فلا يقمان إلا على مضمير يفسر ما بعده ، والتفسير لازم . . . " (٢) . وبين هذا أيضا ابن الخشاب بقوله : " وتنتصب بها نكرات هذه الأسماء الظاهرة المرتفعة بها على التمييز ، وتكون نكرة لازمة في الذكر ، وذلك إذا رفعت الضائر ، لأنها تكون مفسرة للمضمرات " (٣) .

ومن أوجب ذكر النكرة الرضي (٤) ، لأن حذفها في رأيه يؤدي إلى التباس الفاعل بالمخصوص ، والحذف عند ابن هشام شأن (٥) .

وقد أجاز بعض النحاة حذف التمييز ، ومن هؤلاء أبو البقاء ، قال : " يجوز حذف فاعل نعم الظاهر ويبقى الضمير بغير تمييز ، كقوله تعالى : (بئس مثل القوم الذين كذبوا) . . . " (٦) .

-
- (١) الكتاب ٣٠٠/١
(٢) المقتضب ١٤١/٢ .
(٣) المرتجل ص ١٣٩ .
(٤) شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ فطبعها .
(٥) المغني لابن هشام ٧٠٥/٢ .
(٦) شرح اللع لأبي البقاء ، لوحة ٧١ م . مصور .

والتقدير عنده : بئس مثلاً مثلُ القوم ... بحذف التَّمييز (مثلاً)
من الآية . وأجاز ذلك أيضاً ابن عصفور وشرطه بفهم المعنى قال :
* ولا بدُّ من ذكر اسم المدح أو المذموم ومن ذكر التَّمييز إذا كان الفاعل
مضمراً ، وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى* (١) . واستشهد
على حذف التَّمييز بقولهم : (إن فعلت كذا وكذا فيها ونعمت* ،
والتقدير في هذا عنده : (ونعمت فعلة فعلتك) (٢) .
وقد اعترض الرضّي على من أجاز حذفه ، ورأى أنَّ المحذوف
في قوله تعالى * بئس مثل القوم .. الآية ، هو المخصوص وليس
التَّمييز والتقدير عنده : بئس مثلُ القوم مثلُ الذين كذبوا .. (٣) ،
فحذف المضاف من المخصوص وهو قوله (مثل) وناب عنه المضاف إليه
(الذين كذبوا ..) ، وعليه فلا إضرار في (بئس) .

(إعرابها حالاً) :

ورأى فريق آخر من النحاة في القول الثاني أنَّ التكرار بعد
(نعم وبئس) منصوبة على الحال ، وصاحب الحال هو المخصوص

-
- (١) المقرَّب ١/٦٦ .
(٢) المصدر/ وأنظر الهمع ٢/٨٦ .
(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٣١٦ .

بالمَدح أو الذمّ ، ونسب هذا القول إلى الكسائيّ ، قال ابن عقيل :
" وذهب الكسائيّ إلى أنّه حال " (١) . ولا يمتنع عنده تأخير النكرة
عن المخصوص ، لأنّها حال ، والأصل في الحال التأخير ، ونسب
هذا الرأي للكوفيين أيضاً . قال ابن عقيل : " وأجاز ذلك الكوفيّون
بناءً منهم على أنّ (زيدا) فاعل بنعم لا مبتدأ . . . وفي هذا
التركيب ، تقدم المنصوب على المرفوع أو تأخّر " (٢) .

الترجيح :

الراجح في النكرة المنصوبة بعد (نعم وبئس) ، أنّها منصوبة
على التّمييز ، وليس على الحال كما ذهب الكسائيّ ، والسبب في
رجح ذلك ما يلي :

-
- (١) الساعد على التسهيل ، لوحة ١٣٨ م . مصوّر ، وانظر الموفي
في النحو الكوفي للكنتغراوي ص ٨٧ ، وشرح المرادي على
الألفية ٩٠/٣ ، وشرح الأشموني ٣٧/٢ ، والهمع ٨٥/٢ .
(٢) الساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصوّر ، وانظر حاشية
الصّبّان على الأشموني ٣٣/٣ .

أولا : جرّها بحرف الجرّ (من) ، فقد ورد مثل ذلك في كلام العرب ، قال الشاعر :

تَخَيَّرَهُ فلم يَعدِلْ سِوَاهُ

فنعم المرءُ من رجلٍ تَهَامُ (١)

حيث جرّ النكرة بعد نعم بـ (من) في قوله (من رجل) ، والأصل نعم المرء رجلا . ولو كان قوله (رجل) حالا لما صحّ جرّه كما أفاد النحاة .

ثانيا : وجوب ذكرها في حالة إضمار الفاعل إذا لم تكن معلومة أو دلّ عليها دليل ، فقد اتفق النحاة على أنّه لا يصحّ أن يقال : (نعم محمد) ، بإضمار الفاعل مع حذف التمييز ، وهذا يؤكّد أنّها تمييز لا حال ، لأنّ الحال لا يلزم ذكرها ، ولا يؤدّي حذفها إلى خلل في المعنى ، قال أبو عليّ : " فلزم تفسيره بالنكرة ليكون هذا التفسير بمثابة الذكّر له " (٢) .

(١) أوضح السالك ٣٦٩/٢ و ٢٧٨/٣ ، الهيثم من الوافر ، وقيل : هو لاّبي بكر الأسود بن شعوب اللّيثيّ ، وقيل هو لبجير بن عدالله بن سلمة الخير بن قشير ، انظر كتاب : عدّة السالك إلى تحقيق أوضح السالك لمحمد محي الدّين عبد الحميد (بالهاشمية) نفس الجزء والصفحة ، والهمع ٨٦/٢ ، والدّر اللوامع ١١٢/٢ ، وشرح الأشموني ٣٩/٢ ، وشرح المرادي ١٩٥/٣ (٢) الإيضاح العضدي ٨٣/١ .

سألة : هل تُتَّصَب النِّكْرَةُ على التَّمْيِيزِ والفاعل اسم ظاهر :

للنَّحَاةِ في انتصاب النِّكْرَةِ على التَّمْيِيزِ بعد نعم وبئس مع الفاعل

الظَّاهِرِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ :

الأوَّلُ : النَّمْعُ وَهُوَ رَأْيُ سَمِيوِيَه (١) ، وَالسِّيْرَانِي (٢) .

الثَّانِي : جَوَازُ نَصْبِ النِّكْرَةِ على التَّمْيِيزِ في هَذِهِ الْحَالَةِ بِقَصْدِ التَّوَكِيدِ

وَهُوَ رَأْيُ الْمَبْرَدِ (٣) ، وَابْنِ السَّرَاجِ (٤) ، وَالْفَارَسِيَّ (٥) ، وَابْنَ جَنِّي (٦) ،

وَالزَّمْخَشَرِيَّ (٧) ، وَابْنَ مَالِكِ (٨) ، وَكَثِيرٌ مِّنْ وَافِقِهِمْ (٩) .

(١) الْكِتَابُ ٣٠٠/١ بَوْلَاقٍ ، وَانظُرْ شَرْحَ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَمِيشٍ ١٣٢/٧

وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢٧٨/٣ ، وَشَرْحَ الْأَشْمُونِيِّ ٣٩/٢ .

(٢) أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢٨٧/٣ وَالْمَسَاعِدَ عَلَى التَّسْهِيلِ ، لَوْحَةٌ ١٣٨

م . مَصَوِّرٌ وَالْأَشْبَاهَ وَالنَّظَائِرَ لِلسِّيَوطِيِّ ٢٠٥/٢ .

(٣) الْمَقْتَضِبُ ١٥٠/٢ .

(٤) الْأُصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ ١٣٨/١ .

(٥) الْإِيضَاحُ لِأَبِي عَلِيٍّ ٨٨/١ .

(٦) الْخَصَائِصُ لِابْنِ جَنِّيٍّ ٨٣/١ ، ٣٩٥ .

(٧) شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَمِيشٍ ١٣٢/٧ .

(٨) الْمَسَاعِدُ عَلَى التَّسْهِيلِ لِابْنِ عَقِيلٍ ، لَوْحَةٌ ١٣٨ م . مَصَوِّرٌ ، وَشَرْحُ

الْأَشْمُونِيِّ ٣٨/٢ .

(٩) انظُرْ الْمَرْتَجِلَ لِابْنِ الْخَشَّابِ ص ١٣٩ ، الْبَهْجُ ٨٦/٢ ، وَشَرْحُ

الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣١٦/٢ ، وَالنَّحْوُ الْوَانِي لِعَبَّاسِ حَسَنِ ٣٥٧/٣ .

الثالث : جواز ذلك بشرط حصول الفائدة ، وإليه ذهب ابن

عصفور (١) .

التوضيح :

سبق أنه لا بدّ من تمييز الفاعل المضمر في نعم وبئس بنكرة منصوبة

لإزالة إبهامه . ذلك لأنه كما ذكر التّحاة ، غير عائد إلى مذكور . ولكن

ورد في كلاهما ، مجيء النكرة منصوبة والفاعل اسم ظاهر في نعم

وبئس ، وهذا على غير المعتاد كما سبق بيانه ، من ذلك قوله :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فَيْتَا

فنعم الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زادا (٢)

حيث انتصبت النكرة وهي قوله (زادا) بعد نعم ، والفاعل اسم

ظاهر وهو قوله (الزَّاد) . وقد اختلف التّحاة في هذه السّألة

والى ذلك أشار ابن مالك في الألفية بقوله :

(١) المقرب لابن عصفور ٦٨/١ ، والتصريح ٩٦/٢ .

(٢) المقتضب ١٥٠/٢ ، البيت لجريبين عطية من الوافر ، وهو في

مدح عمر بن عبد العزيز ، انظر ديوانه ص ١٠٧ والخصائص

٨٣/١ ، والايضاح لأبي عليّ ٨٨/١ ، وشرح المفصل لابن

بمعيش ١٣٢/٧ ، والخزانة ١٠٨/٤ .

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٌ ظَهَرَ

(١) فيه خلافٌ عنهم قد اشتَهَرَ

فقد ذهب بعضهم في أول الأقوال إلى منع اجتماع التمييز مع
الفاعل الظاهر بعد نعم وبئس وهو ما نُسب إلى سيبويه ، لقوله

في الكتاب : " ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مُظهِرٌ " (٢)

وه قال أبو سعيد السيرافي وابن السراج أيضا ، قال ابن يعين :
" فضع سيبويه من ذلك وأنه لا يقال : نعم الرجلُ رجلازيدٌ " .

وكذلك السيرافي ، وأبو بكر بن السراج (٣) . ومن نسب المنع

إلى هؤلاء أيضا جماعة منهم ابن هشام (٤) وابن عقيل (٥) والأشْموني (٦)

والأزهري (٧) والسِّيوطي (٨) ، وفي تسمية المنع إلى سيبويه نظير ،

(١) الألفية ص ٤٣ .

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .

(٣) شرح المفصل لابن يعين ١٣٢/٧ .

(٤) أوضح المسالك ٢٧٨/٣ .

(٥) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٨ م . مصور

(٦) شرح الأشْموني ٣٩/٢ .

(٧) التصريح ٩٦/٢ .

(٨) البهجة العرضية ص ٨٨ ، والهمع ٨٦/٢ .

لأن سيبويه لم ينص صراحة على ذلك ، إذ يمكن أن يفهم من كلامه السابق ، وهو قوله : " ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر " (١) - أن مراده منع الإضمار في نعم وبئس مع كون الفاعل اسما ظاهرا ، وهذا لا يجوز عند الجميع ، لأن الفعل عندهما يكون قد رفع فاعلين : أحدهما ضمير صتتر مفسر بالكرة ، وثانيهما اسم ظاهر ، وقد تنبه إلى هذا أحد النحاة دون غيره وهو أبو عليّ الفارسيّ ، قال المراديّ : " وتأول الفارسيّ كلامه على أنه إنما عنى أنه لا يكون الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز ، بل الفاعل في حال لزوم التمييز مضمولا غير " (٢) . وهذا التأويل يردّ القول بنسبة المنع إلى سيبويه .

ومن جهة أخرى فقد رأينا أن ابن يعيش قد روى المنع أيضا عن ابن السراج ، غير أنني وقفت على نص لابن السراج يجيز فيه الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر ، فكيف نوفق بين هذا وذاك ؟ ، ربّما كان من اليسير علينا أن نوفق بينهما وذلك باحتمال أن يكون لابن السراج رأيان في هذه المسألة ، أحدهما بالمنع وهو الذي رواه ابن يعيش ، والثاني بالجواز وهو الذي وقفت عليه في هذا

(١) الكتاب ٣٠٠/١ بولاق .

(٢) شرح المرادي ٩٧/٣ .

النص حيث قال : * وإذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيداً ، فقولك (رجلاً) تأكيد ، لأنه مستغنى عنه بذكر (الرجل) أولاً ، وهو بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهماً (١) والذي منعه ابن السراج حقيقة هو أن يجتمع الفاعلان الضمر والظاهر في نعم وبئس في آن واحد ، وذلك بأن تدخلَ واو المطففين الفاعل الظاهر والتمييز ، قال في ذلك : * ولا نقول نعم الرجل وصاحبها أخوك ، ولا نعم صاحبها والرجل أخوك ، من أجل أن نعم إذا نصبت تضمنت مرفوعاً ضميراً فيها (٢) .

وقد تمسك المانعون لذلك الاجتماع بأمور ، منها :

أ : أنه لا حاجة للتمييز ، لأن الفاعل الظاهر يدل على الجنس .

ب : ومنها أن الجمع بينهما يوهم بأن لنعم وبئس فاعلين .

ج : ومنها أن التمييز يوثق به لتوضيح الضمير المبهم وليس مع

وجود الفاعل الظاهر إبهام ، قال ابن يعيش : * إن المقصود

من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس واحدهما كاف عن الآخر وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان ، وذلك أنك إذا رفعت اسم الجنس بأنسه فاعلاً

(١) الأصول ١/١٣٨ .

(٢) الأصول ١/١٤٢ .

وإذا نصبت النكرة بعد ذلك ، آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك (١) .

أما أصحاب القول الثاني الذين أجازوا الجمع بين الفاعل والتمييز ،

فقالوا : إن التمييز جاء هنا للتوكيد - أي توكيد الفاعل ، وليس تمييزاً

لضمير مستتر في نعم وبئس ، قال الجرد : " وأعلم أنك إذا قلت : نعم

الرجل رجلاً زيداً ، فقولك (رجلاً) توكيد ، لأنه ستفنى عنه بذكر

الرجل أولاً وإنما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهما .

إنما ذكرت الدرهم توكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه " (٢) ، وقد

نصّ على هذا جماعة منهم : ابن السراج (٣) ، وأبو علي (٤) ، وابن

جنّي (٥) ، وغيرهم (٦) . قالوا : والدليل على جواز ذلك

(١) شرح المفصل ١٣٢/٧ ، وانظر التصريح ٩٦/٢ ، وشرح

المرادي ٩١/٣ والبهجة المرضية ص ٨٨ .

(٢) المقتضب ١٥٠/٢ ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ .

(٣) الأصول ١٣٨/١ .

(٤) الإيضاح لأبي علي ٨٨/١ .

(٥) الخصائص ٨٣/١ .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يمين ١٣٢/٧ ، والمرتجل لابن الخشاب

ص ١٣٩ والأشْمُونِي ٣٨/٢ .

قول الشاعر :

.....

فَنَعَمُ الزَّادُ زَادَ أَبِيكَ زَادًا (١)

حيث جمع بين الفاعل الظاهر لنعم ، وهو قوله (الزاد) ،
والنكرة المنصوبة بعده ، وهي قوله (زادا) على أنها تمييز جاء
للتأكيد . ومثله قول الآخر :

نَعَمُ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَدَّلَتْ

رَدَّ التَّحِيَّةَ نَطَقًا أَوْ بِأَيْمَانٍ (٢)

فقد جمع بين الفاعل الظاهر (لنعم) وهو قوله (الفتاة) والنكرة
المنصوبة وهي قوله (فتاة) على أنها منصوبة على التمييز .
ومن ذلك أيضا قوله :

وَالْتَفْلِييُونَ بِئْسَ الْفَعْلُ فَحَلِمٌ

فَحَلًّا وَأَمَهُمْ زَلَاءٌ مَنطِيقٌ (٣)

(١) المقتضب ١٥٠/٢ سبق ذكر الشاهد في ص (١٤٩) من
البحث .

(٢) أوضح المسالك ٢٧٧/٣ وانظر شرح المرادي ٩١/٣ ، والهمع
٨٦/٢ ، والدّر اللوامع ١١٢/٢ .

(٣) الهمع ٨٦/٢ ، البيت من البسيط وهو لجرير يهجو به الأخطل
التفليبي ، ومعنى الزلاء : اللاصقة المعجز الخفيفة الإلية ،
والمنطيق : التي تأتزر بحشية تعظم بها عجيزتها . ذكر الشاهد
في ص (٤) من البحث .

وفيه جمع بين المفاعل وهو قوله (الفعل) والنكرة المنصوبة وهي قوله
(فعلا) .

ثم قالوا : وفوق هذا وذاك ، فقد جاء التمييز مؤكّداً في غير
هذا الباب ، فلم يمنع هنا ولا يمنع في غيره ، وما جاء التمييز فيه مؤكّداً ،
قوله تعالى : " نزعها سبعون ذراعاً " (١) ، فقد تميّز الصدر مع أن
المعدود واضح وهو قوله (نزعها) ، وتمييزه هو قوله تعالى :
(ذراعاً) وذلك من أجل التوكيد والزيادة في البيان والإيضاح ،
فدلّ ذلك عندهم على أنّ التمييز يأتي مؤكّداً لا موضحاً .

اعترض أصحاب المذهب الأوّل - المانعون لاجتماع الفاعل والتمييز -
على هذه الشواهد وتأولوها ، فقالوا : إنّ النكرة المنصوبة في بيت
الشعر : نعم الزاد . . . البيت ، وهي قوله (زاداً) ، لم تنصب
على التمييز ، بل إنّ هناك أكثر من وجه لنصبها ، إذ من الممكن
إعرابها مايلي :

أولاً : مفعولاً للفعل (تزود) في البيت ، والتقدير هكذا : تزود زاداً

مثل زاد أبك فيما (٢) ، وفي ذلك يقول ابن عصفور :

" فيتخرج على أن يكون (زاداً) المنصوب مفعولاً لـ (تزود) " (٣)

(١) آية ٣٢ : الحاقة .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ وشرح المفصل لابن يعين

٠١٣٣/٧ (٣) المقرب ٦٨/١ فاعبدها .

ثانياً : يمكن أن تعرب المنكرة مصدرًا مؤنَّداً للفعل قبلها ، والاصل
عندهم هكذا : (تزوَّجَ تزويجاً) فحذفوا الزوائد من (التزويد)
فأصبحت (زادا) ، وهذا التأويل منسوب للفرَّاء (١) .

ثالثاً : يمكن أن تُعرب تمييزاً لقوله (مثل زاد أبك فينا) لا تمييزاً
للفاعل ، كما قالوا : (لي مثله رجلاً) (٢) ، فنصبوا (رجلاً)
على التمييز لـ (مثل) ، وعليه فليس فيه شاهد على هذه المسألة .
ومن جهة أخرى فقد خرجوا التمييز هنا على أنه جاء للضرورة
والضرورة تقدر بقدرها (٣) .

رابعاً : يمكن أن تكون النكرة منصوبة على الحال ، من الفاعل لا على
التمييز ، ويؤيد هذا عندهم ، وجود الفاصل بين الفاعل والنكرة ،
قال أبو البقاء : " وقال آخرون لا يجوز ذلك لأنك فصلت بين
المميز والتمييز ، بقوله ، (زاد أبك) وهو المخصوص بالمدح -
وإنما هو على الحال " (٤) .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعقوب ١٣٣/٧ ، والدَّرر اللوامع ١١٢/٢

وشرح المرادي ٩١/٣ فما بعدها .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعقوب ١٣٣/٧ بتصرف .

(٣) المصدر السابق .

(٤) شرح اللع لابن البقاء العكبري لوحة ٧١ ، م . مصور .

خاصا : يمكن أن تعرب النكرة تمييزا للضمير المستتر في (نعم) على أن يعرب (الزاد) مخصوصا ، و (زاد أبيك) بدلا منه وهذا التأويل لا يبي حيان (١) .

أما انتصاب النكرة (فتاة) في قوله : نعم الفتاة . . . البيت ،

وكذلك (فحلا) في قول الآخر : بئس الفحل . . . البيت ، فقد

رأوا أنهما منصوبتان على الحال ، فكلّ من (فتاة) و (فحلا) حال ،

وهذه الحال مؤكّدة لصاحبها ، قال ابن عصفور : " فانتصاب (فحل)

على أنه حال مؤكّدة لا تمييز " (٢) .

أما نصب النكرة (زراعا) في قوله تعالى : " زرعها . . . الآية

فعلى أنها تمييز ولكن هذا التمييز جاء للذات لا للتوكيد لأن (الذرع)

عندهم بمعنى (المذروع) لا بمعنى الذراع حتى يقال إنه للتوكيد ،

وعليه فلا ظهد في الآية الكريمة ، قال الرضي : " وقوله تعالى (زرعها)

مصدر بمعنى الفعول ، أي مذروعها ، أي طولها سيمون زراعا " (٣) .

(١) حاشية ابن حمدون على المكوذي ٢٤٣/١ ، وشرح المرادي

٩٥/٣ ، والذّرر اللوامع ١١٢/٢ .

(٢) المقرّب ٦٨/١ فمابعد ها ، وانظر شرح المرادي ٩١/٣ ،

والتصريح ٩٦/٢ وشرح اللمع لا يبي البقاء لوحة ٧١ م . مصور ،

والذّرر اللوامع ١١٢/٢ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ .

وقد انفرد أبو حيان بتخريج آخر لتلك الشواهد ، حيث أعرب
النكرات فيها تمييزا للفاعل المضرفي نعم وبئس وأعرب الاسم المرتفع
بعمد نعم وبئس مخصوصا بالمدح أو الذمّ وما بعده بدلا منه ، قال
المرادي : " قال الشيخ أبو حيان ، وعندني تأويل أقرب من هذا ،
ونلك أن يدعى أن في نعم وبئس ضميرا وفخلا ، وفتاة ، وزادا ،
تمييز تأخر عن المخصوص ، و (فحلهم) و (هند) و (زاد أبيك)
إبدال " (١) .

وذهب أصحاب الرأي الثالث في النكرة إلى قول وسط بين
القولين السابقين ، فلا يمتنع عندهم الجمع على الإطلاق ، كما
أنه لا يجوز على الإطلاق ، فقالوا : إن أفاد التمييز معنى للفاعل
جاز تمييزه به وإلا فلا يجوز ، قال ابن عصفور : " ولا يجوز الجمع
بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدا على
الفاعل " (٢) . ومن شواهدهم على هذا قوله :

.....

(٣) فنعمة المرء من رجل تهسبام

(١) شرح المرادي ٩٥/٣ ، وانظر الدرر اللوامع ٢/١١٢ .
(٢) المقرب ٦٨/١ وانظر المساعد على التسهيل لابن عقيل لوحة ١٣٨
م . صور .
(٣) أوضح المسالك ٢/٣٦٩ . سبق ذكر الشاهد ص (١٤٧) من البحث .

حيث اجتمع الفاعل وهو قوله (المرء) والتمييز وهو قوله (من رجل) . والذي سوَّغ ذلك عندهم هو إفاضة التمييز معنوا زائدا على الفاعل ، وذلك بنمات التمييز وهو قوله (تهامي) والتقدير : نعم المرء رجلا تهاميا .

وعلى قولهم هذا لا يصحَّ أن يقال : نعم المعلمُ معلما عليٌّ ، لعدم حصول الفائدة في التمييز ، بل يصحَّ أن يقال : نعم المعلمُ مخلصا عليٌّ ، لإفادته معنى زائدا على الفاعل وهو (الإخلاص) .

الترجيح :

والراجح عندي هو جواز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز فسي نعم ويثمن ، ويؤيد هذا ما يلي :

أولا : إفاضة معنى التوكيد ، والمبالغة في الإيضاح . وهو بهذا شبيهه بالحال التي تأتي للتوكيد ، كما في قوله تعالى :

" وأرسلناك للناس رسولا " (١) . وهذا التمييز أيضا شبيهه بالتمييز

المؤكَّد في قوله تعالى : " إن عدَّةَ الشهور عند الله اثنا عشر شهرا " (٢)

فقوله تعالى (شهرا) تمييز للمعدود جاء للتوكيد لأنَّ المعدود موضح

قبله بقوله (الشهور) . ومن ذلك قول الشاعر :

(١) الآية ٧٩ : النساء .

(٢) الآية ٣٦ : التوبة .

ولقد علمت بأن دين محمد

من غير أدیان البریة دیننا (١)

فقوله (دیننا) مؤكّد للمعنى ، لأن المعنى علم مسبقا وليس المقصود بيانه أو توضيحه .

ثانيا : ككرة السماع عن العرب ، ويضاف إلى ما سبق من شواهد

قول الشاعر :

وقائلة نعم الفتى أنت من فتى

إذا المرضع العوجاء جال برئها (٢)

وفيه اجماع الفاعل وهو قوله (الفتى) والتميز وهو قوله (من فتى)

ومن النثر جاء قولهم : " نعم القتل قتيلا أصلح بين بكر

وتغليب (٣) .

(١) شرح الأشموني ٣٩/٢ والبيت لأبي طالب عم النبي صلى الله

عليه وسلم من الكامل ، واحتج به الشيعة على إسلامه . انظر

شرح الشواهد للعيني بحاشية الأشموني ٣٩/٢ .

(٢) شرح الأشموني ٤٠/٢ ، البيت للكروم بن حصن ، من الطويل ،

والمرضع : المرأة التي ترضع . وجال : من الجولان . والبريم

بفتح الباء : الحبل المقتول ، فيه لوان تشد به المرأة وسطها ،

وجولانه يدل على الهزال ، انظر شرح الشواهد للعيني بحاشية

الأشموني ٤٠/٢ .

(٣) شرح الأشموني ٣٩/٢ ، القول للحارث بن عباد فارس النعمانية

وقد بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس .

انظر عدة السالك لمحمد محي الدين بحاشية أوضح المسالك ٣٨/٣

والديب اللوامح ٢/٢ .

أما تأويل هذه الشواهد فليس فيه ما يضيف هذا الرأي ويمكن أن يجاب عليه بما يردّه ، فبالنسبة لتأويلهم قول الشاعر : تزود مثل ... البيت حيث أعربوا (زادا) فيه مفعولا للفعل (تزود) أو مصدرا مؤكّدا للفعل نفسه ، فغير ثابت ، لا أنه يقال : إن من اليسير جدا حذف صدر البيت والاقتصار على عجزه مع بقاء المعنى سليما ، فيقال : * نعم الزائد زاد أبك زادا * ولو كان قوله (زادا) مفعولا ، أو مؤكّدا للفعل (تزود) لا أدى حذف صدره إلى خلل في المعنى ، لهذا فنصب (زادا) في البيت على التمييز أقوى بكثير من نصبها على المفعولية . وأما التأويل الآخر (زادا) ، حيث أعربها بعضهم تمييزا لقوله (مثل) في البيت كما في نحو : لي مثله رجلا ، فليس بلازم ، وذلك لأن التمييز في مثل تلك الحالة لازم الذكر لأنه تمييز لضمير مبهم قبله أما هنا في الشاهد فالتمييز (زادا) غير واجب الذكر ولو حذف لبقى المعنى صحيحا مما يضيف هذا القول .

وأما تأويل من قال إن التمييز مع الفاعل الظاهر جاء للضرورة الشعرية ، فليس بلازم ، لأن كثرة الشواهد الدالة على جواز ذلك يخرجها عن حدّ الضرورة ، ومن جهة أخرى فإن النثر لا ضرورة فيه وقد ورد شاهد من النثر وهو قولهم :

"نعم القليلُ قليلاً" (١) .

وأما تأويلهم النكرة في الشواهد بأنها منصوبة على الحال ،
وأنها من الحال المؤكدة ، فهو مردود لا مبرر منها : أن الحال
لا يجوز جرّها بـ من ، وقد رأينا أن النكرة في الشواهد السابقة
جاء بعضها مجرّوا بـ (من) ، ويصحّ فيما لم يرد مجرّوا الجرّ
بها ، ومثال جرّها قوله : "نعم المرء من رجل تهامي" (٢) وقول
الآخر : " وقائلة نعم الفتى أنت من فتى" (٣) وفي الحديث
الموقوف : "نعم الرجل من رجل لم يبطأ لنا فراشا ولم يفتّش
لنا كفا منذ أتيناها" (٤) ومنها أن الحال المؤكدة ترد من لفظ
عاملها ومعناه كلف في نحو :

أَصِحَّ مُصِيخًا لِنِ أَيْدِي نَصِيحَتِهِ

وَالزَّمْ تَوَقَّى خَلَطَ الْجَدِّ بِاللِّمْبِ (٥)

(١) شرح الأشموني ٣٩/٢ ، وقد سبق ذكره في ص (١٦٠) من
هذا البحث .

(٢) توضح المسالك ٢٧٨/٣ وشرح الأشموني ٣٩/٢ .

(٣) شرح الأشموني ٤٠/٢ .

(٤) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٩٤/٩ .

(٥) أوضح المسالك ٣٤٢/٢ من البسيط .

فقوله (مصيخا) حال مؤكدة لقوله (أضح) وهي من لفظ الفعل ومعناه . وكما في نحو قوله تعالى " فتيسم ضاحكا " (١) (فضا حكا) حال مؤكدة للمامل (تيسم) وهي مؤكدة لمعناه دون لفظه . كما ترد الحال المؤكدة أيضا لتأكيد صاحبها (٢) كما في نحو قوله تعالى : " لا آمن من في الأرض كلهم جميعا " (٣) ، أو مؤكدة لمضمون جملة كما في نحو : زيدٌ أبوك عطوفا (٤) ، أما النكرة المنتصبة في الشواهد السابقة فليست كذلك وهي تخالف الحال من وجوه ، فهي جامدة كما في (زادا) و (فتاة) و (فحلا) ، ولم ترد لتأكيد لفظ الفعل قبلها أو معناه ولا لبيان هيئة صاحبها وما إلى ذلك من أمور تتعلق بالحال ، بل جاءت النكرة في الشواهد لزيادة التوضيح فدل ذلك على أنها تميز لا حال . وأما تأويل من قال بأن في نعم وبئس ضميرا والنكرة المنصوبة تمييزه والاسم المعرف بأل مخصوص بالمدح أو الذم وما بعده بدل

(١) آية ١٩ : النمل .

(٢) انظر باب الحال ، أوضح المسالك ٣٤٣/٢ فما بعدها .

(٣) الآية ٩٩ : يونس .

(٤) أوضح المسالك ٣٤٥/٢ .

منه ، فهو تأويل ضعيف جداً ، لأنه لو صحّ ذلك ، لما جاز تأخير التمييز وفصله عن نعم أو بئس بأكثر من فاصل ، وقد سبق أنّ الجمهور متفقون على امتناع الفصل ، وإن أجازوه بعضهم فبالظرف أو المجرور أو القسم كما سبق ، ولكن لم يقل أحد منهم بجواز الفصل بغير هذه الأشياء ، ووجدنا^{أن} النكرة المنصوطة بعد نعم وبئس هنا في الشواهد السابقة مفصولة عنهما بفواصل مخالفة لما أجازوه القليل من النحاة ، مما يضعف هذا القول ، ومن جهة أخرى فإنه لو كان هناك ضمير في نعم وبئس في تلك الشواهد ، والنكرة المنصوطة تمييز له ، لما جاز حذفها إلاّ شذوذاً كما سبق ذكره ، وذلك لاحتياج الضمير إليها وغير ذلك مما ذكره النحاة من أسباب ، وقد رأينا أن النكرة الواردة في الشواهد السالفة جائزة للحذف مع بقاء المعنى سليماً ، لذا فالقول بأن في نعم وبئس ضميراً والنكرة تمييز له قول ضعيف والصحيح أن الفاعل هو الاسم الظاهر المعرف بال .

وأما من قيد الجواز في الجمع بينهما بشرط إفاضة التمييز معنى زائداً على الفاعل فليس بلازم ، لأنه سمع عن العرب ما لم يتوفر فيه ذلك الشرط ومّا ورد من ذلك قوله " نعم الزاد زاد أبك زاداً " (١)

(١) ورد الشاهد في ص (٩٤٩) من هذا البحث .

و " نعم القتيلُ قتيلًا " (١) و " نعم الفتى ^{أنت} من فتى " (٢) وغير ذلك من

الشواهد التي لم يفد فيها التمييز معنى زائدا .

لذا فالجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز جائز ، للزيادة فسي

التوضيح بمد نعم وبئس ، من أجل التوكيد .

(١) ورد الشاهد في ص (١٦٠) من هذا البحث .

(٢) = = = (١٦٠) من هذا البحث .

مسألة : (ط) المتصلة (بنعم وبئس) وآراء النحويين فيها :

تعددت آراء النحاة في إعراب (ط) المتصلة بنعم وبئس ، ويمكن
حصرها فيما يلي :

أولا : أنها فاعل لنعم أو بئس ومحلها الرفع على ذلك ، قال
به سيبويه (١) والأخفش (٢) في أحد قوليه ، والكسائي (٣) والفراء (٤)
في قول لهما ، والمبرد (٥) ، وابن السراج (٦) ، وأبو عليّ الفارسي (٧)
في قول ، وأبو جعفر النحاس (٨) ، وابن خروف (٩) ، وغير هؤلاء ممن
وافقهم (١٠) .

-
- (١) الكتاب ٣٧/١ ط بولاق .
 - (٢) معاني القرآن للأخفش ٣٧/١ والبيان في غريب إعراب القرآن
لابي البركات بن الأنباري ١٧٧/١ فطبعدها .
 - (٣) مجالس ثعلب ٧٨/١ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٣٠٥/١ .
 - (٤) معاني القرآن للفراء ٥٦/١ ط ٢ ، ٩٨٠ ، ومجالس ثعلب ٧٨/١
وشرح المرادي ٩٩/٣ .
 - (٥) المقتضب ١٧٥/٤ ، والتصريح ٩٦/٢ .
 - (٦) شرح المرادي ٩٩/٣ ، والبهج ٨٦/٢ ، والأشموني ٤١/٢ .
 - (٧) المصادر السابقة .
 - (٨) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ .
 - (٩) مفتي اللبيب لابن هشام ٣٢٨/١ ، وشرح ابن عقيل ١٦٦/٢ .
 - (١٠) انظر التسهيل ص ١٢٦ .

ثانيا : أنها تمييز للضمير ومحلّها النَّصْب ، قال به جماعة منهم :

- الكسائي^(١) والقرّاء^(٢) في قول لهما ، وابن كيسان^(٣) ، والجرمي^(٤) ،
والأخفش^(٥) في قول ، والزجاج^(٦) ، وأبو عليّ الفارسيّ في قول^(٧) ،
والزّمخشريّ^(٨) ، وابن الأثيري^(٩) ، وابن يعيش^(١٠) ، وابن
عصفور^(١١) ، وغيرهم من اللاحقين .

ثالثا : أنها المخصوص بالمدح أو الذمّ ، ومحلّها الرّفْع على

- ما يرتفع به المخصوص من وجوه ، وبه قال الكسائي^(١٢) والقرّاء^(١٣)
في قول لهما ،

-
- (١) الدّر المصون للسمين الحلبي ٩٠/١ (م . م) ، والتصريح ٩٧/٢
(٢) التصريح ٩٧/٢ .
(٣) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . م . م .
(٤) نفس المصدر .
(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، والدّر المصون ٩٠/١ (م . م)
(٦) التصريح ٩٦/٢ .
(٧) شرح الكافية للرضي ٣١٧/٢ ، والتسهيل ص ١٢٦ .
(٨) الكشاف ٢٩٦/١ ، ٣٩٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ .
(٩) البيان في غريب إعراب القرآن لابي البركات ١٧٧/١ .
(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ .
(١١) المقرب لابن عصفور ٦٦/١ .
(١٢) الموفي في النحو الكوفي للكفراوي ص ٨٨ وشرح المرادي ٩٧/٣
(١٣) شرح الأشموني ٤١/٢ والتصريح ١٩٧/٢ .

"بشما خلفتموني من بعدي" (١) .

وقد ذهب النحاة في بيان نوع (ما) هنا وإعرابها مذاهب

شث :

فقد ذهب بعضهم في أول الأَقوال إلى أنها فاعل لنعم وبشما،

وهي لذلك في موضع رفع ، وهو قول جماعة من النحاة ، منهم :

سيبويه (٢) ، والأخفش (٣) ، والكسائي (٤) والفراء في قول (٥) ،

والمررد (٦) ، وابن السراج (٧) ، وكثير من تابعهم . وبعد أن اتفق

هو^١ على أنها فاعل لهما ، فقد اختلفوا في حقيقتها إلى عدّة

أَقوال :

حيث ذهب بعضهم إلى : أنها معرفة تامّة بمعنى (الشّيء

من هو^١ سيبويه ، ظل :) ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما

قول العرب : إني ما أن أصنع ، أي من الأمر أن أصنع ، فجعل

(١) الآية ١٥٠ : الأعراف .

(٢) الكتاب ٣٧/١ ط بولاق .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١٧٧/١ فطبعها .

(٤) مجالس ثعلب ٧٨/١ .

(٥) نفس المصدر .

(٦) المقتضب ١٢٥/٤ .

(٧) شرح المرادي ٩٩/٣ والأشْموني ٤١/٢ .

(ما) وحدها اسما . ومثل ذلك غسلته فسلا نِعْمًا ، أي نعم
الغسل " (١) . ووافقه الكسائي أيضا على ذلك ، قال في شرح
الكافية : " وقال سيبويه والكسائي (ما) معرفة تامة بمعنى الشيء ،
فمعنى فنعما هي : نعم الشيء هي " (٢) . ونقل هذا القول عن
الفراء (٣) أيضا ، والمبرد (٤) ، وابن السراج (٥) ، وأبي عليّ
الفارسي (٦) ، وابن خروف (٧) . وبناءً على هذا القول يكون المخصوص
بالمدح أو الذم إما مذكورا بعدها ، أو محذوفا من الكلام ، ومثال
ذكره بعدها ، قوله تعالى : " إن تيدوا الصدقات فنعما هي " (٨)
والتقدير في الآية : نعم الشيء ، إبدأؤها ، حيث ناب المضاف اليه
وهو الضمير من (إبدأؤها) ناب المضاف المخصوص ، وهو الإبدأ
بعد حذفه ، فانفصل وارتفع على أنه هو المخصوص (٩) ،

-
- (١) الكتاب ٣٧/١ طهولا ق .
٢٠٥/١
(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ وانظر التسهيل عن ١٢٦ والبحر المحيط
(٣) شرح المرادي ٩٩/٣ وشرح الاشموني ٤١/٢ والموفي ص ٨٧ .
(٤) الهمع ٨٦/٢ وشرح المرادي ٩٩/٣ .
(٥) نفس المصدرين السابقين ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م مجوّز
(٦) شرح الأشموني ٤١/٢ وشرح المرادي ٩٩/٣ .
(٧) مغني اللبيب ٣٢٨/١ والتصريح ٩٧/٢ والبهجة المرضية عن ٨٩ .
(٨) الآية ٢٧١ : البقرة .
(٩) مغني اللبيب ٣٢٨/١ وحاشية الصبان ٣٦/٤ .

ومثال حذف المخصوص كـه بعدها قولهم : " دققته دققاً نعيماً " (١) ،
والتقدير : نعم الشيءُ الدقيق ، أو نعم الدقيق دققي (٢) ، وكذلك قوله
تعالى : " نعمًا يعظكم به " (٣) والتقدير في الآية : نعم الشيءُ
شيئاً يعظكم به (٤) ، فالمخصوص في هذه الحالات محذوف ، وقد
أنكر الأَخفش أن تكون (ط) في الآية الثانية اسماً موصولاً ، قال
بعضهم لأن ذلك مخالف للمعنى قال في إعراب الآية السابقة : " وما
ها عنا اسم ، ولم يستلها صلة ، لأنك إن جعلت " يعظكم به " صلة
لـ (ط) صار كقولك : إن الله نعم الشيءُ ، أو نعم شيئاً ، فهذا
ليس بكلام ، ولكن تجعل ما اسماً وحدها كما تقول : غسلته غسلاً نعيماً ،
تريد به نعم غسلاً " (٥) .

وقد اعترض بعضهم على دعوى أنها معرفة تامة بمعنى (الشيء)
وذلك ، لعدم مجيء (ط) بهذا المعنى في اللغة ، سوى ما ورد
من قول العرب : " يأتي ما أن أفعل ذلك . أي من الأمر . " (٦) .

(١) الكتاب ٣٧/١ ط بولاق والمقتضب ١٧٥/٤ والتصريح ٩٦/٢

(٢) المصادر السابقة .

(٣) الآية ٥٨ : النساء

(٤) التبيان في إعراب القرآن لأبي البظ ٣٦٧/١ والدرر المصون

٩٠/١ م . مصور والبحر المحيط ٣٠٥/١

(٥) معاني القرآن للأخفش ٣٧/١ (٦) شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢

ومن القائلين بأنها هي الفاعل ، من ذهب إلى أنها اسم موصول ،
بمعنى (الذي) والجملة بعدها صلة لها ، وعلى هذا فهي أيضا
معرفة كالقول السابق ولكنها ناقصة لاحتياجها إلى الصلة (١) ،
وإليه ذهب الكسائي ، ومثله بقوله تعالى : " لبئس ما قدمت لهم
أنفسهم " (٢) ، قال ثعلب : " قال الكسائي : بئس الذي قدمت
لهم السخط " (٣) ، فجعل جملة (قدم) صلة لها ، وهذا
ما ذهب إليه الفراء أيضا ، قال أبو حيان : " وقال الفراء والكسائي
فيما نقل عنهما ، إن (ما) موصولة بمعنى الذي " (٤) ، ومسّن
ذهب إليه أيضا الأخفش (٥) ، وأبو عليّ الفارسيّ في قول (٦) وأبو
جعفر النحاس (٧) ، وقد روه في الصلة في مثل قوله تعالى :

(١) أوضح المسالك ٢٨٠/٣ .

(٢) الآية ٨٠ : الطائفة .

(٣) مجالس ثعلب ٧٨/١ ، وانظر البحر المحيط ٣٠٥/١ ،

والأشموني ٤٢/٢ ،

(٤) البحر المحيط ٣٠٥/١ ، وانظر التسهيل ص ١٢٦ ، وشرح

الكافية للرضيّ ٣١٦/٢ ، والتصريح ٩٧/٢ .

(٥) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات ١٧٧/١ فطبعها .

(٦) التسهيل ص ١٢٦ ، وشرح الكافية ٣١٦/٢ ، وشرح المرادي

٩٨/٣ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ .

"فنعما هي" بقولهم : " فنعم الذي هو هي " ويكون المخصوص بالمدح محذوفا وهو إبداء الصدقات ، فكأنه قال : إن تهـدوا الصدقات فنعم الذي هو هي إبداءها (١) . وقد رها بعضهم كما يلي : " فنعم التي هي مفعولة لكم ، أي الفعلة التي فعلتموها من إبداء الصدقات (٢) .

وقد اعترض بعضهم على القول بأنها موصولة لأن ذلك يدعو للتناقض إذ أن الصلة توضح الموصول فيصير الموصول لشيء بعينه ، والأصل في فاعل نعم ويثس أن يكون جنسا (٣) وهذا يناقض جمل (ط) موصولا وما بعدها صلة لها .

ومن القائلين بأنها فاعل ، من ذهب إلى أن (ط) هنا (مصدرية) ، والمصدر المؤول منها ومما دخلت عليه في محل رفع فاعل لنعم أو يثس (٤) ، وهذا ما نسب إلى الكسائي ، قال

(١) البيان في غريب أعراب القرآن لأبي المراكات ١٧٧/١ وانظر ص (١٠٨) منه .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ٢٦/٣ .

(٣) البيان في غريب أعراب القرآن لأبي المراكات ١٧٨/١ .

(٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٢٧ م . مصور ، وانظر شرح

المرادي ٩٨/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢/٢ ، والتصريح ٩٧/٢ .

النَّحَّاسُ عند قوله تعالى " يَشْتَرُوا بِهٖ أَنْفُسَهُمْ " (١) ط نَصَّه ؛
" قَالَ الْكِسَائِيُّ : (ط) و (اشْتَرُوا) اسم واحد في موضع
رفع " (٢) ، وعلى هذا يكون التقدير في الآية الكريمة هو :
يَشْتَرُوا بِهٖم (٣) ، وقد أغنى المصدر هنا في رأيهم عن ذكر
المخصوص (٤) .

ومن الظالمين بالفاعلية من ذهب إلى أن (ط) نكرة موصوفة ،
بمعنى (شيء) ومحلها الرفع (٥) . ففي نحو قوله تعالى : " إِنَّ
اللَّهَ نَعَمًا يُعْظِمُ بِهٖ " (٦) يكون التقدير عندهم هكذا : " نعم
شيء يعظم به " . والمخصوص بالمدح محذوف ، أي نعم شيء

(١) الآية ٩٠ : البقرة .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، وانظر الدرّ المصون ٩٠/١

م . مصور و تفسير القرطبي ٢٨/٢ .

(٣) الدرّ المصون ٩٠/١ ، والبحر المحيط ٣٠٥/١ ، و تفسير

القرطبي ٢٨/٢ .

(٤) شرح المرادي ٩٨/٣ ، والتصريح ٩٧/٢ ، والهمع ٨٦/٢ .

(٥) شرح المرادي ٩٩/٣ ، وشرح الأشموني ٤٢/٢

والهمع ٨٦/٢ .

(٦) آية ٥٨ : النساء .

يحظكم به ذاك ، وهو المأمور به من أراء الأمانات والحكم بالعدل* (١)
هذه هي أقوال من ذهب إلى أن (ما) من نعمًا في موضع
رفع على الفاعلية .

وذهب فريق من النحاة في ثاني الأقوال إلى أن (ما) المتصلة
بنعم وبئس ، تميز لفاعل مضمّر في نعم وبئس ، وعليه فهي نكرة
ومحلّها النصب (٢) ، ففي نحو قولنا : نعمًا الصدق ، يكون
التقدير هكذا : نعم شيئًا الصدق . وفي قوله تعالى : " بئسًا
اشترأوا به أنفسهم " (٣) . يكون التقدير عندهم هكذا : " بئس شيئًا
اشترأوا به أنفسهم " (٤) ،

(١) التفسير الكبير للرازي ١٤٢/١٠ ، وتفسير القرطبي

٠٢٥٤/٦

(٢) انظر مغني اللبيب ٣٢٨/١ ، وأوضح المسالك ٢٨٠/٣

وشرح ابن عقيل ١٦٦/٢ ، والتصريح ٩٦/٢ ، وشرح

المرادي ٩٩/٣ .

(٣) آية ٩٠ : البقرة .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ .

وقد رأى الأُخفش أنّ (ما) هنا نكرة تامة غير محتاجة إلى
صفة ، وأما ما جاء بعدها من الأفعال فهي صفة المحذوف ، قال
المكبري : " (ما) نكرة غير موصوفة ، منصوبة على التمييز ، قاله
الأخفش ، و (اشتروا) على هذا صفة المحذوف ، تقديره شيء
أو كافر ، وهذا المحذوف هو المخصوص ، وفاعل بثس ضمير فيها (١)
والى هذا القول ذهب جماعة منهم أبو عمر الجرمي (٢) وابن كيسان (٣)
والكسائي (٤) والفراء (٥) وتابعهم ابن الأنباري (٦) ، وابن يعيش (٧)
وابن عصفور (٨) .

-
- (١) التبيان في أعراب القرآن ٩١/١ ، وانظر معاني القرآن للأخفش
٣٧/١ والبحر المحيط ٣٠٤/١ .
(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور .
(٣) المصدر السابق .
(٤) شرح العرادي ٩٨/٣ ، والدّر المصون ٩٠/١ م . مصور ، وشرح
الأشموني ٤٠/٢ ، والتصريح ٩٧/٢ .
(٥) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور ، وشرح العرادي
٩٨/٣ .
(٦) البيان في غريب القرآن لأبي البركات ١٧٧/١ .
(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ .
(٨) المقرب لابن عصفور ٦٦/١ .

ومن الظالمين بأن (ما) للتمييز هنا ، من ذهب إلى أنها
نكرة موصوفة ، وصفتها الفعل بعدها ، ومن أجاز ذلك جماعة
منهم : أبو عليّ الفارسيّ ، والزمخشريّ ، ونسب للأخفش أيضا ،
قال أبو حيان : " فذهب الأخفش إلى أن موضعها نصب على
التمييز والجملة بعدها في موضع نصب على الصفة ، وفاعل بشس مضمّر
مفسّر ب (ما) ، والتقدير : بشس هو شيئا اشتروا به أنفسهم - (أن يكفروا)
هو المخصوص بالذمّ وبه قال الفارسيّ في أحد قوليه واخطره الزمخشريّ (١)
وقد فرّق بعض الظالمين بهذا الرأي بين (ما) المنطوية باسم ،
والمنطوية بفعل ، بحيث جعل الأولى نكرة تامة والثانية ناقصة ، من
هو " الزمخشريّ ، ففي قوله تعالى : " فنعما هي " (٢) قال :
" (ما) في نعما ، نكرة غير موصولة ولا موصوفة .

(١) البحر المحيط ٣٠٤ / ١ ، وانظر المساعد على التسهيل لوحة
١٣٧ م . مصوّر ، والدّر المصون ٩٠ / ١ م . مصوّر ، وشرح
المرادي ٩٨ / ٣ وشرح الكافية للرضي ٣١٧ / ٢ ، وشرح
الأشموني ٤٠ / ٢ ، وإعراب من سورة البقرة لمحمّد
الزّعبي ص ١٢٩ .
(٢) الآية ٢٧١ : البقرة .

ومعنى (فنصًا هي) ، فنعم شيئًا إبداءها " (١) . فهو يرى أنّ (ما) في هذه الحالة تامة ، وهي متطوّعة هنا بالاسم وهو الضمير بعدها . وفي قوله تعالى : " بثسما اشتروا به أنفسهم " (٢) ، قال : " (ما) نكرة منصوبة مفسّرة لفاعل بثس بمعنى (بثس شيئًا اشتروا به أنفسهم) ، والمخصوص بالذم (أن يكفروا) " (٣) . وهو يرى أنّ (ما) في الآية موصوفة والفعل بعدها صفة لها ، بخلافها في الآية الأولى . ومن المعاصرين من أعرّبها نكرة تامة في جميع الأحوال ، قال : " (ما) المتصلة بنعم وبئس من أفعال الذمّ اختلف فيها النّحاة ، والأكثر أنّها نكرة تامة بمعنى شيء فتكون موضع نصب على التّمييز " (٤) . وذهب جماعة من النّحاة في قول ثالث إلى أنّ (ما) المتصلة بنعم وبئس هي نفسها المخصوص بالمدح أو الذمّ (٥) ،

-
- (١) الكشّاف ٣٩٧/١ ، وانظر تفسير أبي السّعود ٤٠٨/١ .
 - (٢) الآية ٩ : البقرة .
 - (٣) الكشّاف ٢٩٦/١ .
 - (٤) إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحي الدّين الدرويّش ١٤٥/١ .
 - (٥) انظر شرح الأشموني ٤١/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء ٩١/١ .

وعلى هذا فهي في محلّ رفع ، ولا بد أن تكون في هذه الحالة معرفة لأنّ المخصوص شرطه التعريف . وعلى هذا فقد رأى النحاة أن الفاعل مضمّر في نعم وبئس وتمييزه محذوف ، والتمييز عندهم مقدّر بـ (ما) أخرى محذوفة ، قال الأشموني * فقالوا إنّها موصولة والفاعل مستتر و (ما) أخرى محذوفة هي التّمييز * (١) ، ففسي نحو قولنا : (نعم ما صنعت) يكون التقدير عندهم هكذا : (نعم شيئا الذي صنعت) (٢) ، فالفاعل مضمّر و (شيئا) تمييزه وهو حالّ محلّ (ما) محذوفة ، و (الذي) وصلتة هو المخصوص وهو (ما) من نعمًا .

ونسب هذا القول إلى الكسائيّ والفراء* قال الأزهريّ : " وهو قول الكسائيّ ونقله المراديّ عن الفراء* (٣) ، وقد نقل الكسفاويّ عن الكسائيّ هذا القول ، قال : " ونقل عن الكسائيّ ما نقل عن الفراء ، أنه استتر فاعله وحُذف التّمييز . . . ولم يصرّح عنه * (٤) .

-
- (١) شرح الأشموني ٤٢/٢ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ .
(٢) البمع ٨٦/٢ وشرح الأشموني ٤١/٢ .
(٣) التصريح ٩٧/٢ وانظر شرح المرادي ٩٩/٣ .
(٤) الموفي في النحو الكوفي ص ٨٨ .

ومن القائلين بأنّها هي المخصوص ، من ذهب إلى أنّها
مصدرية (١) ، والمصدر المؤلّف منها ومن مدخولها في محلّ
رفع على أكثر من وجه كما سيأتي ، وعلى هذا يكون التقدير في
قوله تعالى : " بثسما اشتروا به أنفسهم " (٢) هو : (بثس
شراؤهم) (٣) . وضعف بعضهم هذا القول لعود الضمير في
قوله تعالى (به) على (ما) نفسها ، وهذا يدلّ على أنّها
اسم لا حرف ، لأنّ الضمائر لا تعود إلا على الأسماء ، وفي ذلك
يقول السّمين الحلبيّ : " لكن يهطل هذا القول عود الضمير
في (به) على (ما) المصدرية ، والمصدرية لا يعود عليها
لأنّها حرف عند الجمهور " (٤) .

وذهب بعضهم في قول رابع إلى أنّ (ما) مركبة مع نعم
وبعض كتركيب (نا) مع (حبّ) في (حبّنا) (٥) ، وعلى

(١) التّبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء ٩١/١ .

(٢) الآية ٩٠ : البقرة .

(٣) الدّر المصون ٩٠/١ م . مصوّر .

(٤) الدّر المصون ٩٠/١ م . مصوّر .

(٥) انظر شرح المرادي على الألفيّة ٩٩/٣ والتّصريح ٩٦/٢

والهمع ٨٦/٢ .

هذا القول فلا محلّ لها من الإعراب لأنها حينئذ تكون كأحد حروف
الكلمة ، وإلى هذا ذهب الفراء ، قال أبو حيان : * فذهب الفراء
إلى أنه بجملته شيء واحد رُكِّب ك (حينذا) ، هذا نقل ابن
عطية عنه (١) . وقد ضَعَف بعضهم هذا القول لأنه يبقى الفعل
بدون فاعل ، قال القرطبي : * وفي هذا القول اعتراض ، لأنه يبقى
فعل بلا فاعل (٢) . وقد ورد عن الفراء ما يردّ هذا الاعتراض
وذلك بجعل الاسم الواقع بعد (ما) ، فاعلا لنعم أو نيس ، جاء
في شرح الألفية قوله : * إنها مركبة مع الفعل . . . والمرفوع بعدها
هو الفاعل ، وقال به قوم وأجازه الفراء (٣) ، وهذا صحيح فيما
لوجاء بعدها اسم ، ولكن يظلّ الاعتراض قائما في حالة إيلائها
فعلا ، ممّا يبقى الفعل بدون فاعل . وقيل إن المركب أصبح
اسما ، فهو غير محتاج إلى فاعل وأعرابه مبتدأ وما بعده خبرا
عنه (٤) .

(١) البحر المحيط ٣٠٤/١ و تفسير القرطبي ٢٨/٢ و شرح

المرادي ٩٩/٣ .

(٢) تفسير القرطبي ٢٨/٢ ، و حاشية يس على التصريح ٥٦/٢ .

(٣) شرح الأشموني ٤١/٢ ، و انظر التصريح ٩٦/٢ و الموفى

في النحو الكوفي ص ٨٧ و الهمع ٨٦/٢ .

(٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصور .

وزهب بعضهم في قول خامس إلى أن (ما) هنا كآفة ، وقد
كُتبت نعم وبئس عن العمل ، وهي تشبه في ذلك (ما) التي كُتبت
(طال) (وقل) في نحو : (طالما وقلما) ، قال في شرح
الألفية : * وأما القائلون بأنها كآفة ، فقالوا إنما كُتبت (نعم)
كما كُتبت (قل) و (طال) ، فتصير تدخل على الجملة الفعلية* (١)
وعلى هذا القول فلا محل لها من الإعراب أيضا لأنها حرف ، لكن
بعضهم اعترض على هذا الرأي بقوله : إن الكف خاص بالحروف
دون الأفعال ، والأفعال أقوى من أن تكف ، قال الرضي : * قال
الأندلسي : هذا بعيد لأن الفعل لا يكف لقوته ، وإنما ذلك في
الحروف ، فالأولى في طالما وقلما كون (ما) مصدرية* (٢) .
وزهب بعضهم في قول سادس في (ما) هنا ، إلى أنها
زائدة ، وعليه فلا محل لها من الإعراب ، وإليه ذهب الفراء ، قال :
* ولو جعلت (ما) على جهة الحشو كما تقول عما غليل آتيك ،
جاز فيه التأنيث والجمع ، فقلت : بثسطا رجلين أنتما ...* (٣) .

(١) شرح الأشموني ٤١/٢ ، وانظر شرح المرادي ٩٩/٣ ، والتصريح

٩٧/٢ والهمع ٨٦/٢ وشرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس

١٩٧/١ والبحر المحيط ٣٠٤/١ .

(٣) معاني القرآن ٥٨/١ ط ٢ عالم الكتب .

فعلى هذا تكون (ما) حرفا زائدا والفاعل مضمرا وقوله (رجلين)
في المثال تمييز للفاعل ، و " أنتما " مخصوص بالذم .

الترجيح :

والرَّاجِح من هذه الاقوال الستة في (ما) المتصلة بنعم وبئس
هو القول بأنها فاعل لهما ، وموضعها الرفع ، وليست تمييزا لمضمر ،
أو مخصوصا ، أو مركبة معها ، أو كافة لهما عن العمل ، أو زائدة
لا محل لها من الإعراب ، كما قال بذلك كثير من النحاة ، والذي
رجَّح القول بأنها فاعل أمور عدة هي :

أولا : إبهامها ، مما يبعد القول إنها تمييز لأن التمييز
موضح ومفسر للميز والمبهم فاصرح عن التوضيح ، فقد ذكر ابن مالك
أن (ما) هنا مساوية للضمير في الإبهام (١) . وللسبب نفسه
لا يصح أن تكون مخصوصا لأن المخصوص يجب أن يكون معرفة ،
أو نكرة مخصوصة كما سيأتي بيانه .

ثانيا : كثرة الاقتصار عليها مع نعم وبئس ، وهذا أيضا يضعف
القول بأنها تمييز ، لأنه لا يقتصر على التمييز بعد نعم وبئس إلا نادرا
كما قال النحاة وذلك لأنه نكرة ، ومما اقتصر فيها قولهم :

(١) التسهيل ص ١٢٦ ، وشرح الكافية لابن مالك ٤٩٥/١ .

" غسلته غسلًا نعمًا ، وردقته ردقًا نعمًا " (١) .

ثالثا : سلامة المعنى وعدم التزام الحذف في الكلام ، وهذا يردّ قول من ذهب إلى أنّ (ما) هي المخصوص بالمدح أو الذمّ ، لما يترتب على ذلك من وجوب حذف الفاعل والتّمييز مما وقد سبق بيان هذا الحذف .

رابعا : سلامة الكلام من مخالفة القواعد النحوية ، وهذا يضعف القول بأنها كافة أو زائدة أو مركبة ، لما يترتب على ذلك القول من مخالفات ، منها : جعل الفعلين (نعم وبعس) من غير فاعل لهما ، حيث أنهم أعرّبوا ما بعد (ما) من الأسماء خيرا عن نعم وبعس (٢) ، ومنها : أنّ الأفعال لا تكفّ لقوتها في العمل بخلاف الحروف (٣) . ومنها : أنّ جعلها مركبة ينتقض بنحو قوله تعالى : " فنعمًا هي " (٤) ، إذ أنّه لو كان قوله تعالى :

-
- (١) شرح المرادي ١٠٠/٣ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٧ م . مصوّر والهمع ٨٦/٢ وشرح الكافية لابن مالك ٠٤٩٥/١ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، وانظر تفسير القرطبي ٢٨/٢ .
(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ .
(٤) الآية ٢٧١ : البقرة .

(هي) فاعلا (لنعمًا) ، لوجب استناره ، ولزم تمييزه أيضا
وذلك لأنهم متفقون على أن المضر في نعم وبئس لازم التمييز .
(١)
ومنها : أن الزيادة لا بد لها من معنى وجعل (ما) زائدة هنا
لا طائل تحت . لهذه الأمور مجتمعة يبقى القول بالفاعلية أقوى
الاقوال وأرجها .

والأرجح في (ما) الواقعة فاعلا (لنعم وبئس) أن تكون
معرفة ، لا مصدرية ، ولا نكرة موصوفة ، كما ذهب بعضهم ، وذلك
لأمرين :

الأول : سلامة الكلام من مخالفة شرط الفاعل في (نعم وبئس)
من حيث دلالة على الجنس ، مما يرد القول بأنها مصدرية ، لأن
جعلها مصدرية ، وجعل المصدر فاعلا ، فيه مخالفة من جهة
ورود فاعل (نعم وبئس) معرفا تعريفًا مصنوعًا ، وذلك التعريف
أت من إضافة المصدر إلى الضمير ، وقد مر سابقا ، أنه لا يجوز
ذلك في فاعل (نعم وبئس) لأنه يعين الفاعل ، قال النحاس :
" وسبيل (نعم وبئس) أن لا تدخل على معرفة إلا للجنس " (٢) .

(١) شرح الرمادي ٩٩/٣ ، وحاشية يس على التصريح ٩٦/٢ .
(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/٩ ، وانظر الدرر المصون ٩٠/١
م . مصوره والبحر المحيط ٣٠٥/١ و تفسير القرطبي ٢٨/٢ .

الثاني : سلامة الكلام من مخالفة شرط الفاعل هنا أيضا ، وهو أن لا يكون الفاعل مستغرقا في الإبهام (١) ، وجمل (ما) هنا نكرة موصوفة بمعنى (شي *) في موضع رفع على الفاعلية ، فيه مخالفة ، وذلك / الإبهام في (ما) ، مع أنها مبهمة في الأصل ، وجعلها نكرة يزيدا إبهاما على الإبهام ، وقد سبق أن من شرط الفاعل أن لا يكون مستغرقا في الإبهام .
وبعد أن ترجّح جعلها فاعلا ، وأنّ هذا الفاعل معرفة ، فأرى أنّ هذه المعرفة تكون على حالتين :

الحالة الأولى : وفيها تكون (ما) معرفة تامة بمعنى (الشّي *) ، وذلك عندما تكون مفردة بعد (نعم وبئس) كما في نحو قولهم : * غسلته غسلًا نعمًا * ودققته دقًا نعمًا * (٢) ، أو عندما تكون مثلثية باسم ، كما في نحو قوله تعالى : * فتعمّا هي * (٣) .

(١) انظر ص (٧٣) فأبهرها) من هذا البحث .
(٢) الكتاب ٣٧/١ ظ بولاق والمقتضب ١٧٥/٤ .
(٣) الآية ٢٧١ : البقرة .

ف (ما) في كلا الموضعين (فاعل) ، ومحلها الرفع ، وهي بمعنى (الشيء) أي أنها معرفة تامة ، وقد حذف المخصوص في الوضع الأول وهو مقدر بقولهم : (الفسل) و (الدَّق) (١) ، وذكر في الوضع الثاني وهو الضمير (هي) في الآية الكريمة (٢) ، وهذا هو قول سيبويه الذي رجّحه ابن النحاس بقوله : " وقول سيبويه حسن بجمل (ما) وحدها اسما " (٣) .

الحالة الثانية : وفيها تكون (ما) معرفة ناقصة أي أنها اسم موصول بمعنى (الذي) ، ومحلها الرفع على الفاعلية ، وما بعدها صلة لها ، وذلك فيما إذا وقع بعدها فعل ، كما في قوله تعالى : " بثمن اشتروا به أنفسهم أن يكفروا " (٤) وكذلك في قوله : " نعمًا يمظكم به " (٥)

(١) الكتاب ٣٧/١ طبولاق ، والمقتضب ١٧٥/٤ .
(٢) مغني اللبيب ٢٢٨/١ ، وانظر إملا* ما من به الرحمن ١١٥/١ .
(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٩٧/١ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ٩١/١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنياري ١٠٨/١ ، وشرح المرادي ١٠٠/٣ ، والتصريح ٩٦/٢ .

(٤) الآية ٩٠ : البقرة .

(٥) الآية ٥٨ : النساء .

ذ (ط) في هذه الحالة اسم موصول بمعنى (الذي) في موضع رفع فاعل ، والجملة التي بعدها صلة لها لا محل لها من الإعراب ، والتقدير عندهم في الآية الأولى هو : " بئس الذي اشتروا به أنفسهم الكفر " (١) وفي الثانية : " نعم الذي يعظكم به بتأدية الأمانة والحكم بالعدل " (٢) ، وهذا هو الصحيح في (ط) الواقعة معرفة وهو خلاف ما رآه بعض النحاة ، حيث جعلها تامة على الإطلاق ، أو موصولة على الإطلاق ، وفي هذا الإطلاق نظر ، لأن جعلها معرفة تامة بمعنى (الشيء) على الإطلاق ، يؤدي إلى وجوب حذف المخصوص بالمدح أو الذم ، وإقامة الفعل مقامه ، عندما تكون (ط) متوالة بفعل ، ففي قوله تعالى : " بئس ما اشتروا به أنفسهم " (٣) ، نجد أن أصحاب هذا الرأي قدّروا المخصوص في الآية هكذا : " بئس الشيء (شيء) اشتروا به أنفسهم " (٤) ، فالمخصوص عندهم هو (شيء) محذوف فيها والفعل (اشتروا) صفة له ، وفي هذا تكلف شديد .

(١) التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء ٣٦٢/١ .

(٢) المصدر السابق

(٣) الآية ٩٠ : البقرة .

(٤) البحر المحيط ٣٠٥/١ وانظر الدر المنثور ٩٠/١ م . صور

وشرح الكافية للرضي ٣١٦/٢ .

كما أن جمل (ط) موصولة على الإطلاق كما رأى بعضهم ،
يضطربنا إلى حذف صلتها ، إذا كانت مفردة أو منطوية باسم ، ففسي
قوله تعالى : " فنعمنا هي " (١) قدر أصحاب هذا القول صلة (ط)
هكذا : " نعمم الذي هو هي " (٢) والمخصوص هنا محذوف تقديره
" إبدؤها " (٣) أي الصدقات ، وقدرها غيرهم هكذا : " نعم الذي
فعله الصدقات " (٤) . وفي هذا تكلف واضح أيضا ، فالأصح إن
جعلها معرفة على وضمنين .

(١) الآية ٢٧١ : البقرة .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأثيري ١ / ١٧٨ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) شرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٦ .

المبحث الثالث

"المخصوص بالمدح والذم بعد نعم وبئس"

ما هو المخصوص بالمدح والذم:

المخصوص هو ذلك الاسم المراد بالمدح أو الذم بنعم وبئس ،
ويسمى أيضا المقصود ، لأنه قصد إليه بالمدح أو الذم (١) ، وسمي
المدوح والمذموم (٢) عند بعض النحاة . ولكن اسم (المخصوص)
هو أشهر أسطك وأدلّ عليه من غيرها ، ذلك لأنه خصّ بشخصه
بعد ذكر جنسه (٣) فهو من باب ذكر الخاص بعد العام ، وهو أبلغ .
موقعه من الصيغتين نعم وبئس :

ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم في الغالب بعد فاعل نعم
وبئس ، وقد يتقدّم عليه وعلى الفعل أحيانا (٤) ، ولكن تأخيره
أفصح وأبلغ في التعمير ، قال الرضي : " ليحصل به التفسير بعد
الإبهام إذ له في النفوس وقع " (٥) ، وإلى هذا قصد ابن مالك

(١) الإيضاح العضدي لأبي علي ٠٨٨/١

(٢) المقرّب لابن عصفور ٠٦٧/١

(٣) حاشية الصّان على الأشدوني ٠٣٦/٣

(٤) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢ ، والتصريح ٩٧/٢ ، وشرح المراد بي ١٠٢/١

(٥) شرح الكافية ٣١٤/٢ ، وانظر التصريح ٩٧/٢

بقوله في الألفية :

" ويذكر المخصوص بـ (١) ، أي بـمـد الصيغة وفاعلها .

ومثال تقديمه على الفعل والفاعل قوله :

أبو موسى فجدك نعم جدًا

وشيخ الحي خالك نعم خالاً (٢)

حيث قدّم المخصوص وهو قوله (جدك) على (نعم) ومرفوعها .

أما توسط المخصوص بين الفعل والفاعل فهو من النادر عندهم (٣) ،

فلا يجوز أن يقال : نعم خالد الرجل . وقد منع ذلك ابن هشام

بقوله : " ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل " (٤) ،

وأجاز الكوفيون تقديمه على التمييز فيصح عندهم : نعم عليّ

رجلاً (٥) .

حذفه من الصيغة جائز :

أجاز النحاة حذف المخصوص بالمدح أو الذم بـمـد (نعم ويثنى)

(١) الألفية ص ٤٣ ، وانظر أوضح المسالك ٢٨٠ / ٣ وشرح

الأشعوني ٤٢ / ٢ .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣١٥ / ٢ ، انظر الشاهد (١٢٢) مبحث

(٣) الأصول لابن السراج ١٣٨ / ١ ، والمساعد على التسهيل لوحه ١٣٨

(٤) شرح قطر الندى ص ٢٥٩ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٦٠ .

للعلم به ، ذكر ذلك الزمخشري بقوله : * وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوما * (١) ، كما نص على ذلك جماعة منهم : العكبري (٢) ، وابن عصفور (٣) ، وابن مالك (٤) ، وابن هشام (٥) ، وغيرهم . وقد بين ابن يعيش أن العلم بالمخصوص يحصل بتقدم ذكره أو بوجود ما يدل عليه في الكلام ، قال : * الأصل أن يذكر المخصوص بالمدح أو الذم للبيان ، إلا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفه إذا تقدم ذكره ، أو كان في اللفظ ما يدل عليه * (٦) ، ومثال حذف المخصوص قوله تعالى : * نعم العبد إنه أواب * (٧) ، وقال أبو علي في ذلك : * ولم يذكر (أيوب) لتقدم ذكره * (٨) . ومن ذلك أيضا قوله تعالى : * والارض فرشناها فنعم الماهدون * (٩) و تقدير المخصوص

(١) الفصل ص ٢٧٤ ، و شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٧ .

(٢) شرح اللع لابن البطة العكبري لوحة ٧١ م . مصور .

(٣) المقرّب لابن عصفور ١/٦٦ .

(٤) التسهيل ص ١٢٧ .

(٥) أوضح المسالك ٢٨٠/٣ و شرح قطر الندى ص ٢٦٠ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٧ .

(٧) الآية ٤٤ : ص

(٨) الأيضاح العضدي ١/٨٨ .

(٩) الآية ٤٨ : الذاريات .

هنا هو (نحن) (١) ، وقوله : " فقدرنا فنعم القادرون " (٢) ،
والتقدير : (فنعم القادرون نحن) (٣) وقوله : " ولنعم دار
المتقين " (٤) ، والتقدير : ولنعم دار المتقين (دارهم) .
كما أجاز النحاة أيضا حذف المخصوص بعد (ما) نحو : شكرته
شكرا نعمًا (٥) ، أي نعمًا الشكر .

شرط المخصوص بالمدح أو الذم :

لا بد للمخصوص بالمدح بعد (نعم) ، والذم بعد (بعس)
من توفر الشروط الثلاثة :

أولا : أن يكون مختصًا ، وذلك بأن يكون معرفة ، أو نكرة
موصوفة أو مضافا إلى معرفة (٦) . لأنه مقصود بالمدح أو الذم ، فلو
جاء مبهما ، لأدّى إلى التباس في المعنى ، ولذلك فقد منع
النحاة أن يقال : " نعم الرجل الذي كان عندنا " ، أو يقال :
" نعم الرجل إنسان " (٧) ، لابهام المخصوص في المثالين .

(١) شرح المفصل لابن يعقوب ١٣٥ / ٧ ، والمساعد على التسهيل لوجه ١٣٨

(٢) الآية ٢٣ : الرسائل .

(٣) شرح المفصل لابن يعقوب ١٣٥ / ٧ .

(٤) الآية ٣٠ : النحل . (٥) المرجع في اللغة المصرية ٨٤ / ٣

(٦) شرح المفصل لابن يعقوب ١٣٠ / ٧ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢ / ٣١٨

(٧) المقرب لابن عصفور ٦٧ / ١ وانظر شرح الأشموني ٢ / ٤٣ .

ثانيا : أن يكون من جنس الفاعل ، وذلك لأنَّ الفاعل رالّ عليه ،
ومتضمّن له ، يقول سيبويه : " واعلم أنّه محال أن تقول : عبد الله
نعم الرجل / غير عبد الله " (١) ، وقد علّل ذلك ابن يعيش بسبب أن
الفاعل رالّ على المخصوص بعمومه ، قال : " فيلزم أن يكون من
جنسه ليدلّ عليه بعمومه " (٢) .

وأما قوله تعالى : " بئس مثل القوم الذين كذبوا " (٣) ، حيث
ورد المخصوص في الآية وهو قوله (الذين . .) بخلاف جنس
الفاعل ، وهو قوله (مثل القوم) ، فقد تأوّل النحاة على أن
المخصوص هنا محذوف ، وما يظهر من أنه المخصوص في الآية إنما
هو في الأصل مضاف للمخصوص المحذوف : والتقدير عندهم هكذا :
" بئس مثل القوم (مثل) الذين كذبوا " (٤) ، فحذف المخصوص وهو
(مثل) وبقي المضاف إليه (الذين) ، فناب منابه ، وأُعرّب إعرابه ،
ومثل هذا يقال في قوله تعالى " سا " مثلاً القوم " (٥) ، قال الأُخفش :

-
- (١) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق ، وانظر المقتضب ١٤٩/٢ .
(٢) شرح المفصل ١٣٧/٧ ، وانظر المرتجل لابن الخشاب ص ١٤٤ .
(٣) الآية ٥ ج الجمعة .
(٤) شرح المفصل ١٣٧/٧ وانظر الايضاح المضدي لأبي عليّ ٨٧/١
والمرتجل لابن الخشاب ص ١٤٤ وشرح الكافية ٣١٨/٢ ، والهمع
٠٨٧/٢
(٥) الآية ١٧٧ : الأعراف .

: " فجعل (القوم) هم المثل في (اللفظ) وأراد (مثل القوم) ،
فحذف كما قال : (وأسأل القرية) (١) . (٢) .

ثالثا : أن يوافق الفاعل أفرادا و تشبية وجمعا . وتذكيرا وتأنيتا

وذلك لأنه من ضمن الفاعل في المعنى (٣) ، نحو : نعم الرجال

المحمدان ، والرجال المحمدون ، وبئست المرأة عند ، والمرئان الهندان
والنساء الهندات .

مسألة : أفعال النحاة في إعراب مخصوص نعم وبئس :

تعددت الآراء في إعراب المخصوص بالمدح والذم بعد نعم

وبئس إلى ستة آراء هي :

أولا : أنه مرفوع على الابتداء ، وجملة نعم أو بئس وفاعلها

في محل رفع خبر عنه ، وإليه ذهب جماعة من النحاة ،

منهم : سيبويه (٤) في قول ، والمبرد (٥) ، والزجاج (٦) ،

(١) الآية ٨٢ : يوسف .

(٢) معاني القرآن ٣١٥/٢ .

(٣) الفرائد الضائية ص ٣٨٤ .

(٤) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .

(٥) المقتضب ١٤٢/٢ .

(٦) إعراب القرآن للزجاج ١٧٢/١ .

وابن السراج (١) ، والسيرافي (٢) ، والفارسي (٣) ، وابن جنبي (٤) في قول ، وابن خروف (٥) ، وابن مالك (٦) ، والرّضي (٧) ، وابن الباذش (٨) ، والزمخشري (٩) وابن يعيش (١٠) ، وغيرهم ممن وافقهم (١١) .

ثانيا : أنه مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو) ،

واليه ذهب جماعة منهم : سيبويه في قول (١٢) ، وابو عمر الجرمي (١٣) ، والميرزا (١٤) ، وابن السراج (١٥) ، والزجاج (١٦) ، والسيرافي (١٧) ،

-
- (١) الأصول لابن السراج ١/١٣١ .
 - (٢) شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ٢/٢٩٠ م . مصور .
 - (٣) الايضاح العسدي لأبي عليّ الفارسي ١/٨٥ .
 - (٤) اللمع لابن جنبي عن ١٤٠ .
 - (٥) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٩ م . مصور وشرح الكافية للرّضي ٣١٨٢ .
 - (٦) الألفية لابن مالك ص (٤٣) ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٩ م . مصور .
 - (٧) شرح الكافية للرّضي ٢/١١٤ .
 - (٨) شرح المزدي ٣/١٠١ والتصريح ٢/٩٧ .
 - (٩) المفصل للزمخشري عن ٢٧٣ وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٤ فما بعدها .
 - (١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٤ .
 - (١١) انظر شرح قطر الندى لابن هشام عن ٢٥٩ .
 - (١٢) الكتاب ١/٣٠٠ ط بولاق .
 - (١٣) التصريح ٢/٩٧ .
 - (١٤) المقتضب ٢/١٣٤ .
 - (١٥) الأصول لابن السراج ١/١٣١ .
 - (١٦) اعراب القرآن للزجاج ١/١٧٣ .
 - (١٧) شرح كتاب سيبويه ٢/٢٩٠ م . مصور .

والفارسيّ (١) ، وابن جنّي (٢) ، والصّيريّ (٣) ، وابن الحاجب (٤) ،
وابن مالك (٥) ، وغيرهم ممّن تابعهم .

ثالثا : أنه مرفوع على الابتداء ، وخبره محذوف وجوبا ، وإليه
ذهب ابن عصفور (٦) في قول .

رابعا : أنه مرفوع على أنه بدل من فاعل نعم ويثنى ، وهو مذهب
ابن كيسان (٧) ، ورّجّحه من المعاصرين عباس حسن (٨) .

خامسا : أنه مرفوع على أنه خبر ، والمبتدأ نعم أو يثنى على
القول باسميتهما ، أو العكس ، أي أنّ يُعْرَب المخصوص مبتدأ مؤخرًا ،
ونعم أو يثنى خبرا مقدّما ، ومحلّهما الرفع ، على كلا الوجهين . وإليه
ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين (٩) .

-
- (١) الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي ٠٨٧/١ .
 - (٢) اللع لابن جنّي ص ١٤٠ .
 - (٣) التبصرة والتذكرة للصّيريّ ٠٢٧٥/١ .
 - (٤) حاشية الصّيان على الأشموني ٠٣٧/٣ .
 - (٥) الألفية لابن مالك ص ٤٣ .
 - (٦) المقرب لابن عصفور ٠٦٩/١ .
 - (٧) شرح الأشموني ٤٢/٢ ، وانظر الأصول لابن السّراج ٠١٣٣/١ .
 - (٨) النحو الوافي ٠٣٦٥/٣ .
 - (٩) التصريح ٩٧/٢ وشرح المرادي ١٠٢/٣ .

سادسا : أنه مرفوع على أنه فاعل لنعم وبئس (١) ، وإليه ذهب الكسائي (٢) ، وأفراء (٣) .

التوضيح :

اختلفت أقوال النحاة في إعراب المخصوص بالمدح والذم بعد نعم وبئس ، وذلك تبعاً لاختلافهم في حقيقة كل من نعم وبئس من حيث الاسمى والفعلية . وهذا يرد ما ذكره بعض المتأخرين من أن إعراب المخصوص دائما مبتدأ خبره الجملة (٤) . فقد ذهب جماعة في أول الأقوال : إلى أن المخصوص مبتدأ مرفوع ، والجملة المكونة من نعم أو بئس وفاعلهما في موضع رفع خبر عن هذا المبتدأ ، وقد أشار لهذا سيبويه بقوله : " وأما قولهم : نعم الرجل عبدالله ، فهو بمنزلة ذهب أخوه عبدالله ، عمل (نعم) في (الرجل) ولم يعمل في (عبدالله) . وإذا قال : عبدالله نعم الرجل ، فهو بمنزلة عبدالله ذهب أخوه " (٥) ، وقد أشار بقوله : (وإذا قال عبدالله

(١) يتصين هذا الوجه في حالة اختفاء الفاعل الاصلى كما يرى هو " .

(٢) شرح الأشموني ٣٧/٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر كتاب : ملخص قواعد اللغة العربية لفؤاد نعمة ص ١٣٠ .

(٥) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .

نعم الرجل ، فهو بمنزلة عبدالله ذهب أخوه) ، إلى أن تقديم
المخصوص أو تأخيرها عن نعم جائز وأنه لا ينافي إعرابه مبتدأ ، وأوضح
ذلك المبرّد بقوله : " أردت (يزيد) التقديم فأخرته ، وكان
موضعه أن تقول : زيدٌ نعم الرجل " (١) . وقد نصّ على هذا
القول ، جماعة من النحاة منهم : الزجاج (٢) ، وابن السراج (٣) ،
والسيرافي (٤) ، وأبو عليّ الفارسيّ (٥) ، وابن جنّي (٦) ، وأبوسن
بابشاز (٧) ، والزمخشريّ (٨) ، وابن يميّش (٩) ، وابن مالك (١٠) ،
والرّضويّ (١١) ، وغيرهم ممّن وافقهم ، وهذا القول هو المشهور في

-
- (١) المقتضب ١٤١/٢ .
 - (٢) إعراب القرآن للزجاج ١٧٣/١ .
 - (٣) الأصول لابن السراج ١٣١/١ .
 - (٤) شرح كتاب سيويّه لأبي سعيد السيرافي ٢٩/٢ م . مصور .
 - (٥) إيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسيّ ٨٥/١ .
 - (٦) اللمع لابن جنّي ص ١٤٠ .
 - (٧) شرح المقدّمة المحسّبة لابن بابشاز ٣٨٣/٢ .
 - (٨) المفصل للزمخشري ص ٢٧٣ وشرح المفصل لابن يميّش ١٣٤/٧
فما بعدها .
 - (٩) شرح المفصل لابن يميّش ١٣٤/٧ .
 - (١٠) الألفيّة ص ٤٣ .
 - (١١) شن الكافية للرّضويّ ١١٤/٢ .

إعراب المخصوص عند كثير من النحاة ، وهو المتصين عند بعضهم ،
كأبن خروف (١) ، وابن الباذش (٢) مثلا .

وسأ أن خبر المبتدأ هنا جملة ، فهو بحاجة إذن ، إلى
رابط يربطه به ، والرابط في مثل هذه الأحوال ، يكون في الغالب
ضميرا عائدا إلى المبتدأ ، كما في نحو : علي ذعب أخوه ، فالبهاء من
(أخوه) ضمير عائد إلى المبتدأ (علي) ، وهو الرابط الذي
ربط المبتدأ بخبره الجملة . أما هنا في جملة المدح والذم ، فقد رأى
بعض النحاة ، أن العائد فيها إلى المبتدأ هو (العموم) ، وهذا
العموم ، مستفاد من فاعل نعم ويؤس ، وذلك لأن (أل) المتصلة به
تدل على الجنس ، والجنس يفيد العموم ، فالمخصوص إذن ،
مندرج ضمن هذا الجنس وهو أحد أفرادهِ ، وفي هذا يقول أبو عليّ
الفارسيّ : " فأما التّراجع إلى المبتدأ ، فإن (الرجل) لما كان
شاعرا ينتظم الجنس ويجمعه ، كان عبدالله داخلا تحته ، فصار
بمنزلة الذكر الذي يعود عليه " (٤) . والرابط في جملة المدح
والذمّ شبيه بالرابط في قول الشاعر :

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٩ م . مصوّره وشرح الكافية

للرّضيّ ٢/٣١٨ .

(٢) شرح المرادي ١٠١/٣ والتّصريح ٢/٩٧ .

(٣) الإيضاح العضدي ١/٨٥ ، وأنظر شرح قطر الندى لابن هشام ص ٢٥٩

فَأَمَّا لِلصَّدُورِ لَا صَدُورَ لَجَعْفَرِ

ولكن أعجازاً شديداً ضربهَا (١)

حيث ربط بين المبتدأ وهو قوله (الصَّدور) الأولى ، وبين
غيره الجملة وهو قوله (لا صدور لجعفر) ، برابط العموم ، حيث
أن (الصَّدور) الثانية متضمنة للأولى وهي المبتدأ (٢) ، وهذا
هو رأي جماعة من النحاة ، منهم : ابن بابشاذ (٣) والمكبري (٤) ،
وابن يعيش (٥) ، وابن عصفور (٦) ، والسّيوطي (٧) ، وغيرهم ممن
وافقهم (٨) .

(١) الإيضاح العضدي لأبي علي ٨٦/١ . نسب البيت لثوبة
ابن الحمير وقيل لرجل من الضباب يهجو جعفر بن
كلاب ، انظر حاشية الإيضاح نفسه وشرح المفصل لابن
يعيش ١٣٤/٧ .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ .

(٣) شرح المقدمة لابن بابشاذ ٢٨٣/٢ .

(٤) شرح اللع لأبي اليقظ المكبري لوحة ٧١ م . مصور .

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ .

(٦) المقرب لابن عصفور ٦٩/١ .

(٧) همع الهوامع ٨٧/٢ .

(٨) مغني اللبيب ٦١٦/٢ وحاشية الصبان على الأشموني ٣١/٣ .

وذمب بعضهم في ثاني الأَقوال ، إلى أن المخصوص خير لمبتدأ
محذوف وجوبا تقديره (هو) ، أو (المدوح) ، أو (المذموم) ،
ففي نحو قولنا : نعم الرجل عمر ، وبئس الرجل أبو جهل ، فإن (عمر)
في هذه الحالة خير والمبتدأ محذوف تقديره (هو) ، أو (المدوح)
ويعرب (أبو جهل) أيضا خيرا ، والمبتدأ محذوف ، تقديره :
(هو) ، أو (المذموم) . ومن أجاز هذا سيبويه ، قال :
" أو كأنه قال : نعم الرجل . فقليل له : من هو ؟ فقال :
(عبدالله) " (٢) ، وفي قوله هذا رد على من أنكر عليه إجازة
هذا الوجه في إعراب المخصوص . قال في شرح الألفية : " وعبرة
سبويه فيها احتفال ، ومن تأمل كلامه لم يجد فيه ذكرا له " (٣) ،
وواضح من كلام سبويه السابق ، أنه لا يحتل غير هذا الوجه من
الإعراب ، يتضح هذا من طرحه سواه ، ثم الإجابة عليه بقوله :

(١) المقتضب ١٤١/٢ ، والأصول لابن السراج ١٣١/١ ،
وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٧ ، وأوضح المسالك
٠٢٨٠/٣

(٢) الكتاب ٣٠٠/١ ط بولاق .

(٣) شرح المرادي ١٠١/٣ وانظر التصريح ٩٧/٢ والأشموني
٠٤٢/٢

(عبد الله) ، ومعلوم أن من مواضع حذف المبتدأ جواب الاستفهام
مثلاً مثل له سيبويه . وهذا واضح أيضاً في كلام المبرد عندما
قال : " إنك لما قلت : نعم الرجل ، فكأن معناه ، محمود في الرجال
قلت : زيد ، على التفسير ، كأنه قيل : من هذا محمود ؟ فقلت :
عوزيد " (١) . وهذا ما ذهب إليه جماعة منهم : الجرسي (٢) ،
ونصّ عليه كل من ابن السراج (٣) ، والزجاج (٤) ، وأبي سعيد
السيرافي (٥) ، وأبي عليّ الفارسي (٦) ، والصّيرمي (٧) ، وابن جنّي (٨)
وابن بابشاذ (٩) ، وابن الخشاب (١٠) ، والزّمخشري (١١) ، وابن
يعيش (١٢) ، وغيرهم من وافقهم (١٣) .

-
- (١) المقتضب ١٤١/٢ .
 - (٢) التصريح ٩٧/٢ .
 - (٣) الأصول لابن السراج ١٣١/١ .
 - (٤) إعراب القرآن للزجاج ١٧٣/١ .
 - (٥) شرح الكتاب لأبي سعيد ٢٩/٢ م . مضمور .
 - (٦) الإيضاح العضدي لأبي عليّ الفارسي ٨٧/٢ .
 - (٧) التبصرة والتذكرة للصيرمي ٢٧٥/١ .
 - (٨) اللمع لابن جنّي ص ١٤٠ .
 - (٩) شرح المقدمة المحسبة ٢٨٤/٢ .
 - (١٠) المرتجل لابن الخشاب ص ١٤٣ .
 - (١١) المفصل للزّمخشري ص ٢٧٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ .
 - (١٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٤/٧ .
 - (١٣) انظر أوضح المسالك ٢٨٠/٣ و حاشية الصبان على الأشموني ٣٧/٣ .

بناءً على هذا القول ، تكون الصيغة مؤلفة من جملتين اثنتين ؛
جملة فعلية وهي جملة نعم أو بئس وفاعلها ، وجملة اسمية ، وهي
المؤلفة من المبتدأ المحذوف المقدر ، وخبره المخصوص ، ولا محل
لهاتين الجملتين من الإعراب ، يقول في ذلك ابن بابشاذ :
" ولا موضع لهاتين الجملتين من الإعراب ، ولها فيما تقدم موضع
من الإعراب " (١) ، وقد كانت الصيغة بناءً على القول الأول ، مؤلفة
من جملة واحدة ، وهي الجملة الاسمية المؤلفة من المخصوص المبتدأ ،
وخبره جملة نعم أو بئس وفاعلها ومحلها الرفع .

وهذا القول في إعراب المخصوص مبني على القول بفعلية نعم
وبئس ، ولهذا جاز في إعرابه هذان الوجهان . ويتعين الوجه
الأول أي جعل المخصوص مبتدأ خبره جملة نعم أو بئس ، فيما
إذا تقدم على نعم أو بئس وذلك نحو : عليُّ نعم العالم ، ومحمدٌ
نعم البطل ، فكلٌّ من (علي) ومحمد مبتدأ لا غير ، لتقدمهما
على نعم وبئس ، قال ابن هشام : " وقد يتقدم المخصوص فيتعين جملة
مبتدأ " (٢) . وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى هذين
الوجهين ، في إعراب المخصوص بقوله :

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/٢٨٣ ، وانظر شرح المفصل ٧/١٣٥ .

(٢) أوضح المسالك ٣/٢٨٠ ، وانظر مغني اللبيب ٢/٦١٦ والمقرب
١/٦٩ .

ويذكرُ المخصوصُ بعدُ مبتدأ

(١) أو خبر اسم ليس يبدأ وأبشدا

وزعم جماعة في قول ثالث ، إلى أنه مبتدأ ، وخبره محذوف ، ففي

نحو : نعم الرجل خالدٌ ، يكون إعراب (خالد) مبتدأ ،

والخبر محذوف تقديره : (الممدوح) ، أجاز هذا القول ابن

عصفور بقوله : " أو مبتدأ والخبر محذوف تقديره الممدوح زيد ،

والمذموم زيد " (٢) .

وزعم بعضهم في رابع الأقوال إلى أن المخصوص بدل من

فاعل (نعم وبئس) ، وهذا هو مذهب ابن كيسان (٣) ، وأيده

من المعاصرين الدكتور إبراهيم السامرائي ، ففي نحو : نعم الولد

محمد ، قال : " ومحمد بدل من الولد " (٤) ، ومن رجحه أيضا

عباس حسن حيث يقول : " .. إن هناك رأيا قديما آخر ، أولى

بالاعتبار ، لخلوه من تلك العيوب .. وهو : إعراب المخصوص (بدلا)

(٥)

من الفاعل .. وحبذا الأخذ بهذا الرأي السهل الواضح في تقديرنا " .

(١) الألفية ص ٤٣ .

(٢) المقرَّب ٦٩/١ وانظر مغني اللبيب ٦١٦/٢ وشرح المرادي

١٠٢/٣ وشرح الأشموني ٤٢/٢ وشرح ابن عقيل ١٦٧/٢

والتصريح ٩٧/٢ .

(٣) شرح الأشموني ٤٢/٢ والهمع ٨٧/٢ وحاشية الصبان على

الأشموني ٣٧/٣ والتصريح ٩٧/٢ .

(٤) النحو العربي نقد وبناء ص ١٠٩ .

(٥) النحو الوافي ٣٦٥/٣ .

وذهب جماعة في خامس الأقوال : إلى أنّ المخصوص خبر ،
والمبتدأ هو نعم أو بئس ذاتهما ، على أنّهما اسمان محكيان . أو
العكس بأن يجعل المخصوص هو المبتدأ ، ونعم أو بئس خبر عنه ،
وهذا هو قول من ادعى الاسميّة في نعم وبئس ، قال الأزهري :
” وجوّزوا على القول باسميّتهما أن يكونا مبتدأين ، والمخصوص الخبر
وبالعكس ” (١) .

وفي سادس الأقوال ، ذهب بعضهم : إلى أنه فاعل لنعم وبئس ،
وهذا في حال استتار الفاعل المعرّف بأل ، قال الأشموني : ” وذهب
الكسائي إلى أن الاسم المرغوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم ” (٢) .
وهو ما نسب للفراء أيضا (٣) .

التّرجيح :

والرّاجح في هذه الأقوال هو أوّلها ، وذلك بأن يصرّب المخصوص
مبتدأ ، وخبره جملة نعم أو بئس ، والذي رجّح هذا القول مايلي :

(١) التصريح ٩٧/٢ ، وانظر شرح المرادي ١٠٢/٣ .

(٢) شرح الأشموني ٣٧/٢ .

(٣) المصدر السابق .

أولا : دخول نواسخ الابتداء عليه ، وهذا يضعف جدا رأي من أعربه خبرا ، لأنه لو كان كذلك ، لانتصب عند دخول كان أو إهدى أخواتها عليه (١) ، فقد أجاز النحاة دخول النواسخ عليه ، وفي هذا يقول ابن السراج : " ويدخلون (الظن) و (كان) عليه فيقولون : نعم الرجل كان زيد ترفع زيدا به كان . . . وكذلك : نعم الرجل ظننت زيدا ، تريد : كان زيدُ نعم الرجل ، وظننتُ زيدا نعم الرجل " (٢) .
ومثال دخول النواسخ على المخصوص قول زهير :

يعينا لنعم السّيدان وجدتما

على كلّ حالٍ من سحيلٍ ومّسرم (٣)

حيث جاء المخصوص معمولا للفعل (وجد) في قوله (وجدتما)
أبي (أنتما) .

ومن ذلك أيضا قول الآخر :

إذا أرسلوني عند تحذير حاجةٍ

أمارس فيها كتّ نعم المّمارس (٤)

(١) شرح الكافية للرضي ٣١٤/٢ والتصريح ٩٧/٢ والهمع ٨٧/٢

(٢) الاصول ١٣٩/١

(٣) شرح الكافية للرضي ٣١٥/٢ والسحيل ما يقتل فتلا واحدا . والمبرم

أن يجمع بين نسيجتين ، انظر المساعد على التسهيل لوهة ١٣٩

• مصور •

(٤) المساعد على التسهيل لوهة ١٣٨ م . مصور ، وقد نسب هذا

فقد أدخل (كان) على المخصوص ، وهو الضمير من قوله (كنت) .
ومن ذلك أيضا قول الآخر :

إِنْ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَفْسَمَ أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَةِ (١)

حيث عملت (إِنْ) النَّصْبَ فِي الْمَخْصُوصِ وَهُوَ قَوْلُهُ (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ،
وَكُلُّ هَذَا يَوْءٌ كَدَّ جَعَلَ الْمَخْصُوصَ مُبْتَدَأً لَا غَيْرَ .

ثانيا : سلامة المعنى من اللجوء إلى التقدير ، فأعرا به مبتدأ لا يحتاج

إلى تقدير شسي* ، بخلاف جملة خبرا محذوف المبتدأ أو العكس ،

وما لا يحتاج إلى تقدير ، أولى مما يحتاج إلى تقدير كما هو معروف

عند النحاة ، قال ابن مالك : " والأول أولى (أي جعله مبتدأ) .

لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل " (٢) .

== البيت ليزيد بن الطثرية وهو من الطويل ، ومعناه أن قومه يرسلونه
في حال تعذر الحاجات ، أنظر شرح الأشموني ٤٣/٢ ، وشرح
الشواهد بالحاوية للمعيني ، والذرر اللوامع ١١٥/٢ ، والهمع
٠٨٨/٢

(١) شرح الأشموني ٤٢/٢ ، نسبة المعيني إلى أبي دهيل الجمحي
والبيت من الكامل ، وهو من قصيدة في مدح المغيرة بن عبد الله ،
ومعنى الندى : الكرم والسخاء ، انظر الذرر اللوامع ١١٤/٢ ،
وشرح الشواهد للمعيني بحاشية الأشموني ٤٢/٢ . والهمع ٠٨٧/٢ .
(٢) التصريح للأزهري ٩٧/٢ ، والهمع ٨٧/٢ . والمساعد على التسهيل
لوحة ١٣٩ م . مصور .

ثالثا : جواز حذفه ، مع بقاء المعنى سليما ، وأعرابه خبرا لمبتدأ محذوف ، أو العكس ، يلزم منه حذف الجملة بأكملها ، وهو ما يترتب عليه إبهام في المعنى ، قال ابن يعيش : " لأن المبتدأ قد يحذف كثيرا إذا كان في اللفظ ما يدل عليه ، وأما حذف المبتدأ والخبر جميعا فبعيد " (١) ، وكذلك ذكر أبو حيان أن حذف المبتدأ أسهل لأنه مفرد . قال : " ... حذف المفرد أسهل من حذف الجملة " (٢) . ومما ورد فيه حذف المخصوص قوله تعالى :

" نعم العبد إنه أواب " (٣) ، أي (أيوب) عليه السلام لتقدم ذكره في الآية قبلها . قال ابن هشام : " ويجوز أن تحذفه إذا دلّ عليه دليل " (٤) .

رابعا : وجوب ذكره إذا لم يوجد في الكلام ما يدلّ عليه ، لأنه لا معنى للصيغة بدون المخصوص كما سبق بيانه ، لأن المدح أو الذمّ سبق له ، وحذفه أو حتى إبهامه لا يفي بالفرض ، وهذا مما يبعد جدا القول إنه بدل من فاعل نعم وبئس ، إذ لو كان بدلا لما لزم ذكره (٥) هذا اللزوم ، ومصروف أن التابع فضلا في الكلام .

(١) شرح المفصل ١٣٦/٧ .

(٢) البحر المحيط ٣٩٣/٢ .

(٣) الآية ٤٤ : ص

(٤) شرح قطر الندى ص ٢٦٠ (٥) شرح الأشموني ٤٢/٢ .

خامسا : اختصاصه ، وهذا يؤيد أنه مبتدأ ، ويبعد جدا أن يكون فاعلا لنعم وبئس كما ذهب بعضهم (١) ، أو بدلا من الفاعل ، ذلك لأن الفاعل هنا لا بد من أن يكون جنسا والمخصوص بخلاف ذلك ، وأما البدل ، فلا مكان وقوعه موقع المبدل منه إذا حذف ، يقول سيبويه : " ذ (عبدالله) ليس من نعم في شيء " . و (الرجل) هو (عبدالله) ولكنه منفصل عنه كأنفصال الأخ منه إذا قلت : عبدالله ذهب أخوه ، فهذا تقديره ، وليس معناه كمنه (٢) . وقد نفى المراد أيضا أن يكون المخصوص بدلا من الفاعل لأنه لا يجوز أن يقع موقعه ، قال : " فإن زعم زاعم أن قولك : نعم الرجل زيد ، إنما (زيد) بدل من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك مررت بأخيك زيد ، وجاءني الرجل عبدالله ، قيل له : إن قولك : جاءني الرجل عبدالله ، إنما تقديره إذا طرحت الرجل ، جاءني عبدالله ، فقل : نعم زيد ، لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع ، وهذا محال ، لأن (الرجل) ليس يقصد به إلى واحد بعينه كما

(١) الهمع ٨٧/٢ ، وشرح الأشموني ٤٢/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠١/١ ط بولاق .

تقول : جاءني الرَّجُل ، أي : جاءني الرَّجُل الذي تعرف .
وإنما هو واحد من الرَّجال غير معهود ، تريد به هذا الجنس (١)
و هذا ما نصَّ عليه ابن السَّراج أيضا (٢) . لهذا فالأرجح أن يصرب
المخصوص مبتدأ خبره جملة نعم أو بئس .

(١) الكتاب ٣٠١/١ طبولاق .

(٢) الأُصول لابن السَّراج ١٣٣/١ .

الفصل الثاني

الصيغتان : هَذَا وَا هَذَا

المبحث الأول : الفعل (هَبَّ) من هَبَّأ .

المبحث الثاني : اسم الإشارة (ذَا) من هَذَا .

المبحث الثالث : المخصوص بالمدح والذمّ .

*

الفصل الثامن

الصِّفَتَانِ : (حَبَّذَا) و (لَاهَبَّذَا)

دالتهما على المدح والذم واستعمالتهما :

تستعمل (حَبَّذَا) : للمدح ، وهي تفيد المدح مع زيادة تقريب المدوح من القلب ، يقول في ذلك ابن جنِّي : " اعلم أنّ حَبَّذَا معناها المدح ، وتقريب المذكور بعدها من القلب " (١) ، وهي تتألف مسن جزأين : " حَبَّ " ، وهو الدالّ على المدح والمحبة ، و (ذَا) ، وهو المفيد لمعنى قرب المدوح من القلب ، لانه اسم إشارة للقريب (٢) . يقال في مدح عليّ مثلاً : حَبَّذَا عليّ .

وتستعمل (لَاهَبَّذَا) : للذم ، وهي تفيد الذمّ مع زيادة بعد المذموم من القلب . فهي على عكس (حَبَّذَا) ، وقد استغيد عنها الذمّ بإدخال الحرف (لا) النافية ، على (حَبَّذَا) ، قال الرّضّيّ : " وإذا دخل (لا) على (حَبَّذَا) وافق (بئس) معنى " (٣) .

(١) اللّمع ص ١٤٢ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٠٤ .

(٢) شرح الأشموني ٢/٤٥ وحاشية الصّبان على الأشموني ٣/٤٠ .

(٣) شرح الكافية ٢/٣١٨ ، وانظر شرح الأشموني ٢/٤٥ ، والجمع

وإلى ذلك أشار ابن مالك في الألفية بقوله :

ومثلُ نعمٍ حمّذا الفاعلُ ذا

وإن تُردَّ ذمًّا فقلَّ لا حمّذا (١)

ومن أمثلة استعمالها للمدح والذم ، قول الشاعر :

ألا حمّذا أهلُ المَلأ غيرُ أنّه

إذا ذُكِرَتْ مَيَّ فلا حمّذا هيا (٢)

حيث استعمل (حمّذا) في صدر البيت للمدح ، كما استعمل (لا حمّذا) في المعجز للذم .

ومثل ذلك قول الآخر :

ألا حمّذا عاذري في الهوى

ولا حمّذا الجاهلُ المـازل (٣)

(١) الألفية ص ٤٣ .

(٢) الأشموني ٤٥/٢ ، نسبه العيني إلى كثره أم شملة بن برد ، ونسبه الشنقيطي إلى ذي الرمة وهو في ديوانه ص ٦٧٥ ، والبيت من الطويل ، ومسيّ : ترخيم مية ، أنظر شرح الشواهد للعيني بحاشية الأشموني . والدّرر اللوامع ١١٧/٢ والهمع ٨٩/٢ وشرح الحفاسة للمرزوقي ص ١٥٤٢ .

(٣) أوضح المسالك ٢٨٣/٣ ، لم ينسب لقائل ، وهو من التقارب ، انظر الهمع ٨٩/٢ والدّرر اللوامع ١١٧/٢ .

فقد استعمل فيه (حَبَّاء) للمدح في صدر البيت ، (و
لا حَبَّاء) ، للذم في المعجز .
أجزاء الصيغتين ، حَبَّاء ولا حَبَّاء :

تتألف هاتان الصيغتان من ثلاثة أجزاء ، هي :

أولا : (حَبَّ) ، وهو الفعل الدال على معنى المدح ، وعلى
معنى الذم ، بإدخال (لا) النافية عليه .

ثانيا : (ناء) ، وهو اسم إشارة للقريب .

ثالثا : (المخصوص) ، وهو الاسم المرفوع بعدها والمراد

بالمدح أو الذم ، وقد يرتفع بحَبَّاء اسم معرف بأل فيقال : حَبَّاء
الرجل خالدٌ ، كما أنه قد تنتصب بعدها النكرة كما في نحو : حَبَّاء
رجلا خالدٌ ، وسنتحدث عن كل ذلك بالتفصيل في موضعه .

ونظرا لتطابق هاتين الصيغتين (حَبَّاء) و (لا حَبَّاء) فيما

يتعلق بالأحكام المختلفة التي تخصهما فسوف يكون الحديث في هذا

الباب عن (حَبَّاء) ، مراداً به أيضا (لا حَبَّاء) ، لأنه لا فرق أبداً

بينهما ، من حيث الأحكام النحويّة .

المبحث الأول

الفعل (حَبَّ) من (حَبَّذا)

سألة : آراء النحاة في تصريفه :

للنحاة في تصريف الفعل (حَبَّ) ثلاثة أقوال :

- الأول : أنه من (حَبَّبَ) - بضم العين - ، وهو قول الفراء (١) ،
وابن جنِّي (٢) ، وابن بابشاذ (٣) ، وابن مالك (٤) ، والسيوطي (٥) .
الثاني : أنه من (حَبَّبَ) - يفتح العين - ، وهو قول ابن
بميش (٦) ، وابن عقيل (٧) .
الثالث : أنه من (حَبَّبَ) - بكسر العين - ، وهو قول الرضي (٨)
والصاغاني (٩) .

- (١) شرح الفصل لابن بميش ١٣٨/٧ وشرح شواهد الشافعية للبيضاوي
ص ٣٨ ولسان العرب لابن منظور مادة (حَبَّ) وتهذيب
اللغة للأزهري باب (حَبَّ) ٨/٤ .
(٢) اللمع لابن جنِّي ص ١٤٢ .
(٣) شرح المقدمة المحسية ٣٨٤/٢ .
(٤) التسهيل ص ١٢٩ .
(٥) الهمع ٨٨/٢ .
(٦) شرح الفصّل ١٤١/٧ .
(٧) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . م صور
(٨) شرح الشافعية للرّضي ٧٧/١ فما بعدها .
(٩) شرح شواهد الشافعية للبيضاوي ص ٣٨ .

التوضيح :

اختلف للنحاة في بناء الفعل (حَبَّ) ، من (حَبَّأ) ، وهو
العفيد بمعنى المدح ، والدَّال على الحَبِّ للمدح . حيث ذهب
بعضهم في القول الأوَّل ، إلى أن أصله على (حَبَّبَ) - بفتح الأوَّل
وضمَّ الثاني - قال في شرح المفصل : * وقد ذهب الفراء إلى أن (حَبَّ) ،
أصله (حَبَّبَ) ، على وزن (فَعَّلَ) ، مضموم العين كـ كَرَّمَ (١) .
ومثل هذا أيضا ما ذكره ابن جنِّي بقوله : * وحقيقة القول أن الأصل
فيها (حَبَّبَ) ، كـ كَرَّمَ ، فأسكت الباء ، وأدغمت في الثانية (٢) ،
ونصَّ عليه أيضا ، كلُّ من ابن بابشاذ (٣) ، وابن مالك (٤) .
وقد استدللَّ هؤلاء على رأيهم ، بأنَّهم سمعوا عن العرب قولهم
(حبيب) ، * وفصيل بابه (فَعَّلَ) ، كـ كَظَرِيف من ظُرْف ، وكرِيم من
كَرَّمَ (٥) . كما استدلُّوا أيضا بقولهم : * حَبَّبَتْ * - بضم الباء الأوَّل
وإسكان الثانية - كما استدلُّوا على ذلك ، بأنَّ قالوا : إِنْ * فَعَّلَ * يَكْرُ
استعماله في هذا الباب (٦) .

(١) شرح المفصل لابن يميث ١٣٨/٧ ، وانظر اللسان مادة (حَبَّ)

(٢) اللمع ص ١٤٢ .

(٣) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٨٤/٢

(٤) التسهيل ص ١٢٩

(٥) شرح المفصل لابن يميث ١٣٨/٧ .

(٦) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٨٤/٢ .

وزهب بعضهم في القول الثاني إلى أن أصل (حَبَّ) ، من

(حَبَّذا) ، هو (حَبَّبا) - بفتح العين - ثم نُقِلَ إلى (فَعَلَ)

وأدغم الحرفان ، يقول ابن يعيش : " فأما (حَبَّبت) فتمتد في الأصل ،

ووزنه (فَعَلَ) بفتح العين ... فإذا أريد به المدح نُقِلَ إلى (فَعَلَ)^(١)

وإلى مثل هذا أشار ابن عقيل بقوله : " تقول العرب حَبَّبتُ زيدا ، وهو

أقلُّ من (أَحَبَّبتُ) ، تحوَّل إلى (فَعَلَ) بضم الباء فأدغم كغيره من

الثلاثي الضعف كشدَّ وشدَّ^(٢) .

وزهب بعضهم في القول الثالث : إلى أن أصل (حَبَّ) ، هو

(حَبَّبا) - بالكسر على وزن (فَعَلَ) ، قال الرضِّي : " والأصل

(حَبَّبتُ) بالكسر أي صرت حبيبا^(٣) . " واه قال الصَّاعاني^(٤) .

الترجيح :

الراجح : هو رأي من ذهب إلى أن أصل (حَبَّ) من (حَبَّذا)

هو : (حَبَّبا) - بفتح الباء - ، ثم نُقِلَ إلى (فَعَلَ) بضم العين ،

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٧ فاعبدها .

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور وانظر شرح شواهد

الشافية للبيدادي ص ١٥ .

(٣) شرح الشافية للرضي ٧٧/١ .

(٤) شرح شواهد الشافية للبيدادي ص ٣٨ .

لانشاء الممدوح ، فصار (حُب) ، ومعنى (حُب) صار محبوبا ،
ثم أدغم الحرفان المتماثلان الميم واللام ، ووضع فوقهما شدة ، وبدل
على ذلك ما يلي :

١ - تمدي الفعل (حَبَّ) إلى المفعول ، وهذا يدل
على أنه من (فَعَلَ) - بالفتح ، وليس من (فَعُلَّ) بالضم ولا من
(فَعِلَّ) بالكسر ، لأنه لو كان على (فَعُلَّ) كما ذهب البعض ،
لما تعدى ، لأن (فَعُلَّ) لازم دائما ، يقول ابن الحاجب : " وفعل
لأفعال الطباع ... فمن ثمة كان لازما " (١) . وأيضا فإنه لو كان
على (فَعِلَّ) بالكسر لما صحّت تمديته في الغالب ، قال الرضي :
" اعلم أن (فَعِلَّ) لازمه أكثر من تمديده " (٢) . ومثال إتيان
(حَبَّ) تمديدا لغيره ، قول الشاعر :

فوالله لولا تتره ما حَبَّبْتُهُ

ولو كان من عَمِيدٍ وَمِشْرِقٍ (٣)

حيث عدّى الفعل (حَبَّبَ) إلى الضمير الهاء من قوله (حَبَّبْتُهُ) ،
ما يدلّ على أنه من (فَعَلَ) بالفتح .

(١) شرح الشافية للرضي ٢٤/١

(٢) المصدر السابق .

(٣) شرح المفصل لابن يعميش ١٣٨/٧ ، البيت لفيلان بن شجاع
من الطويل انظر الخزانة ١٢٢/٤ والخصائص ٢٢٠/٢ ، وله رواية
أخرى وهي : (ولا كان أدنى من عميد ومشرق) انظر تهذيب اللغة للزهري
(حَبَّبَ) ١/٤١٤

٢ - سلامة القول من الاعتراض ومن المخالفات النحوية ، أتا قولهم : **إِنَّ** (حبيب) ، **على** (فعيل) ، فلمس فيه دليل على أنه من (**فَعَّلَ**) بالضم ، كـ (**ظُرِفَ**) ، لأنَّ (**فَعِيل**) هنا بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل ، قال ابن يعيش : " فحبيب ومحبوب واحد ، فهو كجريح وقتيل ، بمعنى مجروح ومقتول " (١) .

*

اللُّفَّةُ فِي (حَبِّذَا) :

ذكر النحويون لـ (**حَبِّذَا**) لفتين ، الأولى : بفتح الحاء وهي المصروفة ، والثانية : بضم الحاء . قال الزمخشري : " وفيه لفتان فتح الحاء وضمها " (٢) ، والصحيح أنه لا توجد فيها غير لفة واحدة وهي بفتح الحاء ، أما اللفة الأخرى المشار إليها فهي تخص الصيغة الأخرى (**حَبَّ**) ، وليس (**حَبِّذَا**) كما سيأتي بيانه . وفي ذلك يقول ابن يعيش : " فأما إذا ركبت مع (**ذَا**) فإن الحاء لا تكون إلا مفتوحة لأنه لما أسند إلى (**ذَا**) ولزم المعنى جرى جرى الـ **أ** مثال " (٣) .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٧ .

(٢) المفصل ص ٢٧٥ ، وشرح المفصل ١٣٨/٧ وانظر اللمع لابن جني ص ١٤٢ .

(٣) شرح المفصل ١٤١/٧ ، وانظر أوضح المسالك ٢٨٦/٣ .

جمود (حبذا) :

(حَبَّ) من (حبذا) من الأفعال الجامدة في اللفظة ،
والأصل فيه عدم الجمود ، لأنه قد سُمِعَ منه اسم الفاعل والمفعول ، ولكن
عندما رُكِّبَ مع (ذا) ، بقصد إنشائها المدح ، منع التصرف ، لذا فلا
يصح أن يقال فيه (حَبَّذَهُ) (وَحَبَّبْذَهُ) (وَحَبَّبْذُهُ) وغير ذلك .
من المشتقات . قال ابن يمين : " وقالوا في المفعول : (محبوب) .
وقلَّ (حابَّ) ، وكثر (مُحَبَّب) في اسم الفاعل . . . ولما نُقِلَ إلى
(فَعَل) لأجل المدح والمبالغة ، كما قالوا : قَضَى الرَّجُلُ ، وَرَمَوْهُ .
منع التصرف لمضارعه بما فيه من المبالغة والمدح ، باب التعجب ونعم
وبئس (١) .

إذن فالجمود طاري على (حَبَّ) ، وذلك لأنه خصص لمعنى
إنشائي وهو المدح والذم ، والذي لا يختص بوقت معين من الأوقات .

مسألة : أقوال النحاة في حقيقة (حبذا) وأعرابها :

للنحاة في (حبذا) ثلاثة أقوال هي :

الأول : أنها مكونة من فعل وفاعل ، وهو قول الخليل (٢) ،

(١) شرح المفصل ١٣٩/٧ ، وانظر شرح الكافية للرضي ٢/٣١٨ .

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور .

وسيمويه (١) ، وابن كيسان (٢) ، وابن درستويه (٣) ، وأبي علي الفارسي (٤) ،
وابن جنّي (٥) ، وابن بابشاذ (٦) ، وابن خروف (٧) ، وابن مالك (٨) ،
وأبي حيان (٩) ، وغيرهم (١٠) .

الثاني : أنها مركّبة ، والمركّب اسم في موضع رفع على الابتداء ،
أو على الخبرية ، وهو قول المبرد (١١) ، وابن السراج (١٢) ، وأبي سعيد
السّيرافي (١٣) ، وابن عصفور (١٤) .

الثالث : أنها مركّبة ، والمركّب فعل ، فاعله الاسم الواقع بعده ،

-
- (١) شرح المرادي ١٠٩/٣ ، وشرح الأشموني ٤٥/٢ وأوضح المسالك ٢٨٤/٣
 - (٢) التصريح ٩٩/٢
 - (٣) نفس المصدر السابق .
 - (٤) الساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور ، وشرح ابن عقيل ١٧٠/٢
 - (٥) اللّمع لابن جنّي ص ١٤٢
 - (٦) شرح المقدّمة المحسية لابن بابشاذ ٣٨٣/٢
 - (٧) شرح المرادي ١٠٩/٣ وشرح الأشموني ٤٥/٢
 - (٨) الألفيّة ص ٤٣ والتسهيل ص ١٢٩
 - (٩) منبج السالك ص ٤٠٢ فاعلها
 - (١٠) أنظر القواعد الأساسية ص ٣٢٥ وقواعد اللغة العربية ص ٢٨٢
 - (١١) المقتضب ١٤٥/٢
 - (١٢) الأصول لابن السراج ١٣٥/١
 - (١٣) شرح الكتاب لأبي سعيد ٣٠/٢ م . مصور .
 - (١٤) المقرّب لابن عصفور ٧٠/١

وهو قول الأُخفش (١) ، وأبي بكر الزبيدي (٢) ، وخطاب الماردي (٣) ودررود (٤) ، والرهسي (٥) ، وأبده من المعاصرين أحمد الجوارى (٦)

التوضيح :

لم يختلف النحاة في أن (حَب) ، من (حَيْذا) فعل ، وإن كانوا قد اختلفوا في وزن هذا الفعل كما سبق أن رأينا ذلك أثناء الحديث عن تصريفه . ولكنّ خلافاً وقع بينهم في الفعل (حَب) بمد اتصاله بـ (نا) ، بقصد إنشاء المدح ، فتعددت فيه آراؤهم . حيث ذهب جماعة في أول الأقوال ، إلى أن (حَب) : فعل ماضٍ منيّ على الفتح ، كما كان قبل اتصاله باسم الإشارة (نا) ، والفاعل هو اسم الإشارة ، وموضعه الرفع ، وهذا هو أشهر الآراء فيها ، وبه قال سيبويه ، والخليل على الصحيح ، قال في الكتاب : * وزعم الخليل أن (حَيْذا) بمنزلة (حَب الشيء) ، ولكن (نا) و (حَب) بمنزلة كلمة واحدة ، نحو (لولا) ، وهو اسم مرفوع ، كما تقول : يا ابن عمّ

(١) شرح المرادي ١٠٩/٣ والتصريح ١٠٠/٢ .

(٢) الواضح للزبيدي ص ٨٦ .

(٣) التصريح ١٠٠/٢ .

(٤) الهمع ٨٨/٢ وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢ .

(٥) شرح الكافية للرضي ٣١٩/٢ .

(٦) نحو القرآن لأحمد عبدالستار الجوارى ص ٩٥ .

و (المم) مجرور . ألا ترى أنك تقول للموٓث : (حبذا) . ولا تقول
(حبذة) ، لأنه صار مع (حب) على ما ذكرت لك* (١) . وقد أشار
سيبويه إلى أن الفعل والفاعل هنا ملازمان لبعضهما كالكمة الواحدة
فلا يتصرف فيهما . ومن نص على هذا ، ابن جنى بقوله : * وحقيقة
القول أن الأصل فيها (حب) ، ك (كرم) . . . و (ذا) مرفوع
بفعله* (٢) ، وأوضح ابن بابشاذ رأيه فيها أيضا بقوله : * ففاعلها
(ذا) الذي هو اسم الإشارة ، وقد جعل مع (حب) كالشيء الواحد (٣)
وقد أكد ابن مالك على أن هذه الصيغة ، باقية على الأصل ، ولم يحدث
لها تحوّل إلى الاسمى ، يقول : * وليس هذا التركيب مزيلا فعملية (حب)
. . . ولا اسمية (ذا)* (٤) . ومن قال بهذا ابن كيسان (٥) ، وابن
درستويه (٦) ، وقيل أبو علي الفارسي (٧) ، وابن خروف (٨) ، وابن برهان (٩)

-
- (١) الكتاب ٣٠٢/١ ط بولاق .
 - (٢) اللع ص ١٤٢
 - (٣) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٣/٢ .
 - (٤) التسهيل ص ١٢٩ .
 - (٥) التصريح ٩٩/٢ .
 - (٦) نفس المصدر السابق .
 - (٧) شرح ابن عقيل ١٢٠/٢ .
 - (٨) شرح الأشموني ٤٥/٢ .
 - (٩) شرح ابن عقيل ١٢٠/٢ والتصريح ٩٩/٢

وزهب بعضهم في ثاني الأقوال ، إلى أن (هَذَا) بحثابة
كلمة واحدة ، أصبحت كلها اسما ، وذلك بتفليب الاسم على الفعل ،
وأعربوا هذه الكلمة ، مبتدأ خبره المخصوص بعده (١) ، ففي نحو :
هَذَا عَلِيٌّ ، تكون (هَذَا) : اسم مبتدأ في محل رفع ، و (عَلِيٌّ)
خبره . قال المبرد : " وَأَمَّا (هَذَا) فَإِنَّمَا كَانَتْ فِي الْأَصْلِ : هَذَا
الشَّيْءُ ، لِأَنَّ (ذَا) اسْمٌ مَبْهُمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِنَّمَا هُوَ : حَبَّ
هَذَا . مثل قولك أَكْرَمُ هَذَا . ثم جعلت (حَبَّ) و (ذَا) اسما
واحدا ، فصار مبتدأ (٢) . فهو " وَأِنْ كَانُوا يَقْرُونَ بِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ
مَوْءَلَفَةٌ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَخْلَبُونَ الْأِسْمَ عَلَى الْفِعْلِ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا ،
قال ابوسعيد السِّيرافي : " وَجَعَلَا جَعِيمَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ يَقَعُ مَوْسِعٌ
اسْمٌ مَبْتَدَأٌ ، فَإِذَا قِيلَ : هَذَا زَيْدٌ ، وَكَأَنَّهُ قَالَ : الْمَحْمُودُ زَيْدٌ ،
وَإِذَا قَالَ : هَذَا الزَّيْدَانُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : الْمَحْمُودَانُ الزَّيْدَانُ " (٣) .
ونصّ ذلك ابن عصفور ، فجعل المركب اسما مبتدأ ، بقوله : " فَجَعَلَا بِمَنْزِلَةِ
اسْمٍ وَاحِدٍ وَحُكْمٍ لِهَيْمَا بِحُكْمِ الْأَسْمَاءِ ، فَإِذَا قِيلَ : هَذَا زَيْدٌ ، فَهَذَا :
مَبْتَدَأٌ " (٤) . ونصّ عليه أيضا ابن السراج (٥) . وقد نسب بعضهم

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢٨٣/٢

(٢) المقتضب ١٤٥/٢

(٣) شرح الكتاب ٣٠/٢ م. مصور .

(٤) المقرّب ٧٠/١

(٥) الأصول لابن السراج ١٣٥/١

هذا القول إلى سيبويه والخليل ، وهذا غير وارد كما يظهر ، قال
ابن عقيل : " ونسبه ابن هشام اللّخمي وابن أبي الربيع وغيرهما إلى
الخليل وسيبويه " (١) . وقد ردّ ابن خروف نسبة هذا لسيبويه
بقوله : " وأخطأ عليه من زعم غير ذلك " (٢) ، والذي جعلهم ينسبون
له هذا القول هو قوله فيما سبق " ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة " (٣)
ولا يدلّ هذا على القول باسميتهما ، لأن مراده من قول (كلمة
واحدة) هو منع فصل جزأيهما بفواصل ، كما تمنع من ذلك الفصل الكلمة
الواحدة ، يؤيد هذا تشبيهه لها بقوله بعد ذلك : " كما تقول :
يا ابن عمّ فالعمّ مجرور " ، فقوله (ابن عمّ) كالكلمة الواحدة أي في
امتناع فصل المضاف عن المضاف إليه ، وأن هذا التركيب لا يخرج هذه
الكلمة عن أصلها ، وكذلك (حبذا) ، وهذا هو رأي سيبويه كما سبق
بيانه في أول الأُقوال ، وليس ما نسب إليه من القول بالإسمية .
وقد استدللّ أصحاب هذا القول على أن (حبذا) كلمة واحدة
بما يلي :

-
- (١) الساعد على التسهيل لوحة ٤٠ م . م . صور وانظر شرح المرادي
١٠٩/٣ والأشعوني ٤٥/٢ .
(٢) الهمع ٨٨/٢ وانظر شرح المفصل لابن يعقوب ١٤٠/٧ .
(٣) الكتاب ٣٠٢/١ ط بولاق .

أ - عدم الفصل بين (حَبَّ) ، و (ذَا) بفواصل ، فلا يقال :

حَبَّ فِي الدَّارِ ذَا . . . وَلَا حَبَّ أَسْ ذَا . . . مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا

كلمة واحدة (١) .

ب - التزام الأفراد والتذكير في (ذَا) مع جميع الأسماء الواقعة

بعده ، قال الأشموني : * إِنَّمَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعِذَارِ عَنْ عَدَمِ الْمِطَابَقَةِ

عَلَى قَوْلٍ مِنْ جَعَلَ (ذَا) فاعلاً ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِالْتَرَكِيبِ فَلَا * (٢) .

وقد جاء اسم الإشارة مفرداً مذكراً في قوله :

يَا حَيْذَا الْقَمْرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجُ

وَطَرَّقَ مَثَلُ مَلَأَ النَّسَّاجُ (٣)

ورب حيث اسم الإشارة (ذَا) ، مذكراً مع أن المخصوص فيه مؤنث بعده ،

وهو قوله (القمراء) ، وهذا في رأيهم دليل على أن (حَيْذَا) كلمة

واحدة اسم ، ولو كان (ذَا) فاعلاً للفعل (حَبَّ) كما قال أصحاب

الرأي الأول ، لجاء اسم الإشارة مؤنثاً مع المؤنث بعده ، ولقيل فيه

(حَيْذَا الْقَمْرَاءُ) .

(١) البمع ٨٨/٢ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٧

(٢) شرح الأشموني ٤٦/٢ وانظر شرح المرادي ١١١/٣

(٣) اللمع لابن جني ص ١٤٣ السَّاجُ : السَّاجِي أَي السَّاكِنُ ،
الملاءة: الثوب . وقد نسب هذا البيت لأحد الحارثيين ، انظر

شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٧ فابعد ها .

ومثل هذا قوله :

وهِبْنَا نَفْحَكَ مِنْ بَيَانِسَةٍ

تأتيك من قبل الرِّبَانِ أَحْيَانًا (١)

حيث أفرد اسم الإشارة (ذا) ، وذكره مع الموصوت المجموع وهو

قوله (نفحات) .

واستدلوا أيضا على اسمية المركب بما يلي :

أ - قوّة الاسم وشرفه ، فالاسم عندهم أقوى من الفعل ،

ولذلك غلب عليه ، قال ابن يعيش : " فلما صار (حيدا) في الحكم

كلمة واحدة غلب عليها بعضهم جانب الاسم واعتقدوا أنه اسم . . فإن

قيل ولم غلب هو لا معنى الاسم فيه ؟ قيل : لأن الاسم أقوى من

الفعل ، والفعل أضعف ، فلما ركبنا وجعلنا شيئا واحدا ، غلب جانب

الاسم لقوته ، ووضّف الفعل (٢) .

ب - استقلال الكلام بالاسم ، قال في التصريح : " إن الاسم

يستقلّ به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا (٣) .

(١) الهمع ٨٨/٢ البيت لجبرير من قصيدة في هجاء الأخطل من

البيسيط ، والربان : جبل معروف ، انظر الدرر اللوامع ١١٥/٢ ،

والديوان ص ٤٩٣ والمقرب ٧٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش

٠١٤٠/٧

(٢) شرح المفصل ١٤٠/٧ وانظر شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢

(٣) التصريح ١٠٠/٢

ج - كثرة نداء " (حَبِّدَا) يدلّ على اسميّتها ، قال ابن عصفور :
" وكثيراً يدخلهم حرف النداء على (حَبِّدَا) ممّا يدلّ على أنّها اسم ،
ولذلك لم يستوحشوا من مباشرة حرف النداء لها كما استوحشوا من مباشرة
الفعل " (١) . ومثال دخول حرف النداء على حَبِّدَا قوله :
يا حَبِّدَا جَبَلُ الرِّبَّانِ مِنْ جَبَلِ البيت . . (٢) .
حيث دخل حرف النداء (يا) على (حَبِّدَا) في الشاهد ، وهذا
دليل عندهم على اسميته ، لأنّ الأفعال لا تنادي عند الجمع .
ومثله قول الآخر :

يا حَبِّدَا الْقَمْرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجِ . . . البيت . . (٣)
والشاهد فيه مثل الذي في سابقه .

وقد اعترض النحويون على هذا القول أي على اسمية (حَبِّدَا) ،
بمعدّة اعتراضات هي :

أولاً : مخالفة المبتدأ الذي هو (حَبِّدَا) ، للخبر ، وهو الاسم
الذي بعدها ، وذلك من جهة التزام (نَا) حالة واحدة مع جميع
الأسماء (٤) . والمبتدأ يكون في المادة موافقاً للخبر في التذكير

(١) العَرَبُ ١/٧٠ .

(٢) مرّ البيت في ص (٤٤٨) من البحث .

(٣) شرح الفَصَل لابن يميث ٧/١٤٠ ، مرّ البيت في ص (٤٤٩) من البحث .

(٤) انظر التصريح ٢/١٠٠ .

والتأنيث والتثنية والجمع .

ثانيا : لزوم تمييز المخصوص ، ولو كانت (حَيْدًا) اسما لما

صحّ تمييز المخصوص وهو غير مهم (١) ، كما في نحو قوله :

أَلَا حَيْدًا قَوْمًا سَلِيمًا فَانْهَسْم

وَفَوًّا إِنْ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ (٢)

حيث ورد التمييز وهو قوله (قوما) صاحبيا (لحَيْدًا) ، وهذا يناقض

القول باسمية المركب لأنه يلزم فيه جعل التمييز للمخصوص والمخصوص

ظاهر غير مهم ، والأُصوب في هذه الحالة جعله لـ (نَا) لأنه مهم

كما هو على رأي مدعي الفعلية . ومثل هذا الشاهد قول الآخر :

حَيْدًا الصَّبْرُ شَيْمَةٌ لَأَسْرِيٍّ

رَامَ مَارَاةً مَوْلَعٍ بِالْمَعَالِي (٣)

ويقال فيه ما قيل في سابقه .

ثالثا : أنه لا دليل على تحوّل الفعل اسماً أو على اندماج الفعل

والاسم معا ، قال ابن عقيل : " وَرَدَّ بَأَنَّ فِيهِ دَعْوَى خُرُوجِ الشَّيْءِ عَمَّا اسْتَقَرَّ

له بغير دليل " (٤) .

(١) انظر التصريح ١٠٠/٢

(٢) حاشية يس على التصريح للأزهري ١٠٠/٢ ، والبيت من الطويل

لم يذكر قائله ، انظر الهمع ٨٩/٢ ، والتدريج اللوامع ١١٧/٢ .

(٣) حاشية يس على التصريح ١٠٠/٢ ، البيت من الخفيف لم يذكر قائله

انظر الهمع ٨٩/٢

(٤) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور .

رابعاً : عدم تكرار (لا) في (لا حَيْدَا) عند المطف عليها

فلا يقال : لا حَيْدَا مُحَمَّدٌ وَلَا خَالِدٌ ، فلو كانت (حَيْدَا) اسماً

للزم تكرار (لا) النافية المهبطة ، كما ذكر النحاة ، إلا العاطلة ،

وحينئذ يلزم من ذلك أن تكون (لا) قد عملت في معرفة وهي لا تعمل إلا في

النكرة ، قال الصَّبَّانُ : " إِنْ (حَيْدَا) لَوْ كَانَ اسماً لَوَجِبَ تَكَرُّرُ (لا)

إِنْ أَهْمَلْتَ (لا) نَحْوُ : لَا حَيْدَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرٌو . وَعَمَلُ (لا) فِي مَعْرِفَةِ

إِنْ أَعْمَلْتَ عَمَلُ (إِنْ) أَوْ (لَيْسَ) " (١) .

خامساً : وُورِدَ الاستدلالُ بالنداء ، على الأسمية في (حَيْدَا) ،

بالقول : إِنْ حَرَفَ النَّدَاءُ قَدْ دَخَلَ عَلَى مَا لَا يَشْكُ فِي فِعْلِيَّتِهِ أَكْثَرَ مِنْ

دَخُولِهِ عَلَى (حَيْدَا) ، مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

" أَلَا يَا أَسْجُدُوا " (٢) ، (بِتَخْفِيفِ اللَّامِ وَيَقِفُ " أَلَا يَا " ، وَيَسْتَدِي " أَسْجُدُوا "

عَلَى الْأَمْرِ أَيْ : أَلَا يَا أَيُّهَا النَّاسُ اسْجُدُوا) (٣) . وَقَالُوا : إِنْ أَلِيَاءُ فِي

مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ لِلتَّنْبِيهِ وَلَيْسَتْ لِلنِّدَاءِ ، أَوْ أَنَّ الْمُنَادِيَ مَقْدَّرٌ مَحذُوفٌ (٤) .

(١) حاشية الصَّبَّانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ٤٠ / ٣ .

(٢) الْآيَةُ ٢٥ : النَّسْلِ

(٣) التفسير في القراءات السبع ص ١٦٧ .

(٤) انظر المساعد على التسهيل لوحه ١٤٠ م . مصور .

وذهب جماعة في ثالث الأقوال، إلى أنّ (حبذا) مركبة، والمركب كله (فعل)، قال أبو بكر الزبيدي: "وأما (حبذا) فمعناها المدح، وأصلها: حبّ ذا الشيء، حبّ: فعل ماضٍ، وذا: اسم المشار إليه، ثم كثر استعمالها حتى صار (حبّ) و (ذا) كلمة واحدة، وصارت (ذا) كالها من (ضرب) فارتفع ما بعدها من الأسماء بها، تقول: حبذا عبد الله، ذ (عبد الله) رفع بـ (حبذا) (١) وبهذا قال الأخفش أيضا. جاء في شرح الألفية قوله: "إن التركيب أزال اسمية (ذا) فصار مع حبّ فعلا فاعله المخصوص، وإليه ذهب قوم منهم الأخفش" (٢).

واستدل هؤلاء على فعلية المركب بعدة أمور منها:
أولا: أن الفعل أولى بالتغليب من الاسم، لأنه يعمل فيه الرفع، وفي هذا يقول ابن بابشاذ: "ومن أصحابنا من غلب عليها حكم الفعلية لأنّ (حبّ) عمل في (ذا) الرفع كما يعمل كلّ فعل في فاعله" (٣).

ثانيا: الابتداء به، فهو أولى بالتغليب لهذا السبب، قال

(١) الواضح للزبيدي ص ٨٦
(٢) شرح المرادي ١٠٩/٣
(٣) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٤/٢

الرضي : " وقال بعضهم بل التركيب أوال اسمية (ذ ا) ، لأن الفعل هو المقسم فالغلبة له وصار الفاعل كعض حروف الفعل " (١) .

ثالثا : كثرة حروف الفعل ، ولهذا فهو أولى بالتغليب من الاسم (٢) .

رابعا : سلامة التركيب من مخالفة القواعد النحوية ، فالفعل

لا يشترط فيه موافقة الفاعل بعده بخلاف الاسم إذ يشترط فيه موافقة الخبر ، قال في التصريح : " وسلامة مدغيبها - (أي الفعلية) - مما لزم مدعي الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والخبر عنه ومن تميز ما ليس بهم وهو المدوح " (٣) .

خامسا : نجى المضارع منه ، قال ابن يعيش : " وبدل على ذلك أنهم صرفوه فقالوا : لا يحبذ " (٤) .

سادسا : وجود ما يشبه ذلك في اللفظة العربية حيث تحولت

الأفعال إلى الحروف كما في خلا وعدا وحاشا ، قال احمد عبد الستار

الجواري : " وليس هذا التركيب بدعا في العربية ولا هو بالفريب

(١) شرح الكافية ٣١٨ / ٢ وانظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤١ / ٧ .

(٢) التصريح ١٠٠ / ٢ .

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) شرح المفصل ١٤١ / ٧ .

في لغة موقلة في القدم صنع فيها التداول وطول المراس وكثرة التصرف
ما صنع فأحال أفعالا إلى حروف مثل لهن وعسى . . ومزج الاسم
بالفعل فأخرج من ذلك فعلا (كحيدا) ونحو ذلك مما عجزت قواعد
النحو أن تجد له تفسيرا بحكم القيود التي أحكمها واضعو النحو
الأوائل (١) . ثم بعد ذلك استدل هؤلاء على قولهم بتركيب
(حيدا) بنفس أدلة الفريق الثاني (٢) .

واعترض بعضهم على هذا القول بعدة اعتراضات هي :

أولا : أن إهمال (نا) ، فيه مخالفة من جهة أنه إسقاط لجزء
أساسي من الكلام وهو الاسم ، قال العكبري : " وهو ضعيف لأنه يلزم
منه أن لا يكون ل (نا) حكم الأسماء في أن له موقعا من الاعراب وحده
لا مع غيره " (٣) .

ثانيا : مخالفة أصل ، وذلك عند حذف المخصوص ، فإنه يلزم منه
بقاء الفعل بدون فاعل ، وهذا غير جائز في اللغة ، قال ابن هشام :
" وهذا أضعف ما قيل ، بجواز حذف المخصوص ، كقوله :

(١) نحو القرآن ص ٩٥ .

(٢) انظر المقرب لابن عصفور ٧٠/١ ، والهمع ٨٨/٢ ، وانظر
ص (٤٢٤) من البحث .

(٣) شرح اللع لوحة ٧١ م . مصور .

أَلَا حَيْدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرَبَّمَا

ضَحَّتِ الْهَوَىٰ مَا لَيْسَ بِالْمَتَقَارِبِ (١) .

حيث حذف المخصوص بالمدح بعد حَيْدًا ، والتقدير " أَلَا حَيْدًا ذَكَرَ
الْأُحْبَةَ .. " (٢) .

ثالثا : ضعف الفعل ، وفي تفرغيه مخالفة من جهة تغليب

الْأَضْعَفَ عَلَى الْأَقْوَى (٣) .

رابعا : جمود الصيغة ، بحيث لم يأت منها مضارع ولا أمر

ولا اسم فاعل وغير ذلك من المشتقات ، وأما (يُحَيِّدُهُ) فهي للحكاية ،

وفي ذلك يقول ابن يعميش : " وَقَوْلِهِمْ (لَا يُحَيِّدُهُ) ، كَأَنَّهُمْ اسْتَقَوْا

فَعَلًا مِنْ لَفْظِ الْجُمْلَةِ كَقَوْلِهِمْ (حَمَلٌ) فِي حِكَايَةِ : الْحَمْدُ لِلَّهِ .

و (سَبَحَلٌ) فِي حِكَايَةِ سَبْحَانَ اللَّهِ " (٤) .

(١) مغني اللبيب ٦١٧/٢ ، والبيت لعرار بن مرداس بن شماس من

الطويل ، ومعناه : أَلَا حَيْدًا ذَكَرَ الْأُحْبَةَ لَوْلَا حَيَاتِي مِنْ ذَلِكَ .

وربما ضحكت قلبي من ليس ينصفني ، انظر الهمع ٨٨/٢ ،

والدّرر اللوامع ٣١٦/٢ .

(٢) الهمع ٨٨/٢

(٣) حاشية الصبان على الاشعوني ٤٠/٣

(٤) شرح المفصل ١٤١/٧

وذهب أحد المعاصرين في قول مفاده : أن (حَبَّذا) ليست فعلا ولا اسما بل هي كلمة يراد بها المدح ، قال إبراهيم السامرائي : * إن هذه لفظة جمدت على هذا النحو الخاص ، فليست هي من قبيل الأسماء الأخرى كما هي ليست من سائر الأفعال ، ولكنها لفظة يصرّب بها العربون عن الحالات التي يمدحون بها شيئا أو يستحسنونه * (١) ، ثم نفى أن يكون هناك أي إسناد في صيغة حَبَّذا ، ورأى أن يقال في إعرابها أنها (كلمة) ، يقول : * وكم يكون أقرب للحقيقة أن نقول : أن حَبَّذا كلمة يراد بها المدح * (٢) . وقد وجه نقده إلى القدماء لتباين آرائهم في إعراب (حَبَّذا) ، بقوله :

* إن هذه الآراء المختلفة المتضاربة لتبدي للباحث الحديث أن محترك النحاة كان ميدان اجتهاد ، وكأنهم وحدهم يملكون هذه اللقطة فيصرفون أمرها ويفرقون أصولها ويجمعون شتاتها . . . ولم يقترسوا من الحقيقة اللغوية * (٣) .

(١) النحو العربي نقد وبناء ص ١٠٨

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

التَّرْجِيحُ :

والرَّاجِحُ فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ هُوَ أَوَّلُهَا ، أَي أَنَّ (حَبَّذَا) ،
مَوْءُ لَفَّةٍ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ ، وَالْفِعْلُ هُوَ (حَبَّ) وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ جَنَسِيٌّ
عَلَى الْفَتْحِ . وَالاسْمُ هُوَ (ذَا) وَهُوَ اسْمٌ إِشَارَةٌ ، وَمَوْضِعُهُ / عَلَى أَنْتَهُ^{الرفْع}
فَاعِلٌ لـ (حَبَّ) ، وَلِهَيْتُ كَلِمَتَهَا اسْمًا وَلَا فِعْلًا ، كَمَا ذَهَبَ بَعْضُ النَّهَائِةِ .
وَالَّذِي رَجَّحَ ذَلِكَ مَا يَلِي جـ

أَوَّلًا : إِبْقَاءُ الشَّيْءِ عَلَى أَصْلِهِ أَوْلَى مِنْ ادِّعَاءِ التَّفْسِيرِ فِيهِ ،
فَالْقَوْلُ بِالْتَّرْكِيبِ فِيهِ خُرُوجٌ عَمَّا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الشَّيْءُ ، يَقُولُ الْمُرَادِي :
" وَالصَّحِيحُ الْقَوْلُ بِعَدَمِ التَّرْكِيبِ لِأَنَّ فِيهِ إِقْرَارَ كُلِّ مِنَ اللَّفْظَيْنِ عَلَى مَا كَانَ
عَلَيْهِ " (١) .

ثَانِيًا : وَرُودُ (حَبَّ) بِدُونِ (ذَا) كَثِيرًا فِي الْكَلَامِ مَعَ إِفَادَةِ
الْمَدْحِ ، يَنْقُضُ الْقَوْلَ بِالْتَّرْكِيبِ ، قَالَ فِي التَّصْرِيحِ : " وَلَا قِتْصَارَهُمْ عَلَى
(حَبَّ) إِذَا عُطِفَ عَلَى حَبَّذَا " (٢) ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :
فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينًا (٣)

(١) شرح المرادي ١٠٩/٣ .

(٢) التصريح ٩٩/٢ .

(٣) التصريح ٩٩/٢ ، والبهيت لعبدالله بن رواحة رضي الله عنه ،

انظر شرح الأشعوني ٤٨/٢ وشرح الشواهد للعيني بحاشيته .

حيث عطف (حب) على (حبذا) وفيه عطف الفعل على الفعل ،
مع تجرّد الثانية من اسم الإشارة .

ثالثا : سلامة هذا القول من الاعتراضات المتعدّدة السالفة والواردة

على القولين الآخرين . وأما اعتراضهم على القول الأوّل ، باستناع
الفصل بين (حب) و (ذا) بفواصل ، فليس فيه حجة لهم ، لأنّ عدم
الفصل هنا مقصود به إفادة معنى المدح فلو فصل بينهما لما فهم منها
ذلك المعنى ، وهي بهذا تشبه الأمثال في استناع التصرّف بها ، قال
أبو البقاء : * ولم يجز الفصل بين الفعل والفاعل هنا لأنهما جريا مجرى
المركب ليدلّ اللفظ على المعنى المراد من التقريب ، ولذلك جعل الفاعل
(ذا) لا غير وبقي على حالة واحدة ، لأنّه كالمثل (١) .

وأما قول من ذهب إلى أنّ (حبذا) لفظة يراد بها المدح فهو
أضعف الأقوال لأنّه يفتقر إلى البيان والتوضيح ، وفيه مخالفة لما اتفق
عليه النحاة من أنّ الكلمة إما أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا ، ولم يحدّد
صاحب هذا القول من أي الأقسام تكون حبذا .

(١) شرح اللّمع لأبي البقاء المكي ، لوحة ٧١ م . صور وانظر الكتاب

المبحث الثاني

(ذَا) مِنْ (حَبِّ ذَا)

مَا سَبَقَ تَمَرَّفْنَا عَلَى آرَاءِ النَّحَاةِ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ (ذَا) الْمُتَّصِلِ
بِ (حَبِّ) ، وَذَلِكَ أَثْنَاءَ الْحَدِيثِ عَنْ اخْتِلَافِهِمْ فِي حَقِيقَةِ صِيغَةِ
(حَبِّ ذَا) ، حَيْثُ جَعَلَ لَهُ بَعْضُهُمْ مَحَلًّا مِنَ الْإِعْرَابِ فَأَعْرَبَهُ فَاعِلًا لِلْفِعْلِ
حَبِّ (١) ، وَأَهْمَلَهُ بَعْضُهُمْ فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ مَحَلًّا مِنَ الْإِعْرَابِ ، لِأَنَّهُ
رَكَّبَ مَعَ (حَبِّ) فَأَصْبَحَ كَأَحَدِ حُرُوفِهَا (٢) ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ مَنْ
قَالَ بِتَرْكِيبِ حَبِّ ذَا اسْمًا أَوْ فِعْلًا .

وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ اسْمُ الْإِشَارَةِ / ^{هنا} أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فَصْلُهُ عَنِ الْفِعْلِ (حَبِّ)
بِأَيِّ فَاصِلٍ ، فَقَدْ نَعَى النَّحَاةُ أَنْ يُقَالَ : حَبِّ فِي الدَّارِ ذَا ، وَحَبِّ أَسْ
ذَا (٣) .

وَلَعَلَّ هَذَا النَّعْيَ عَائِدٌ إِلَى جَرِيَانِ حَبِّ ذَا مَجْرَى الْأَمْثَالِ ، مِنْ
حَيْثُ اخْتِصَّاصُهَا لِمَعْنَى الْمَدْحِ .
وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ اسْمُ الْإِشَارَةِ / ^{هنا} أَيْضًا التَّزَامُ الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرُ فِيهِ ، وَلِلنَّحَاةِ
فِي تَعْلِيلِ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ عِدَّةُ آرَاءٍ سَنُورِدُهَا فِيمَا يَلِي :

- (١) انظر أوضح المسالك ٢٨٤/٣ ، وشرح الأشموني ٤٥/٢ وشرح المراكبي
- (٢) انظر الأصول لابن السراج ١٣٥/١ ، والمقرب لابن عصفور ٧٠/١
والتصريح ١٠٠/٢ وشرح الكافية للرضي ٣١٩/٢ والهمع ٨٨/٢
- (٣) انظر شرح الفصّل لابن عيش ١٤٠/٧ والهمع ٨٨/٢ .

سألة : التزام الأفراد والتذكير في اسم الإشارة (ذا) من (هذا) ،

وآراء النحاة في ذلك :

ذكر النحاة لالتزام الأفراد والتذكير في اسم الإشارة (ذا) عدّة

أسباب هي :

أولا : لجريان (هذا) مجرى المثل ، وبه قال الخليل (١) ،

وسيبويه (٢) ، والعمد (٣) ، وابن السراج (٤) ، وابن جنّي (٥) ،

وابن مالك (٦) ، وابن هشام (٧) ، وغيرهم .

ثانيا : إن (ذا) اسم إشارة لكلمة (شيء) محذوفة من الكلام ،

وإليه ذهب ابن كيسان (٨) .

ثالثا : إرادة معنى الجنس ب (ذا) ، وإليه ذهب ثعلب (٩) ،

وأبو عليّ الفارسيّ (١٠) ، والرضيّ (١١) .

(١) الكتاب ٣٠٢/١ ط بولاق

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) المقتضب ١٤٥/٢

(٤) الأصول لابن السراج ١٣٥/١

(٥) اللمع لابن جنّي ١٤٣

(٦) الالفية لابن مالك ص ٤٤ وشرح ابن عقيل ١٧١/٢

(٧) أوضح المسالك ٢٨٥/٣ وانظر المطالع السعيدة للسيوطي ١٦٢/٢

(٨) شرح المراديّ ١١١/٣ والاشموني ٤٦/٢

(٩) مجالس ثعلب ٥٥٧/٢ دار المعارف ١٩٦٠

(١٠) شرح المراديّ ١١١/٣ والتصريح ١٠٠/٢

(١١) شرح الكافية للرضيّ ٣١٨/٢

رابعا : لطفة اسم الإشارة ولتركيبه مع (حَب) ، واليه ذهب
القائلون بتركيب حَبِذا (١) .

التوضيح :

لقد ورد اسم الإشارة (ذَا) ، في صيغة (حَبِذا) ، ملازما
لحالة واحدة لا يتجاوزها ، وهي وروده مفردا ومذكرا ، مع مختلف الأسماء
الواقعة بعده من شتى أو مجموع ومؤنث ومذكر ، فيقال : حَبِذا مُحَمَّدٌ
أو المَحْمَدَانِ ، أو المَحْمَدُونَ ، ولا يجوز : حَبِذا المَحْمَدَانِ ، أو حَبِ
أولاء المَحْمَدُونَ ، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤنث ، قال الشاعر :

يا حَبِذا جبلُ الرِّبَّانِ مِنْ جَبَلِ

و حَبِذا ساكنُ الرِّبَّانِ مَنْ كانا (٢)

و حَبِذا نَفحاتٌ مِنْ يَمَانِيَّةِ

تأتيك مِنْ قِبَلِ الرِّبَّانِ أحياننا (٣)

وقال الآخر :

حَبِذا أنتما خَليليَّانِ إِنْ لَمْ

تَمذُلانِي في دَمعي المَهراقِ (٤)

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٣٩ .

(٢) ، (٣) المجمع ٨٨/٢ والبستان لجبري في هجاء الاخلل ، انظر

ص (٤٤٩) من البحث .

(٤) المجمع ٨٨/٢ ، والعذل هو اللوم ، والمهراق المصوب من أراق ،

انظر الدرر اللوامع ٢/١١٥ .

وقال الآخر :

أَلَا حَبْدًا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدٌ

وهندٌ أتى من دونها النَّأْيُ والبُعدُ (١)

فقد التزم في (نا) الإفراد والتذكير في جميع هذه الشواهد ،
مع إيلائه بجمع الموءنت السالم كما في (حَبْدًا نَفْحَاتٌ) ، والنثسى
كما في (حَبْدًا أَنْتَمَا) ، والفرد الموءنت كما في (حَبْدًا هِنْدٌ) .
وقد تعددت أقوال النحاة في تفسير هذه الظاهرة :

حيث ذهب بعضهم في أول الأَقْوَالِ ، إلى أن العلة في ذلك
هي : جريان حَبْدًا مجرى الأمثال من حيث إبقاؤها على ما هي عليه
دون تغيير ، ومن هؤلاء سيمويه ، قال : " أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ لِلْمُوءَنْتِ
(حَبْدًا) وَلَا تَقُولُ (حَبْدَهُ) لِأَنَّهُ صَارَ مَعَ (حَبِّ) عَلَى مَا ذَكَرْتِ
لَكَ ، وَصَارَ الْمَذْكُورُ هُوَ اللَّازِمُ لِأَنَّهُ كَالْمَثَلِ " (٢) ، وإلى هذا ذهب
المبرد أيضا ، وإن كان يرى أن (حَبْدًا) اسم لا فعل ، قال :
" وَلَا يَجُوزُ (حَبْدَهُ) لِأَنَّهُمَا جَعَلَا اسْمًا وَاحِدًا فِي مَعْنَى الْمَدْحِ فَانْتَقَلَا
عَمَّا كَانَا عَلَيْهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ ، كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَمْثَالِ ، نَحْوُ : أَطْرِي

(١) الهمع ٨٨/٢ البيت للحطيئة ، انظر الدرر اللوامع ١١٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٢/١ ط بولاق .

فإنك ناعلة ، ونحو : الصَّيفُ ضِيَعَتِ اللَّيْنُ* (١) . وقد صَحَّ ابن مالك
بهذا قائلًا :

وأولِ ذَا المخصوصِ أياً كان لا

تَعْدِلُ بِذَا فهو يضا هي المَثَلُ (٢)

وَمَنْ نَصَّ على ذلك : ابن السَّراج (٣) ، وابن جنِّي (٤) .

ورأى بعضهم في ثاني الأَقوال ، أَنَّ الإفراد والتذكير في (ذَا)

سببه : أَنَّ الإِشارة فيه موجهة لمصدر محذوف ، مفرد مذكر ، قال

(١) المقتضب ١٤٥/٢ . وقوله "أغرّي .. الخ المثل" : مثل يضرب

في جلادة الرجل ، ومعناه : اركب الأمر الشديد فإنك قوي عليه .

وأول ما قيل بشأن راعية كانت ترعى في السهولة وتترك الحزونة أي

المرتفعات . وأغرّي من الإطرار : وهو نواحي الوادي . وناعلة :

لا بسة النعال ، انظر مجمع الأمثال للميداني ٤٣٠/١ .

وأما قوله : (الصَّيفُ ضِيَعَتِ اللَّيْنُ) فهو مثل مشهور يضرب

لن يترك الشيء وهو ممكن ويطلبه وهو متعذر ، والقائل هو عمرو بن

عمرو بشأن زوج له تركته وهو موسر ، وعندما مرت بها إبله سأله

الليْنُ فقال هذا المثل . انظر مجمع الأمثال ٦٨/٢ .

(٢) الألفية ص ٤٤ وشرح ابن عقيل ١٧١/٢ .

(٣) الأصول لابن السَّراج ١٣٥/١ .

(٤) اللمع لابن جنِّي ص ١٤٣ .

المرادي : " وقال ابن كيسان : إنما لم يختلف ، لأن الإشارة فيه
أبدا إلى مذكر محذوف والتقدير في : حبذا هند ، حبذا حسن هند ،
وكذا باقي الأثلة " (١) .

ورأى بعضهم في ثالث الأتوال : أن سبب الأفراد والتذكير في
اسم الإشارة ، هو إرادة معنى الجنس فيه ، وذلك تشبيها له بفاعل
نعم وبئس المضر ، وعن أبي علي الفارسي أنه قال : " إن (ذا)
جنس شائع فالتزم فيه الأفراد كفاعل نعم وبئس المضر ، ولهذا يجامع
التّمييز فيقال : حبذا زيد رجلا " (٢) ، وقريب من هذا ما ذكره
الرضي ، فقد رأى أن (ذا) قد سلب منه معنى الإشارة من
أجل الإبهام والدلالة على المصوم ، قال : " ولا يقال : حبّ ذان ،
ولا حبّ أولاء ، ولا حبّ تاء ، لأنّه بهم كالتصغير في نعم وبئس ، فألزم
الأفراد مثله وخلق منه الإشارة لفرض الإبهام ، فحبذا بمعنى ، حبّ
الشيء " (٣) .

وضمهم من رأى أن الأفراد والتذكير منشوءهما الخفة التي تناسب
المقام ، وأصبح اسم الإشارة هنا كأحد حروف الكلمة ، قال ابن يعيش :

(١) شرح المرادي ١١١/٣ وانظر الأشموني ٤٦/٢ وأوضح المسالك

٠٢٨٥/٣

(٢) التصريح ١٠٠/٢ وانظر شرح المرادي ١١١/٣

(٣) شرح الكافية ٠٣١٨/٢

" وجعلوا ذلك الاسم مفردا مذكرا ، إذ كان المفرد أخف ، والمذكر قبل
المؤنث ، فهو كالأصل له فذلك تقول : هَذَا زَيْدٌ ، وَهَذَا هِنْدٌ .
وذلك من قبل أن هَذَا لَمَّا رَكَّبَ الفعل فيه مع الفاعل لم يجز تأنيث
الفعل ولا تشنيته ولا جمعه لأنه قد صار في منزلة بعض الكلمة ،
وبعض الكلمة لا يجوز فيه شيء من ذلك " (١) .

الترجيح :

والرَّاجِح من هذه التعليقات هو ثالثها ، والذي أفاد أن الملة
في أفراد وتذكير (ذَا) هو قصد الإبهام ، وإرادة معنى الجنس ،
كما هو الحال في فاعل نعم وبئس المضمرة ، والذي رجَّح هذا أمران :
أولهما : ما أورده النحاة من أن أصل (هَذَا) هو (حسب
الشيء) ، ثم أصبحت بعد ذلك (هَذَا) ، فحلت (ذَا) محلَّ
كلمة (الشيء) (٢) ، فهذا يدل على أن (ذَا) هنا في معنى
(الجنس) لأنها حلت محلَّ كلمة (الشيء) الدالة على الجنس ،
وكذلك الإبهام .

ثانيهما : شابهته للمضمرة في نعم وبئس ، وهذا ينقضي قول من

(١) شرح المفصل لابن يعين ١٣٩/٧ فما بعدها .
(٢) الكتاب ٣٠٢/١ ط بولاق ، ومجالس ثعلب ٥٥٧/٢ ، وشرح
الكافية للرضي ٥٣١٨/٢ .

ادعى أَنَّ العلةَ في ذلك هي التركيب ، إذ أَنَّ الفاعل المضر هناك أي في نعم وبئس مهمم وكذلك الأمر هنا .

أما قول من قال : إن الإشارة في (ذا) موجهة إلى مصدر محذوف ، فلا يعتمد على دليل ، ومن ناحية لم يظهر ذلك المحذوف في أي من كلام العرب ، قال في التصريح : * وردّه ابن الصلج بأنه لم يُنطق به في وقت * (١) .

وأما على القول بأن (حبذا) جرت مجرى الأمثال ، ففيه نظر لأن الأمثال لا يُقصد بها وبألفاظها مخاطبة الشخص المعني بها فيتصرف بها حسب نوع المخاطب ، وإنما القصد من ذكرها هو تشبيه حالة المخاطب بالحالة التي قيل فيها ذلك المثل ، أما في (حبذا) فالأمر يختلف ، قال يس : * إن المثل فيه أمر زائد وهو أنك إذا أتيت به كما قيل أولاً فكأنك قلت هذه الواقعة تستحق أن يقال فيها اللفظ الذي قيل قديماً في الواقعة المشهورة وليس ذلك في صيغة حبذا * (٢) .

(١) التصريح ١٠٠ / ٢

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ١٠٠ / ٢

المبحث الثالث

المخصوص بالمدح والذم بعمد (هَذَا) و(لَا هَذَا)

المخصوص بالمدح والذم بعمد هَذَا وَلَا هَذَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً
كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي مَخْصُوصٍ نَعْمَ وَبِئْسَ ذَلِكَ لِكَيْلَا يُوَقَّعَ فِي الْاِتِّبَاسِ .
وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ وَيَجُوزُ حَذْفُهُ إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ . وَمَا يَخْتَصُّ بِهِ
مَخْصُوصٌ هَذَا وَلَا هَذَا هُوَ : مَنْعُ تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِمَا ، فَقَدْ مَنَعَ النَّحْوُ ذَلِكَ
بِالْإِجْمَاعِ ، وَلَا يَصِحُّ عِنْدَهُمْ أَنْ يُقَالَ : مُحَمَّدٌ هَذَا ، وَمِنْ أَسْبَابِ ذَلِكَ
عِنْدَهُمْ مَا يَلِي :

١ - جريان صيغة هَذَا مجرى الأمثال ، والأمثال لَا يَطْرَأُ عَلَيْهَا
التفسير ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : " وَلَا يَتَقَدَّمُ الْمَخْصُوصُ عَلَى هَذَا لَمَّا ذَكَرْنَا
مِنْ أَنَّهُ كَلَامٌ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ " (١) .

٢ - خَوْفُ تَوْهَمِ عَوْدِ ضَمِيرِ إِلَيْهِ فِي الْفِعْلِ (حَبَّ) ، وَهَذَا
تَعْلِيلٌ مَنْقُولٌ عَنِ ابْنِ بَاشَانَ ، قَالَ الْعَرَادِيُّ : " ذَكَرَ ابْنُ بَاشَانَ أَنَّ
سَبَبَ ذَلِكَ خَوْفُ تَوْهَمِ كَوْنِ الْمُرَادِ مِنْ : زَيْدٌ هَذَا ، زَيْدٌ حَسَبَ
هَذَا " (٢) .

(١) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٣/٢٨٥ .
(٢) شَرَحَ الْعَرَادِيُّ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ٣/١١٠ .

٣ - لأنه مفسّر لاسم الإشارة فلا يجوز تقديمه عليه ، وهذا

تعليل أبي البقاء ، قال : " وهذا لا يجوز تقدّمه لأنه كالمفسّر

لذا ، ولا يصحّ تقديم المفسّر على المفسّر " (١) .

٤ - لأنّ حبّذا فرع عن نعم فلا تساويها في الأحكام ، ذكره

السيوطي ، قال : " ولا يقدّم مخصوص حبّذا عليها وإن جاز تقديمه

على نعم بقلة ، لأنّها فرع عنها ، فلا تساويها في تصرّفاتهما " (٢) .

هذا وقد أجاز النحاة حذف المخصوص هنا للعلم به أو لوجود

ما يدلّ عليه كما في مخصوص نعم وبئس (٣) . ونعرض فيما يلي آراءهم

في إعرابه .

سألة : إعرابه والخلاف فيه :

تعدّدت أقوال النحاة في إعراب المخصوص بـ (حبّذا) إلى

ستة أقوال هي :

أولا : أنه مبتدأ مؤخر ، وجملة (حبّذا) من الفعل والفاعل

في محلّ رفع خبره ، وإليه ذهب جماعة منهم :

(١) شرح اللّمع ، لوحة ٠م٧١ . صوّر .

(٢) البمع ٠٨٨/٢

(٣) شرح الكافية للرضيّ ٠٣١٦/٢

سيبويه (١) ، وابن جنّي (٢) ، وابن بابشاذ (٣) ، وابن مالك (٤) ،
والرضي (٥) ، وابن خروف (٦) ، وغيرهم .

ثانيا : أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، ذهب إليه جماعة منهم :

ابن جنّي في قول (٧) ، وابن بابشاذ (٨) ، وابن مالك (٩) ، والرضي (١٠) ،
وغيرهم .

ثالثا : أنه مبتدأ خبره محذوف وجوبا ، أجازته ابن هشام (١١)

وغيره .

رابعا : أنه بدل من اسم الإشارة (ذا) أجازته ابن كيسان (١٢)

(١) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور وشرح ابن عقيل ١٧٠/٢

(٢) اللع لابن جنّي ص ١٤٢

(٣) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٣٨٤/٢

(٤) التسهيل ص ١٢٩

(٥) شرح الكافية ٣١٨/٢

(٦) شرح ابن عقيل ١٧٠/٢

(٧) اللع ص ١٤٢

(٨) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٤/٢

(٩) التسهيل ص ١٢٩

(١٠) شرح الكافية ٣١٨/٢

(١١) مفني اللبيب ٦١٦/٢

(١٢) شرح العرادي ١١١/٣ المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . مصور

خامسا : أنه عطف بيان على اسم الإشارة (ذا) ، ولم ينسب
لقائل معين (١) .

سادسا : أنه خبر ، والمبتدأ هو (هذا) على أنها اسم
واليه ذهب الجرد (٢) ، وابن السراج (٣) ، والسيرافي (٤) ، وابن
عصفور (٥) ، وأجازة ابن هشام (٦) ، وأبو عليّ الشلويعيني (٧) .

سابعا : أنه مبتدأ مؤخر ، و (هذا) الاسم خبره مقدّما ،
قال به ابن عصفور (٨) ، وأجازة ابن السراج (٩) ، ونسب لأبي عليّ
الفارسي (١٠) ، والجرّد (١١) ، وأجازة ابن هشام (١٢) .

-
- (١) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ ، م . مصور .
 - (٢) المقتضب ١٤٥/٢
 - (٣) الأصول لابن السراج ١٣٥/١ .
 - (٤) شرح الكتاب لأبي سعيد ٣٠/٢ م . مصور
 - (٥) المقرب لابن عصفور ٧٠/١ .
 - (٦) مغني اللبيب ٦١٦/٢ .
 - (٧) التوطئة ص ٢٥١ .
 - (٨) المقرب لابن عصفور ٧٠/١ .
 - (٩) شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ .
 - (١٠) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ والجمع ٨٨/٢ .
 - (١١) شرح ابن عقيل ١٧٠/٢
 - (١٢) مغني اللبيب ٦١٦/٢

ثامنا : أنه فاعل للفعل (حَبَّذا) المركب ، قال به الأَخفش (١)
وابن درستويه (٢) ، وابوبكر الزبيدي (٣) ، والرَّمي (٤) ، ودررود (٥)

التوضيح :

تعددت أقوال النحاة في إعراب المخصوص بعد (حَبَّذا) كما
تعددت من قبل في إعراب (حَبَّذا) نفسها .

فقد ذهب جماعة في أول الأقوال إلى أن المخصوص هنا مرفوع على
الابتداء ، وجملة (حَبَّذا) المكوّنة من الفعل (حَبَّ) والفاعل (ذا)
في محلّ رفع خبر له ، ففي نحو : حَبَّذا خالدٌ ، يكون إعراب (خالد)
مبتدأ مرفوع ، و (حَبَّ) فعل ماضٍ مبني على الفتح ، و (ذا) اسم
إشارة مبني على السكون في محلّ رفع فاعل (لحَبَّ) ، وجملة (حَبَّذا)
في موضع رفع خبر مقدم (٦) . وهذا الإعراب مبني على جعل (حَبَّذا)
مؤلّفة من فعل وفاعل ، ونسب هذا الإعراب لسهبويه والخليل (٧) .

(١) شرح المرادي ١٠٩/٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ .

(٣) الواضح للزبيدي ص ٨٦ .

(٤) شرح الكافية ٣١٩/٢ .

(٥) الهمع ٨٨/٢ .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٧ .

(٧) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ وشرح ابن عقيل ١٧٠/٢ .

ونصّ عليه ابن جنّي بقوله : " و (ذا) مرفوع بفعله و (زيد) يرتفع كما يرتفع بعمد (نعم وهش) " (١) . ونصّ عليه كذلك ابن بابشاذ (٢) ، وابن خروف وعنه أنه قال : " (زيد) مبتدأ خبره بهذا " (٣) ، ووافق هؤلاء جماعة منهم الرضيّ (٤) ، وابن يميّش (٥) ، وأجازة ابن هشام (٦) .

والرابط الذي يربط بين المبتدأ وخبره - الجملة الفعلية - هو العموم المستفاد من اسم الإشارة (ذا) ، أو معنى الإشارة نفسها ، قال المرادي : " والرابط الإشارة أو العموم ، إذا قلنا إن (ذا) أريد بها الجنس " (٧) .

ومن النّحاة من ذهب ، إلى أن المخصوص خبر مرفوع ، والمبتدأ ضمير مستتر تقديره : هو ، أو المدح (٨) ، ففي نحو : هذا عليٌّ ، يصرّب (عليٌّ) خبراً مرفوعاً ، والمبتدأ ضمير مستتر محذوف تقديره (هو) أو (المدح) وتقدير الكلام : المدح عليٌّ .

(١) اللّمع ص ١٤٢ .

(٢) شرح المقدّمة المحسّبة ٣٨٤/٢ .

(٣) المساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ ، م. مصوّر .

(٤) شرح الكافية ٣١٨/٢ .

(٥) شرح الفيصل ١٤١/٧ .

(٦) مضيّ اللبيب ٦١٦/٢ .

(٧) شرح المرادي ١١٢/٣ وانظر الهمع ٨٨/٢ .

(٨) شرح ابن عقيل ١٧٠/٢ .

وعلى هذا القول تكون صيغة (هَذَا) مؤلّفة من جملتين : فعلية وهي جملة (حَبَّ) والفاعل (نَا) ، واسمية ، وهي جملة المخصوص الخبر ومبتدئه المحذوف ، قال في الهمع : " قال ابن مالك والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه في باب (نعم) لأن مصعبه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء ، وهي لا تدخل هنا ، لأن (هَذَا) جار مجرى المثل " (١) . ومن قال بهذا جماعة منهم : ابن جنّي (٢) ، وابن بابشاذ (٣) ، والرضي (٤) ، وابن هشام (٥) .
ومن النّحاة من ذهب إلى أن المخصوص مرفوع على الابتداء ، وخبره محذوف وجوبا ، تقديره (المدح) (٦) ، وهذا الوجه عكس الوجه السابق ، ففي نحو : هَذَا عَلِيٌّ ، يكون (عَلِيٌّ) مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره المدح ، ومن أجاز ابن هشام (٧) ، وعلى هذا القول تكون صيغة (هَذَا) مكوّنة من جملتين فعلية واسمية كما في الوجه السابق (٨) .

-
- (١) الهمع ٨٨/٢ وانظر التسهيل ص ١٢٦ وشرح المرادي ١١١/٣ والمرجع في اللفظة الصريّة ٨٥/٣ .
 - (٢) اللمع ص ١٤٢
 - (٣) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٤/٢ .
 - (٤) شرح الكافية ٣١٨/٢
 - (٥) مفني اللبيب ٦١٦/٢ .
 - (٦) التصريح ٩٩/٢
 - (٧) مفني اللبيب ٦١٦/٢
 - (٨) المساعد على التسهيل لوحة ٤٠١٤٠ م. مصر .

ومنهم من رأى : أن المخصوص يدل من اسم الإشارة (ذا) ،
فهو مرفوع على التبعيّة ، ونسب هذا القول إلى ابن كيسان ، قال
المرادي : * وقال ابن كيسان : هو يدل من (ذا) * (١) ، وهذا
القول صني أيضا على جعل (حَبْدًا) مكوّنة من فعل وفاعل .

ومنهم من ذهب إلى أن المخصوص هنا عطف بيان على اسم الإشارة
فهو مرفوع على التبعيّة أيضا ، قال الرّضي : * وقال بعضهم المخصوص
يعد (حَبْدًا) عطف بيان لـ (ذا) ، وكان ينبغي أن يجوز ادّعاء
مثل ذلك في مخصص نعم وبئس إلا أن دخول التواسخ ينسج
من ذلك * (٢) .

ومنهم من ذهب إلى أن المخصص (خبر) للمتدأ (حَبْدًا)
المركّب الاسمي ، ففي نحو قولنا : حَبْدًا عليّ ، يكون التقدير هكذا :
حَبْدًا المحبوب أو المدوح عليّ ، قال المرّاد : * ثم جُعِلت (حَبّ)
و (ذا) اسما واحدا . فصار متدأ * (٣) ، ومن نصّ عليه
ابن السّراج (٤) ، والسّيرافي (٥) ، وابن عصفور (٦) ، وأجازته ابن هشام (٧) .

-
- (١) شرح المرادي ١١١/٣ والمساعد على التسهيل لوحة ١٤٠ م . م صوّر
(٢) شرح الكافية ٣١٨/٢ فابعدهما .
(٣) المقتضب ١٤٥/٢ .
(٤) الاصول ١٣٥/١ .
(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٣٠/٢ م صوّر .
(٦) المقرب لابن عصفور ٧٠/١ .
(٧) مغني اللبيب ٦١٦/٢ .

ومنهم من أجاز عكس الإعراب السابق بحيث جعل المخصوص مبتدأ
مؤخراً ، و (حَبَّذا) خبره مقدماً ، وهذا ميني أيضاً على القول بتركيب
اسمها ، قال ابن عصفور : * فإذا قلت : حَبَّذا زيدٌ ، فحَبَّذا : مبتدأ ،
أو خبر مقدّم ، كأنك قلت : المحبوب زيدٌ * (١) ، وقد نصّ كذلك ابن
هشام على جواز هذا الوجه بقوله : * وإذا قيل حَبَّذا اسم للمحبوب ،
فهو مبتدأ ، و (زيد) خبر ، أو بالعكس ، عند من يجيز قولك :
زيد الفاضل ، وجهين * (٢) .

ومنهم من ذهب إلى أن المخصوص فاعل مرفوع للفعل (حَبَّذا)
المركّب ، قال أبو بكر الزبيديّ : * ثم كثر استعمالها حتى صار (حَبَّ)
و (نَبَّ) كلمة واحدة ، وصارت (نَبَّ) كالباء من (ضرب) ، فارتفع
ما بعدها من الأسماء بها ، تقول : حَبَّذا عبدالله ، ف (عبدالله)
رفع ب حَبَّذا * (٣) ، ونُسب هذا القول للاخفش (٤) ، وابــــن
درستويه (٥) ، وغيرهما (٦) .

(١) المقرّب ١/٢٠٠ .

(٢) مغني اللبيب ٢/٦١٦ وانظر شرح ابن عقيل ٢/١٧٠ وشرح
الكافية للرضي ٢/٣١٨ .

(٣) الواضح للزبيديّ ص ٩٨ تحقيق : د . عبدالكريم خليفة .

(٤) شرح المرادي ٣/١٠٩ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢/١٧٠ .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٣١٩ والجمع ٢/٨٨ .

التَّرْجِيحُ :

والرَّاجِحُ فِي إِعْرَابِ الْمَخْصُوصِ ، هُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ ،
وَجُمْلَةٌ (حَبْدًا) مِنْ الْفِعْلِ (حَبَّ) وَالْفَاعِلُ (نَا) فِي مَحَلِّ
رَفْعِ خَبْرِهِ ، وَالَّذِي رَجَّحَ ذَلِكَ مَا يَلِي :

أولاً : جواز حذفه إن دلّ عليه دليل . وهذا ممّا ينقض جملة
خبراً المحذوف أو العكس ، لأنّه يترتب عليه حذف جملة بأكملها ،
ولا يوجد ما يدلّ عليها ، ويمنع أيضاً أن يكون فاعلاً (لحبداً) أو
بدلاً أو عطف بيان ، لأنّه يترتب على حذفه وجود اللبس (١) .

ثانياً : وجوب ذكره غالباً ، وهذا يناقض إعرابه بدلاً أو عطف
بيان ، لأنّ التواضع غير واجبة الذكر إذ يمكن أن يفهم المعنى بدونها ،
قال الصبّان : " ويردّهما أنه يلزم عليهما وجوب ذكر التّابع " (٢) .

ثالثاً : وجود التخالّف بينه وبين (حبداً) تذكيراً ، وتأنيثاً ،
وتثنية وجمعا (٣) ، ممّا يضعف إعرابه خبراً عنها ، أو مبتدأً لها على رأي
من جعلها كلها اسماً ، لأنّ من شروط المبتدأ والخبر الاتّفاق فيما بينهما
كما ذكر النخّاة .

(١) انظر مغني اللبيب ٦١٧/٢ والهمع ٨٨/٢ وحاشية الصبّان على
الاشموني ٤١/٣ .
(٢) حاشية الصبّان على الاشموني ٤١/٣ وانظر مغني اللبيب ٦١٦/٢ .
(٣) انظر التصريح ١٠٠/٢ .

رابعاً : امتناع وقوعه موقع اسم الإشارة (ذا) ، مما يضعف القول بإعرابه بدلاً منه (١) ، لأنّ البدل على نية تكرار العامل كما ذكر النحاة .

خامساً : مجيئه نكرة ، وهذا يردّ على القول بأنه عطف ببيان على اسم الإشارة (ذا) ، والنكرة عندهم لا تبين المعرفة (٢) .
ومثال مجيئه نكرة قول الشاعر :

وحَذَا نَفَحَاتٌ مِنْ بِيَانِيكِيَّةِ

تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانَا (٣)

حيث جاء المخصوص وهو قوله (نفحات) نكرة .

(١) مغني اللبيب ٦١٦/٢ والجمع ٨٨/٢ .

(٢) مغني اللبيب ٦١٦/٢ وحاشية يس على التصريح بالحاشية ٩٩/٢

(٣) الدرر اللوامع ١١٦/٢ ، مر الشاهد في ص (٢٤٩) من البحث .

مسألة : النكرة المنصوبة بعد (هذا) وآراء النحاة في إعرابها :

للنحاة في إعراب النكرة المنصوبة بعد هذا أربعة أقوال هي :

أولا : أنها تميز لاسم الإشارة (ذا) ، وهو مذ مذهب

أبي عمرو بن العلاء (١) ، وابن جنبي (٢) ، والزمخشري (٣) ، وابن

يعيش (٤) .

ثانيا : أنها حال ، وهو رأي الأخفش (٥) ، وأبي علي الفارسي (٦) ،

وأبي بكر الزبيدي (٧) .

ثالثا : أنها تميز إذا صح جرها بـ من وكانت جامدة أو حال

إذا صح جرها بـ (في) وكانت مشتقة (٨) .

(١) الهمع ٢/٨٩ .

(٢) اللع ص ١٤٢ .

(٣) شرح المفصل ٧/١٤٢ ، والمفصل ص ٢٧٦ .

(٤) شرح المفصل ٧/١٣٢ .

(٥) الأصول لابن السراج ١/١٤٢ ، والهمع ٢/٨٩ .

(٦) الهمع ٢/٨٩ .

(٧) الواضح لابي بكر الزبيدي ص ٨٦ .

(٨) انظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٨٤ ، والمقرب لابن عصفور ١/٧٠ .

واللباب في النحو ص ٢٢٩ .

واليه ذهب ابن بابشاذ (١) ، وابن عصفور (٢) ، والرضي (٣) ، وابن مالك (٤) وأبو حيان (٥) في قول ، وأبو علي الشلوبيني (٦) .

رايما : أنها مفعولة لفعل محذوف وجوها ، وهو المنسوب لابي

حيان (٧) .

التوضيح :

انتصبت بعد (حَبِذا) نكرة موافقة للمخصوص أفرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ، وتأخرة عنه ، ومتقدمة عليه أحيانا ، ومثال
تلك النكرة قول الشاعر :

ألا حَبِذا الصَّبْرُ شَيْمةً لأمريءِ را

مَ حاراةَ مَوْلَعٍ بالمَعَالِسي (٨)

حيث انتصبت النكرة بعد حَبِذا وهي قوله (شَيْمة) ، وقد تأخرت عن
المخصوص وهو قوله (الصَّبْر) . ومثل هذا قول الآخر :

(١) شرح المقدمة المحسبة ٣٨٤/٢ .

(٢) المقرب ٧٠/١ .

(٣) شرح الكافية ٣١٩/٢ .

(٤) التسهيل ص ١٢٩ .

(٥) الهمع ٨٩/٢ .

(٦) التوطئة ص ٢٥١ .

(٧) الهمع ٨٩/٢ .

(٨) الهمع ٨٩/٢ ، ذكر الشاهد ص (٤٣) من البحث .

أَلَا هَذَا قَوْمًا سَلِيمًا فَاِنَّهُمْ

وَقَوْمًا إِذِ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ (١)

حيث انتصبت النكرة بعد (هذا) وهي قوله (قوما) وقد

تقدمت هنا على المخصوص وهو قوله (سليم) .

وقد اختلف النحاة في إعراب هذه النكرة ، حيث ذهب بعضهم

في أول الاقوال إلى أنها تمييز ، وفي ذلك يقول ابن جني : " وتنصب

النكرة التي يحسن فيها (من) على التمييز . . . نقول : (هذا

رجلا زيد) أي من رجل ، تنصبه على التمييز " (٢) . وهذا هو

ما نسب إلى أبي عمرو بن العلاء ، قال في الهمع : " وقال أبو عمرو

ابن العلاء ، تمييز مطلقا " (٣) ، وقد شبه الزمخشري اسم الإشارة هنا

بالضمير في نعم وبئس ، والتمييز/ هناك ، قال : " وهذا الاسم في مثل

إيهام الضمير في نعم ، ومن ثم فسّر بما فسّره ، فقل هذا رجلا

زيد ، كما يقال : نعم رجلا زيد " (٤) ، وقد وافقه ابن يعيش على

ذلك أيضا (٥) .

(١) الهمع ٢/٨٩ سبق ذكر الشاهد ص (٤٣٠) من البحث.

(٢) اللمع لابن جني ص ١٤٢ .

(٣) الهمع ٢/٨٩ .

(٤) المفصل ص ٢٧٦ وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٧

(٥) شرح المفصل ١٤٢/٧ .

واستدلّ هو^١ على قولهم بجواز دخول حرف الجرّ (من) على النكرة ممّا
يوهّد أنّها تميّز ، قال في شرح اللّمع : والدليل على صحّة ذلك أنّك
تقدّر (من) فتقول هذا زيدٌ رجلاً ، أي من رجل * (١) .

وزهب آخرون في ثاني الأقوال إلى أنّ هذه النكرة منصوبة على
الحال ، وفيه يقول ابن السراج : " وقال الأخفش : هذا ترفع الأسماء
وتنصب الخبر إذا كان نكرة خاصة ، تقول : هذا عبدالله رجلاً ،
وهذا أخوك قائماً ، قال وإنما تنصب الخبر إذا كان نكرة لا^٢ نه حال^(٢) .
ومن وافق الأخفش على ذلك أبو بكر الزبيدي ، حيث يقول : " فإن
وصلت الاسم بنكرة من صفاته نصبت فقلت : هذا زيدٌ راجياً ، وهذا
أخوك متكلماً ، نصبت راجياً ومتكلماً على الحال^(٣) * ومن قال به أيضاً
أبو عليّ الفارسي (٤) .

ومن النحاة من فصل في هذه المسألة ففي ثالث
الأقوال ذهب بعضهم إلى جعل النكرة تمييزاً في حال جمودها
ودخول حرف الجرّ (من) عليها ، وجعلها حالاً في حال اشتقاقها

(١) شرح اللّمع لأبي بركات عمر بن ابراهيم الكوفي لوحة ١١٤ م .

(٢) الأصول لابن السراج ١/١٤٢ .

(٣) الواضح للزبيدي ص ٨٦ .

(٤) الهمع ٢/٨٩ .

ودخول حرف الجرّ (في) عليها ، قال ابن بابشاذ : " وإذا وقع
الاسم بعد هذا منصوبا ، ونظر ، فإن كان جنسا مثل : **هَذَا رَجُلًا** ،
وهذا امرأة ، قبل هو تمييز مقدر بـ (من) ، ومضى كان منصوب مشتقا
مثل : **هَذَا قَائِمًا زَيْدٌ** ، و**هَذَا قَائِمَةٌ هِنْدٌ** ، قيل هو حال مقدر
بـ في " (١) ، وذهب ابن عصفور إلى أن النسبة تكون تمييزا إذا صح
جرّها بـ (من) ، بقطع النظر عن الجمود والاشتقاق ، قال : " والاسم
المنتصب بعد هذا جامدا كان أو مشتقا ، تمييزه بجواز دخول من
عليه ، تقول : **هَذَا مِنْ رَجُلٍ زَيْدٌ** ، و**هَذَا مِنْ رَاكِبٍ زَيْدٌ** " (٢) . وقال
الرضي : " وإن كان مشتقا جاز أن يقع حالا أيضا ، والعامل (حب)
نحو : **هَذَا مُحَمَّدٌ رَسُولًا** و**هَذَا رَسُولًا مُحَمَّدٌ** " (٣) . ورأى أبو
حيان أن (الحال) هو ما أريد تحديد المدوح به ، ويكون
مشتقا ، أما التمييز فهو ما لم يقصد به ذلك ، ويكون مشتقا وجامدا ،
قال في الهمع : " قال أبو حيان : المشتق إن أريد به تقييد المدح
به حال ، وغيره وهو الجامد والمشتق الذي لم يُرَدَّ به ذلك بل تبيين

(١) شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٨٤ .

(٢) المقرب ١/٧٠ .

(٣) شرح الكافية ٢/٣١٩ .

حسن المبالغ في مدحه ، تمييز . مثال الأول : لا يصح دخول من
عليه : هذا هندٌ مواصلة ، أي في حال مواصلتها . والثاني :
وتدخل عليه (من) : هذا زيدٌ راكباً* (١) . وقال أبو علي
الشلوبيني : " وما انتصب بعده من نكرة فتفسير للمبهم ، نحو :
هذا رجلاً زيدٌ . . . ويمكن أن يكون مشتقاً حالاً* (٢) .

ومن النحاة من ذهب في رابع الأقوال إلى أنّ النكرة بعد (هذا)
منصوبة بفعل محذوف تقديره (أعني) وعلى هذا فهي مفعول به ،
قال في الهمع : " في البسيط أنه منصوب بـ (أعني) ضمراً ، فهو
مفعول لا حال ولا تمييز ، قاله أبو حيان وهو غريب* (٣) .

الترجيح :

يترجح عندي من هذه الآراء ثالثها والذي فصل في السألة
إن يتمين إعراب النكرة تمييزاً إذا ، كانت جامدة وضح دخول (من)
عليها ، كما يتمين نصبها حالاً ، إذا كانت مشتقة ، وضح دخول (في)
عليها ، وليس إطلاق التمييز أو الحال بصواب في إعرابها ، كما
ذكر بعضهم ، والذي رجح ذلك مايلي :

-
- (١) الهمع ٢/٨٩ .
(٢) التوطئة ص ٢٥١ .
(٣) الهمع ٢/٨٩ .

أولا : سلامة ذلك من مخالفة أصل في النحو ، فقد اشترط النحاة
في التمييز الجمود والجرّ بمن ، وفي الحال في الغالب - الاشتقاق
والجرّ (ب في) ، قال ابن مالك في التمييز : *

اسم بمعنى (من) متّين نكرة

يُنصب تمييزا بما قد فسّره* (١)

وقال في الحال :

الحالُ وصفٌ فضلةٌ متّصِبٌ

مُفهِمٌ (في حال) كقرداً أذهب (٢)

فالفرق واضح بين التمييز والحال ، فجعل النكرة تمييزا على الإطلاق
أو حالا على الإطلاق فيه تجوز . أما في نحو : ما أحسنه عالما ،
ومررت بعشرين راكبا ، ما قد يُقال فيه إن التمييز جاء مخالفا لذلك
الشرط لأن (عالما) و (راكبا) جاء في تميزان ومشتقان ، فليس
باعتراض ، لأن مجي التمييز مشتقا في المثالين السابقين راجع إلى
كونهما وصفين حالين محلّ موصوفين ، والتقدير فيهما هو : ما أحسنه
رجلا عالما ، ومررت بعشرين رجلا راكبا ، قال الفلاييني : * الأصل
فيه أن يكون اسما جامدا ، وقد يكون مشتقا إن كان وصفا ناب عن موصوفه

(١) الألفية ص ٣٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٢ .

نحو : " لله درّه فارسا ! . ما أحسنه عالما .. " (١) .
وأما ما ورد في قوله تعالى : " فتمثل لها بشرى سونيا " (٢) حيث
جاء الحال وهو قوله " بشرى " اسما جامدا لا وصفا مشتقا ، فليس فيه
حجة لمعتزى لأن الحال هنا موصوفة بما بعدها وهو قوله (سونيا)
في الآية الكريمة ، وهذا النوع من الحال يسمى الحال (الموطئة) ،
قال ابن هشام : " وتقع جامدة غير مؤولة بالاشتق في سبع مسائل ،
وهي : ... أن تكون موصوفة .. وتسمى حالا موطئة " (٣) .
ثانيا : إن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير ،
فالقول بأنها مفعول لفعل محذوف فيه تكلف ، ويحتاج أيضا إلى
الدليل ، ثم إن المنصوب على الاختصاص يكون بأل وسبقا بضمير خطاب
أو تكلم ، قال ابن هشام : " إنه يشترط فيه أن يكون المقدم عليه اسم
بمعناه ، والغالب كونه ضمير تكلم ، وقد يكون ضمير خطاب .. و " أنه
يكون بأل قياسا " (٤) .
بهذا يبقى القول إن النكرة تكون تمييزا وحالا حسب المراد منها ،
أصوب ما ذهب إليه الآخرون .

(١) جامع الدروس العربية ٣ / ١٢٠

(٢) الآية ١٧ : مريم .

(٣) أوضح السالك ٢ / ٢٩٦ .

(٤) المصدر السابق ٤ / ٢٤٠ .

المبحث الرابع

«لا» النافية الداخلة على «حبذا»

مسألة : هل دخول أداة النفي (لا) على (حبذا) مخالف لقواعد

النحو ؟

اعترض بعض النحويين على دخول (لا) على (حبذا) من

ناهيتين :

الأولى : أن (لا) لا تدخل على الفعل الماضي الجامد (١) ،

وهذا على القول بأنها فعل .

الثانية : أن (لا) النافية للجنس لا تدخل على معرفة ،

وإذا كانت لغير الجنس دخلت ووجب تكرارها (٢) ، و (حبذا) ليست

نكرة - على من جعلها اسما - وإنما تفيد التعيين ، كما أن (لا) لم

تكرر معها على القول بأنها اسم معرفة .

التوضيح :

اعترض بعضهم على دخول (لا) النافية على (حبذا) التي

تفيد الذمّ ، سواء كانت فعلا على قول أو اسما على قول آخر ، وذلك

أنها إذا كانت فعلا فهذا الفعل جامد ، و (لا) النافية لا تدخل على

الأفعال الجامدة ، قال في الهمع : " وقال أبو حيان ودخول (لا) على

(حبذا) لا يخلو من إشكال ، لأنه إن قدر (حب) فعلا ،

(١) الهمع ٨٩/٢ ، والتصريح ٩٩/٢ .

(٢) المصدران السابقان

و (نا) فاعلا ، أو (حيذا) ككُتِبَ فاعلا ، ف (لا) لا تدخل على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف إلا قليلا* (١) .

وأما على القول بأنها اسم فالاعتراض هو أن (لا) إما أن تكون داخلة على نكرة في معنى الجنس فتعمل فيه النصب ، أو أنها تكون داخلة على معرفة فلا تعمل فيه حينئذ ويجب تكرارها عند النحاة ، أما على القول بأن (حيذا) نكرة تفيد الجنس فبعيد لأنها هنا : للخصوص . وأما على أنها معرفة فالاعتراض هنا أن (لا) لم تكرر ، قال الفلاييني : * فإن كان السند إليه بعدها معرفة أهملت ووجب تكرارها ، نحو : لا سعيدٌ في الدار ولا خليل* (٢) ، ومن هنا جاء الإشكال ، وعن أبي حيان قوله : * . . أو كُتِبَ اسما ، فإن قُدِّرَ في محل نصب لم يصح ، لأنه على العموم ، نحو : لا رجل ، وهو هنا خصوص ، أو رفع فكذلك لو جوب تكرار لا* (٣) .

والجواب على هذه الاعتراضات أن (لا) هنا داخلة على فعل ماض كان في الأصل متصرفا ثم اعتراه الجمود بعد استعماله

(١) الهمع ٢/٨٩ .

(٢) جامع الدروس العربية ٢/٣٣٥ .

(٣) الهمع ٢/٨٩ .

لانشاء المدح (١) . أما عدم تكرارها مع الفعل هنا فإنه وإن لم يكن
فعلا دعائيا فقد أشبه الدعائي لأنه نُقِلَ إلى الإنشاء ، قال الرضي :
* وإنما لم تكرر (لا) .. لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجز
تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء ، نحو قوله تعالى :
* فلا صدق ولا صلى * (٢) . وبهذا يزول الإشكال في دخول (لا) على
حَئِذَا .

*

* مقارنة بين صيغتي المدح والذم : نعم وبئس، والصيغتين

حَئِذَا وَلَا حَيْثُذَا *

هناك أوجه اختلاف وأوجه تشابه فيما بين صيغ المدح والذم
نعم وبئس وحَئِذَا وَلَا حَيْثُذَا في عدة نواح منها :
أولا : من جهة (المعنى) : يوجد تشابه بين هذه الصيغ
من حيث الدلالة ، فكلّ منها يدلّ على العالفة في المعنى : فنعم
وحَئِذَا : يشتركان في الدلالة على العالفة في المدح العام ، كما أن
بئس ولا حَئِذَا يدلّان على العالفة في الذمّ العام .

(١) عن كتاب حاشية الصبان على الأشعوني ٤٠/٣ .

(٢) شرح الكافية ٢٥٩/١ .

(*) الآية ٣١ : القيامة .

وهناك اختلاف فيما بينها ، وهو أن الصيغتين (حَبِّدَا و
لَا حَبِّدَا) فيهما زيادة على المدح والذمّ العامّين ، وهو إفادتهما
قرب المدح من القلب بالنسبة لِحَبِّدَا ، وبعد الذموم من القلب
بالنسبة لَلَا حَبِّدَا ، قال السيوطي : * قال ابن النحاس : ...
إن حَبِّدَا مع كونها للمبالغة في المدح تتضمن تقريب المدح من
القلب وكذلك في الذمّ تتضمن بعد الذموم من القلب ، وليس
في نعم وبئس تعرّض لشيء من ذلك* (١) .

ثانيا : من جهة (الإعمال) ، والتشابه بينهما فيه ، هو أن
كلاهما يعمل الرفع في الفاعل ، والنصب في النكرة على التمييز
أو الحال كما سبق بيانه . وقد خالفت (حَبِّدَا) (نعم) في أنه
لا يجوز فيها إلا لغة واحدة كما سبق بيانه ، بينما أجاز النحاة
في نعم أربع لغات . وخالفتها أيضا في جواز دخول (لا) عليها
لتغيير الذمّ (٢) ، بينما لم يُسمع ذلك في نعم أو بئس .

ثالثا : من جهة (الفاعل) ، يوجد تشابه بين فاعل (حَبِّدَا)
الذي هو اسم الإشارة (ذَا) ، وفاعل نعم وبئس الظاهر المعرّف
بأل أو الحذف للمعرّف بها من حيث الدلالة على الجنس في كليهما .

(١) الأشباه والنظائر ٢/٢٠٤ .

(٢) عن حاشية الصبان على الأشموني ٣/٤٠ .

ولذلك التزم فيه الإفراد والتذكير ، كما يوجد تشابه أيضا بين (ذا) ،
والمضمر في نعم وبئس من حيث الإبهام فيهما ، مما سوغ تمييزهما بنكرة
منصوبة بعدها ، قال الزمخشري : " وهذا الاسم في مثل إبهام الضمير
في نعم ، ومن ثم فسّر بما فسّره فقيل بهذا رجلا زيد " ، كما يقال :
نعم رجلا زيد " (١) .

وخالف (ذا) في هذا ، الفاعل في نعم وبئس ، في عدة
وجوه هي :

أ - جواز حذف التمييز (ذا) ، ووجوب ذكره في فاعل نعم
وبئس المضمر ، وذلك لأن (ذا) أقل حاجة للتمييز ، لظهوره ،
ولعدم حدوث التباس في المعنى ، بينما يؤدي استتار الفاعل المضمر
في نعم وبئس إلى التباس في المعنى نظرا لطئنة أن يكون المخصوص
هو الفاعل فيهما . وقد أشار إلى ذلك ابن يعيش بقوله :
" إلا أنه في هذا يجوز أن لا تأتي بالمفسّر ، وتقول : هذا زيد " ،
ولا يجوز ذلك في نعم ، فلا تقول : نعم زيد ، وذلك لأن (ذا)
اسم ظاهر يجري مجرى ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس على
ما ذكرنا ، فاستغنى عن المفسّر لذلك . . . وأيضاً فإنه ربما ألبس في - نعم -
لوفعل ولا يلبس في (هذا) " (٢)

(١) شرح المفصل ١٤٢/٧ والمفصل ص ٢٧٦ .

(٢) شرح المفصل ١٤٢/٧ .

ب - ويفارق (ذا) ، الفاعلَ الضمرَ في نعم وبئس أيضا
في جواز الفصل بينه وبين تمييزه فيقال : هَذَا رَجُلًا عَلِيٌّ ، وَهَذَا
عَلِيٌّ رَجُلًا ، وقد منع النحاة أن يقال : نعم عَلِيٌّ رَجُلًا ، إلا في
الضرورة ، قال الرضوي : " ولم يجز في نعم تأخير التمييز عن المخصوص
اختيارا وجاز هنا لأن التمييز ههنا عن الظاهر أي - ذا - وهناك عن
الضمير المستكن " (١) .

ج - وخالف (ذا) الفاعلَ الظاهرَ لنعم وبئس في جواز
تمييزه عند الجمع بينما اختلفت النحاة في جواز تمييز الظاهر في نعم
وبئس كما مر سابقا ، وذلك لعدم الحاجة إليه ، قال ابن النحاس :
" وإنما جرى الخلاف في نعم وبئس ولم يجز في هَذَا لأن بينهما فرقا
وهو أن الفاعل في (هَذَا) وهو اسم الإشارة مبهم ، فله مرتبة من
مرتبتَي فاعلي نعم ، وهما المظهر والمضمر ، فليس اسم الإشارة واضحا
كوضوح فاعل نعم المظهر ، فلا يحتاج إلى تمييز ، ولا مبهما كإبهام
المضمر في نعم فيلزم تمييزه ، بل لما كان فيه إبهام فارق به الفاعل
المظهر في نعم جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز في (هَذَا) ، ولما
إبهامه عن
قل/ إبهام المضمر في نعم جَوَزْنَا عدم التمييز في هَذَا ظاهرا ومقدرا
ولم نجزه مع المضمر في نعم " (٢) .

(١) شرح الكافية ٣١٩/٢ ، وانظر شرح الاشموني ٤٨/٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٠٥/٢ .

د - وخالف (ذا) الفاعل الظاهر في نعم وبئس أيضا
في (امتناع الفصل بينه وبين الفعل " حبّ ") بأيّ نوع من الفواصل
عند الجميع ، بينما لم يمنع التّحاة الفصل بين نعم وبئس وفاعلها على
الإطلاق ، قال في شرح اللّمع : " ولم يجز الفصل بين الفعل والفاعل
هنا لأنهما جريا مجرى المركّب ليدلّ اللفظ على المعنى المراد من
التقريب ، ولذلك جعل الفاعل (ذا) لا غير وبقي على حالة واحدة
لأنه كالمثل " (١) .

رابعاً : (المخصوص بالمدح والذّم) :

أ - يخالف مخصص حَبَّذا مخصص نعم وبئس في امتناع
تقديمه عليها ، فلا يصحّ أن يقال : محمّدٌ حَبَّذا ، وقد علل بعضهم
ذلك بأنّه لجريانها مجرى الأمثال التي لا تفسّر ، قال ابن هشام :
" ولا يتقدّم المخصوص على حَبَّذا ، لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى
المثل " (٢) ، وعلله بعضهم بأنّه للخوف من توهم وجود ضمير عائد إليه
في حَبَّذا ، قال المرادي : ذكر ابن بابشاذ أن سبب ذلك خوف توهم
كون المراد من : زيدٌ حَبَّذا ، زيدٌ حَبَّ هذا " (٣) . ورأى العكبري

(١) شرح اللّمع لأبي البقاء لوحة (٧١) ، ص ٤٠٧ . مصوّر .

(٢) أوضح السالك ٢٨٥/٣ .

(٣) شرح المرادي ١١٠/٣ .

أن منع تقديمه حدث له لأنه مفسر لاسم الإشارة، ولا يجوز تقديم
المفسر على المفسر، قال في ذلك: * وهنا لا يجوز تقدمه لأنه
كالمفسر ل (ذا) ولا يصح تقديم المفسر على المفسر* (١). أمّا
السيوطي فيرى أن هذا فرع عن نعم، فلا يجوز التصرف بها مثلها،
قال: * ولا يقدم مخصوص هذا عليها وإن جاز تقديمه على نعم بقلة،
لأنها فرع عنها، فلا تساويها في تصرفاتها* (٢)، وإلى هذا أشار
ابن مالك في الألفية بقوله:

وأول ذَا المخصوصِ أيّا كان لا

تعدّل به ذَا فهو يهاهي المشلا (٣)

ب - إعراب المخصوص:

أشبه مخصوص هذا مخصوص نعم وبئس في جواز إعرابه عند
مختلف النحاة - مبتدأ خبره الجملة، أو مبتدأ محذوف الخبر والعكس
أيضا، أو خبرا لمبتدأ محذوف، أو بدلا من الفاعل، أو عطف بيان
له، أو فاعلا للفعل قبله، وقد سبق بيان كل هذه الوجوه فيهما.

(١) شرح اللع لأبي البقاء، لوحة ٧١ م ٧١. مصور

(٢) الهمع ١١٨/٢

(٣) الألفية ص ٤٤٤.

وخالفه في أنّ إعراب مخصوص بهذا خيرا لابتداء محذوف أقوى
من إعرابه كذلك في نعم وبئس ، والذي ضمّف ذلك في نعم وبئس
هو جواز دخول النواسخ عليه هناك ، قال الأشموني : " إنّه لا تفعل
فيه النواسخ بخلاف مخصوص نعم " (١) .

ج - المخصوص :

هناك تشابه في مخصوص كلّ منهما يتمثل في جواز الحذف
للعلم به أو لوجود ما يدلّ عليه ، قال الرضيّ : " ويجوز حذف المخصوص
ههنا للقربة كما حذف في نعم " (٢) .

(١) شرح الأشموني ٤٨/٢ وشرح المرادي ١١٢/٣ .

(٢) شرح الكافية ٣١٩/٢ .

الفصل الثالث

أساليب أخرى للمدح والثناء

- توطئة .
- البحث الأول : صيغة (فُعِلَ) للمدح والثناء .
- البحث الثاني : صيغة (حُبَّ) للمدح .
- البحث الثالث : صيغة (سَاءَ) للثناء .

*

الفصل الثالث

"أساليب أخرى للمدح والذم"

توطئة :

استعمل العرب أساليب قياسية أخرى لإنشاء المدح والذم إضافة لما تقدم من أساليب ، وهذه الأساليب هي : صيغة (فَعَل) بفتح الفاء وضم العين - للمدح والذم - وصيغة (حَبَّ) : للمدح وصيغة (سَأَ) : للذم . وهي وإن كانت أقل شهرة مما ذكر في الفصلين السابقين ، إلا أنها مستعملة بكثرة في كلامهم ، ولذلك فقد وجدنا النحاة يخصصونها بالذكر في كتبهم . وسنتحدث فيما يلي عن كل منها .

*

البحث الأول

صيغة (فَعَل) للمدح والذم

استعمالها :

تستعمل صيغة (فَعَل) بضم العين أسلوباً لإنشاء المدح والذم مع زيادة عليه ، وهي إفادة التعجب أيضاً ، يقول في ذلك المبرد :

* واعلم أنه ما كان مثل كرم زيدٍ وشرف عمرو ، فإنما معناه في المدح
معنى ما تعجبت منه ، نحو : ما أشرفه ، ونحو : أشرف به ، وكذلك
معنى نعم إذا أردت المدح ومعنى بشئ إذا أردت الذم * (١) .
وذكر ابن السراج ذلك بقوله : * وما كان مثل كرم رجلا زيداً ،
وشرف رجلا زيداً ، إذا تعجبت فهو مثل : نعم رجلا زيداً ، لا أنك
إنما تمدح وتذم وأنت متعجب * (٢) .

ومثال استعمالها في الذم قوله تعالى : * كبرت كلمة تخرج

من أفواههم * (٣) .

ومثال استعمالها في المدح قوله تعالى : * وحسن أولئك

رفيقاً * (٤) فهي إذن تزيد على نعم وبشئ في إفادة معنى التعجب

إضافة إلى المدح أو الذم .

دلالة (فُعل) على معنى المدح والذم :

يستفاد معنى المدح أو الذم من (فُعل) عن طريق صياغتها

على هذا الوزن ، والذي يدل في أصل الوضع على صيرورة الشيء

(١) المقتضب ١٤٩/٢ فتابعدها .

(٢) الأصول لابن السراج ١/١٣٦ .

(٣) الآية ٥ : الكهف ، (ينصب (كلمة) على التمييز) .

(٤) الآية ٦٩ : النساء .

ذا كذا ، وعلى ملازمته لصاحبه ، وفي هذا ما يعني بالفرض من المدح
والذمّ هنا ، لأنّ في الدلالة على ملازمة صفة ما لصاحبها إيجاباً
بالمدح والذمّ بتلك الصّفة الملازمة ، قال السرد في ذلك : * وتأويله
الانتقال ، وذلك قولك : كَرَمَ عَدَاك ، وَظَرَفَ عَدَاك ، وتأويل
قولي الانتقال ، إنّما هو انتقال من حال إلى حال ، تقول : ما كان كريماً
ولقد كَرَمَ ، وما كان شريفاً ولقد شَرَفَ (١) . وقد وَضَحَ الرضيّ دلالة
وضع الصّيغة على وزن (فَعَلَ) بقوله : * اعلم أنّ فَعَلَ في الأغلب
للغرائز ، أي الأوصاف المخلوقة كالْحُسْنِ وَالْقُبْحِ وَالْوَسَامَةَ وَالْقَسَامَةَ وَالْكِبْرَ ،
وَالصَّغَرَ ، وَالطَّوْلَ ، وَالْقِصْرَ . . ونحو ذلك ، وقد يجرى غير الغريزة
مجرها ، إذا كان له لَبِثٌ وَمَكٌّ ، نحو : حَلَمَ ، وَبَرَعَ ، وَكَرَمَ
وَفَحَّشَ (٢) . غير أنّ دلالة هذه الصّيغة على معنى المدح أو
الذمّ للشّيء خاصّة بتلك الصّفة لا غير ، فلا تتمدّها إلى سائر الصفات ،
فعندما نمدح أحداً بقولنا : كَرَمَ . . فالمدح منصّب على (الكرم)
وحده دون غيره ، إذ قد يكون المدوح هنا قبيحاً أو غير ذلك . فلا
يشمله المدح ، ومثل هذا يقال عن الذمّ . فدالاتها إذن خاصّة .

(١) الكامل ٣٦٥/١

(٢) شرح الشافية ٧٤/١ . وانظر الموجز في قواعد اللغة العربيّة

لسعيد الأفغاني ص ٢٣ .

صياغة (فُعَل) من الأفعال :

أولاً : شروط الفعل القابل للصياغة على (فُعَل) عند النحاة :

لا بد من توفر عدة شروط في الفعل المراد بناؤه على (فُعَل)

لإنشاء المدح أو الذم ، وهذه الشروط هي نفسها التي لا بد من

وجودها أيضاً في الفعل المراد بناؤه على : ما أَفْعَلَ أو أَفْعِلَ به للتعجب ،

وما ذلك إلا لأن (فُعَل) تفيد معنى التعجب كما ذكر النحاة ،

قال ابن هشام : " وكلّ فعل ثلاثي صالح للتعجب منه فإنه يجوز

استعماله على فعل - بضم الميم - . . . ثم يجري حينئذ مجرى نعم

وبئس في إفادة المدح والذم . . . تقول : فهِمَ الرَّجُلُ زَيْدًا ، وفي الذم :

خَبِثَ الرَّجُلُ عَمْرًا (١) . وقد جمع ابن مالك تلك الشروط ببيتين

في الألفية ، وهما قوله :

وصفها من ذي ثلاثٍ صرّفنا

قابلٍ فضلٍ تمّ غير ذي انتفا (٢)

وغير ذي وصفٍ يضاهاي أشهلاً

وغير سالكٍ سبيلٍ فمِلاً (٢)

أي لا يصاغ الفعل المراد بناؤه على (فُعَل) للمدح أو للذم أو على

(ما أَفْعَلَ) و (أَفْعِلَ به) الستمملتين للتعجب ، إلا إذا وجدت

فيه الأمور المذكورة أعلاه ، وهي كما يلي :

(١) أوضح المسالك ٣/ ٢٨٠ (٢) و (٣) الألفية ص ٤٢ .

أولا : أن يكون الفعل ثلاثياً ، وإليه أشار بقوله : (من ذي ثلاث) ، فلا يصحّ بناؤه (فعل) من الرباعي أو الخماسي ، كدحج ، واستخرج (١) .

ثانيا : أن يكون متصرفاً ، وإليه أشار بقوله : (. . صرفاً) ، وعليه فلا يصحّ أن يبنى من الأفعال الجامدة ، كعسى ، وغيرها من الجوامد (٢) .

ثالثا : أن يكون قابلاً للتفاضل ، وإليه أشار بقوله : (قابلِ فضلٍ) ، فلا يصحّ بناؤه من الأفعال التي لا تقبل التفاوت ، ك(مات) ، و(فني) وغيرها مما يستوي فيها حدوث الفعل للفاعل (٣) .

رابعا : أن يكون تاماً ، وإليه أشار بقوله (تم) ، فلا يجوز بناؤه من الأفعال الناقصة ، مثل (كان) وأخواتها (٤) .

خامسا : أن يكون (مثبتاً) ، وإليه أشار بقوله : (غير ذي انتفا) ، فلا يصحّ بناؤه من الأفعال المنفية كقولهم (ما عاج) ومعناها : ما انتفع (٥) .

(١) أوضح السالك ٢٨٠/٣

(٢) التصريح ٩٨/٢

(٣) شرح الأشموني ٢٤/٢

(٤) التصريح ٩٨/٢

(٥) الأشموني ٢٥/٢

سادسا : أن لا يكون اسم الفاعل منه على (أفعل) الذي
مؤنثه (فعلاء) (١) ، وهو المقصود بقوله : (غير ذي وصف
يضا هي أشهلا) ، فلا يجوز بناؤه من (عرج) و (خضر) ،
لأن اسم الفاعل منها (أعرج) والفاعلة (عرجاء) ، و (أخضر)
و (خضراء) (٢) .

سابعا : أن يكون مبنيا للمعلوم ، واليه أشار بقوله : (وغير
سالك سبيل فعلا) ، فلا يصح بناؤه مابني للمجهول ، كما في
(ضرب) ، أو (أكل) ، وما إلى ذلك (٣) .

وهناك أفعال لا يجوز بناؤها على (فعل) مع وجود الشروط
السابقة فيها ، ذكرها النحاة وهي : (علم ، وجهل ، وسمع) ،
بل إنها تبقى على حالها عند إرادة المدح أو الذم منها ، وذلك
لأنه لم يسمع عن العرب أن بنتها على (فعل) ، قال ابن
السراج : " وذكروا أنه شذ مع هذا الباب ثلاثة أحرف ، وهي :
سمع وعلم وجهل " (٤) ومن ذهب إلى هذا المنع جماعة منهم الكسائي ،
قال صاحب الهمع : " وقيل : الأعم ، وجهل ، وسمع . فلا تحوّل

(١) المقتضب ١٨١/٤ .

(٢) أوضح المسالك ٢٦٩/٣ .

(٣) شرح الأشموني ٢٥/٢ .

(٤) الأصول ١٣٦/١ .

إلى (فَعَلَ) بل تستعمل استعماله على حالها ، قاله الكسائي (١)

ووافق على ذلك ابن عصفور (٢) .

ثانيا : كيفية بناء (فَعَلَ) من الأفعال المختلفة :

أ - الأفعال الصحيحة : إذا كان الفعل صحيحا صالحا للبناء

على (فَعَلَ) ، حَوَّلَ إليها ، بضم عينه إذا كانت مكسورة أو مفتوحة وإبقائها على حالها إذا كانت مضمومة ، وجيء بالفاعل فالمخصوص بالمدح أو الذم ، فإذا أردنا مدح (علي) بالفهم مثلا ، نقول : فَهْمَ الرَّجُلِ عَلِيٌّ ، بضم العين المكسورة من (فهم) ، قال الرضي : * يلحق بنعم وبئس كل ما هو على (فَعَلَ) بضم العين بالأصالة ، نحو : ظَرَفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، وبالتحويل إلى الضم من فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعَلَ ، نحو : رَمَتِ الْيَدَ يَدُهُ ، وَقَضَى الرَّجُلُ زَيْدٌ ، بشرط تضمينه معنى التَّعَجُّبِ (٣) .

ب - الأفعال المضعفة : جيء (فَعَلَ) من الأفعال المضعفة

قليل ، وقد أرجع النحاة ذلك إلى ثقل الضمة عليه مع التضعيف ، قال الرضي : * ولم يجيء المضاعف من هذا الباب إلا قليلا ، لثقل الضمة والتضعيف (٤) . ولذلك أجاز بعضهم إبقاءه على حاله وتقدير

(١) الهمع ٢/٨٨ .

(٢) شرح ابن عقيل ٢/١٦٨ وشرح الأشموني ٢/٤٤٤ .

(٣) شرح الكافية ٢/٣١٨ .

(٤) شرح الشافية ١/٢٧٧ .

الضمة على الميم ، قال ابن السراج : " وقالوا المضعف تتركه وتنوي به فعمل يفعل ، نحو : خَفَّ يخفُّ ، وتقول : صَمَّ الرَّجُلُ زَيْدًا (١) .

ج - الأفعال المعتلة : أجاز النحاة بناء الأفعال المعتلة على

(فُعَل) ، لانشاء المدح والذم على الرغم من أن بعضها لم يأت أصلا

على (فُعَل) كما جاءت بقية الأفعال ، وذلك بسبب صعوبة

النطق بها في المضارع ، خاصة الأجوف والناقص اليائين منها ،

قال الرضي : " ولا يجيء من هذا الباب أجوف يائي ، ولا ناقص

يائي ، لأن مضارع (فُعَل) ، يفعل - بالضم لا غير ، فلو أتيا منه

لاحتجت إلى قلب الياء ألفا في الماضي ، وفي المضارع واوا ، نحو :

يسوع ويرمو ، من السبع والرمي (٢) .

وقد علل الرضي عدم مجيء الأجوف والناقص اليائي على (فُعَل)

لأن في مضارعه الانتقال من الأُخْف إلى الأثقل ، قال : " فكنت تنتقل

من الأُخْف إلى الأثقل ، وإنما جاء من فعل المكسور الميم أجوف وناقص

واو يان ، كخاف خوفا ، ورضي وغبى وشقي رضوانا وغباوة وشقاوة

لأنك تنتقل فيه من الأثقل إلى الأُخْف ، بقلب الواو في (يخاف)

ألفا وفي (رضي) ياء (٣) .

(١) الأصول ١/١٣٦ .

(٢) شرح الشافية ١/٧٦ .

(٣) المصدر السابق .

بنا* (فُعْل) من الأَجُوف :

تقلب عين الأَجُوف أَلْفًا عند تحويله إلى (فُعْل) وتقدر عليها الضمة ، قال السيوطي : * ثم إن كان معتل العين لزم قلبها أَلْفًا ، نحو : قال الرجلُ زيدٌ* (١) . وعن تقدير الضمة على الألف قال الأزهرى : * والأَجُوف يقدر فيه الضم ، نحو : طال وِباعٌ* (٢) .

بنا* (فُعْل من الناقص) :

الناقص لا يخلو من أن يكون واويًا أو يائيًا ، فإن كانت لامه واوا بقيت على حالها عند بنائه على (فُعْل) ، وإن كانت لامه ياء قلبت واوا ، قال في شرح الشافية : * وقد يجيء على قلة في باب التصجب (فُعْل) من الناقص اليائي ، ولا يتصرف كنعم وبئس كَقَضُو الرجلُ ، وَرَمَوْتُ اليُدَيْدَةَ* (٣) . ويجوز عند بعضهم أن يبقى الناقص على إعلاله ، قال ابن السراج : * وقال قوم : لك أن تذهب بسائر الأفعال فتحولها إلى فُعْل ، فتقول : ... قضى الرجلُ زيدٌ ، ودعا الرجلُ زيدٌ ، وقد حكى عن الكسائي أنه كان يقول في هذا : قَضُو الرجلُ ودَعُو الرجلُ وهو عندي قياسٌ* (٤) .

(١) الهمع ٨٧/٢

(٢) التصريح ٩٨/٢

(٣) شرح الشافية للرضي ٧٦/١

(٤) الأصول ١٣٦/١ وانظر حاشية الصبان على الأشحوني ٣٩/٣

بناء (فَعْل) من معتلّ العين واللام :

إذا كان الفعل معتلّ العين واللام بالواو ، قَلَبَتِ الواو الثانية
وهي اللام ياءً ، وذلك لقلب ضمة العين كسرة قبلها ، مثل (قَوِي)
في (قوو) . وإذا كان الأوّل واواً والثاني ياءً في الأصل ، قلبت الياءُ
واواً لضمّ ما قبلها بسبب نقله إلى (فَعْل) ، ثمّ تقلب الواو ياءً ثانية
لكسرها قبلها بسبب قلب ضمة العين كسرة وذلك نحو : (شَوِي) ،
قال الأزهريّ : * و حكم معتلّ العين واللام إن كان من باب قوّة قلب
الضمة كسرة ، فتقلب الواو الثانية ياءً ، نحو : قَوِي ، أو من باب :
(شويت) قلب الياءُ واواً للضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل فسي
(قوّة) * (١) .

ثالثاً : لزوم صيغة (فَعْل) :

الأصل في صيغة (فَعْل) أنها لازمة وضماً لأنها كما قال
النحاة تدلّ على الصفات الثابتة والغرائز وملازمة الشئ لصاحبه ، وقد
قال في شرح الشافية : * و (فَعْل) لأفعال الطبايع ونحوها
ك (حَسَن) . . . ومن ثمة كان لازماً * (٢) . ويصح الفعل أيضاً

(١) التصريح ٩٨ / ٢ .

(٢) شرح الشافية للرضي ٧٤ / ١ .

لازما ينقله إلى صيغة (فَعَلَ) وإن كان في الأصل متعديًا ، لأنه يدلّ على معنى التحوّل والتصغير وملازمة الشيء لصاحبه كما هو موضوع على ذلك في الأصل ، قال الجرد : * اعلم أن كلّ فعل على (فَعَلَ) فهو غير متعمّد إلى مفعول لأنه فعل الفاعل في نفسه وتأويله الانتقال * (١) ، وفي هذا يقول ابن جني أيضا : * و(فَعَلَ) لا يكون أبدا إلا غير متعمّد ، لأنه إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء * يفعله قصدا لغيره * (٢) .

في (فَعَلَ) أكثر من لفة :

أجاز النّحاة في (فعل) لغات ثلاث (٣) :

- الأولى : بفتح الفاء وضمّ العين .
- الثانية : بفتح الفاء وإسكان العين .
- الثالثة : بضمّ الفاء وإسكان العين .

التوضيح :

نظرا لاستعمال (فَعَلَ) لإنشاء المدح والذمّ مع إفادة التعجّب ، فقد وردت على أكثر من لفة ، وأشهر هذه اللغات ، هي التي على (فَعَلَ)

(١) الكامل ٣٦٥/١
(٢) النصف ٢١/١
(٣) انظر الأصول لابن السراج ١٣٦/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٧ والنصف لابن جني ٢١/١ .

بفتح الأوّل وضمّ الثاني ، وهي أكثرها استعمالاً في الكلام ، من ذلك قوله تعالى " كَبُرَتْ كَلِمَةً " (١) ، وقوله " حَسُنْتَ مَرْتَفَقًا " (٢) .
وثاني اللّغات فيها على (فَعْلٌ) - بفتح الأوّل وإسكان الثاني - وهي أقلّ استعمالاً . وثالثها : على (فُعْلٌ) بضم الأوّل وإسكان الثاني ، وذلك بنقل ضمة الثاني إلى الأوّل ، وقد أشار إلى ذلك ابن يعقوب بقوله : " وكلّ ما كان من ذلك بمعنى نعم وبئس يجوز نقل حركة وسطه إلى أوّله وإن شئت تركت أوّله على حاله وسكنت وسطه ، فتقول : ظَرَفَ الرجلُ زيدٌ ، وظُرِفَ الرجلُ زيدٌ ، فمن قال (ظُرِفَ) فاصله (ظُرِفَ) ، فنقل الضمة إلى الظاء للإيذان بالمراد والأصل . ومن قال (ظُرِفَ) بفتح الظاء لم ينقل وتركها على حالها ثقسة بدليل الحال " (٣) .

وقد شرط النحاة لنقل ضمة الميم إلى الفاء ، إرادة المدح أو الذمّ في (فَعْلٌ) ، وإلا فلا يجوز فيه النّقل ، قال ابن يعقوب : " ولا تنتقل حركة وسطه إلى أوّله إلا إذا كان بمعنى نعم وبئس " (٤) ، وقد

(١) الآية ٥ الكهف .

(٢) الآية ٣١ الكهف .

(٣) شرح الفصّل لابن يعقوب ١٢٩/٧ .

(٤) المصدر السابق ١٣٠/٧ .

زاد الرضيّ عليه إرادة التمجّب ، قال : * وكذا كلّ ما هو على (فعل)
إذا كان المراد به المدح أو التمجّب* (١) ، لكن ابن مالك قيّد ذلك
في حالة مجيء الفاء حرفاً حلقياً ، قال السيوطي : * وقيّد في التسهيل
الفاء بكونها حلقية* (٢) . وقد ورد نقل حركة العين إلى الفاء في
(فعل) في قوله :

لا يمنع الناس ضي ما أردت ولا

أعطيهم ما أرادوا حسنَ ذا أدباً (٣)

حيث نقل ضمة العين إلى الفاء ، فقال (حسن) بضم الأول وإسكان
الثاني ، والأصل (حسن) على (فعل) بفتح فضم . ومثله
قول الآخر :

حسنَ فعلاً لقاءً ذي الثروة الممدّ

ق بالِبِشْرِ وَالْمَطْأَةِ الْجَزَيْسِلِ (٤)

حيث نقل ضمة العين إلى الفاء في (حسن) ، والأصل (حسن) بفتح فضم
على (فعل) .

(١) شرح الكافية ٣١٩/٢ .

(٢) الهمع ٨٩/٢ .

(٣) الخصائص لابن جني ٤٠/٣ ، والبيت لسهم بن حنظلة من
السيط ، وانظر شرح الكافية للرّضيّ ٣١٩/٢ ، والخزانة

١٢٣/٤ .

(٤) الهمع ٨٩/٢ ، والدّرر اللّوامع ١١٨/٢ .

سألة : هل تغطى صيغة (فَعَلَ) حكم (نعم وبئس) في الاعمال ؟

اختلف النحاة في هذه السألة ولهم فيها قولان :

أولهما : أن تغطى حكم نعم وبئس لا غير في جميع الاحكام

المتعلقة بهما ، من رفع الظاهر والمضمر واستلزام مخصوص بالمدح

أو الذم . ومن ذهب إلى هذا : أبو عليّ الفارسيّ (١) ، وابن عصفور (٢)

والدّمامينيّ (٣) وأخذ به المكوذيّ (٤) .

ثانيهما : جواز إعطائها حكم نعم وبئس إعمالهما في الفاعل وغيره ^{فتعمل}
مخالفتها وفي الوقت نفسه جواز/لهما ، فلا يشترط فيها ما اشترط فيهما من أحكام

في الفاعل وغيره ، وإليه ذهب كثير من النحاة ، منهم : الفراء (٥)

والجرّد (٦) ، ونسب إلى الأخفش (٧) ، وأخذ به ابن مالك (٨) ،

(١) إعراب القرآن للزجاج ٢٩٣/١ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٤١

م . مصور والتصريح ٩٨/٢ .

(٢) المقرب لابن عصفور ٦٩/١ .

(٣) حاشية يس على التصريح ٩٩/٢ (بهامشه) وعدة السالك على

أوضح المسالك ٢٨١/٣ بالحاشية .

(٤) شرح المكوذيّ ٢٤٤/١ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢٦٩/١ ، ١٣٤/٢٠ .

(٦) المقتضب ١٤٩/٢ ، والتصريح ٩٨/٢ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٤١

م . مصور . التصريح ٩٨/٢ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٤١ م . مصور .

(٨) التسهيل ص ١٢٨ ، والمساعد على التسهيل لوحة ١٣٩ ، وشرح

المرادي ١٠٦/٣ وشرح ابن عقيل على الألفية ١٦٨/٢ .

وابن هشام (١) ، وأبو حيان (٢) وابن برهان (٣) ، والرّضيّ (٤) ،
والأشمونيّ (٥) ، والمراديّ (٦) ، والسّيوطيّ (٧) ، وغيرهم ممّن وافقهم
من المتأخّرين (٨) والمعاصرين (٩) .

التوضيح :

اضطربت أقوال النحاة في شأن صيغة (فعل) المحوّلة من
الأفعال لانشاء المدح والذمّ ، هل تعطى حكم الصيغتين : نعم ويثنى
في الإعمال أم لا ؟ والمتتبع لأقوالهم في هذه المسألة يجد أنّها
تنحصر في قولين :

- (١) أوضح المسالك ٢٨٠/٣ فمابعدها
- (٢) البحر المحيط ٩٧/٦
- (٣) المساعد على التسهيل لوحة ١٣٩
- (٤) شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ .
- (٥) شرح الأشموني على الألفية ٤٣/٢ فمابعدها .
- (٦) شرح المرادي على الألفية ١٠٧/٣ .
- (٧) الجمع ٨٧/٢ فمابعدها .
- (٨) تفسير الرازي ٧٨/٢ وحاشية الصبان على الأشموني ٣٩/٣ .
- (٩) انظر النحو الوافي لعباس حسن ٣٧٤/٣ ، والمرجع في اللفّة
العربية لعلي رضا ٨٧/٣ ، والتّوضيح والتّكديّل ١٢٠/٢ ،
وحاشية بن حمدون على الكودي ٤٤٤/١ ، والقواعد الأساسيّة
للهاشمي ص ٣٢٦ .

أما الأول ، فقد ذهب فيه أصحابه إلى وجوب إلحاق (فعل)
بنعم ويثس في العمل ، وسنا عليه ، فإنه يشترط في فاعلها ما اشترط
في فاعليهما من شروط ، بحيث أنه لو جاء اسما ظاهرا ، فلا بد من
اتصاله ب (أل) التي للجنس ، أو إضافته للمتصل بها ، أو لضاف
لاسم متصل بها ، وأنه لو جاء ضميرا لوجب استتاره وتمييزه بنكسرة
مطابقة . كما أنه لا بد لها من مخصص بالمدح أو الذم بنفس شروط
مخصص نعم ويثس (١) . يقول ابن عقيل : * فالفارسي وأكثر النحويين
على إلحاقه بنعم فقط ، فثبت له أحكام نعم * (٢) .
وقد نقل الزجاج قولاً لا أبي علي يوضح فيه رأيه في إعمال صيغة
(فعل) وذلك عند إعراب قوله تعالى : * كبرت كلمة تخرج من
أفواههم * (٣) قال : * قال أبو علي : يحتل على ضربين هـ
أجدهما : أن يكون في (كبرت) ضمير مما جرى من اتخاذ الولد ،
وأنت على المعنى ، لأن ذلك كلمة ، فعلى هذا لا يكون بمنزلة (نعم)
لأن فاعل نعم لا يكون مبهودا ، وتكون (كلمة) على هذا منتصبة على
الحال . . . والآخر أن يكون صفة للمخصوص بالذم وقد حذف ، والتقدير

(١) لقد سبق بيان شرط الفاعل في نعم ويثس ومخصصهما ،

انظر ص (١٩٢٦ ص) من البحث .

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٤١ م . مصور ، وانظر التصريح ٩٨ / ٢ .

(٣) آية هـ : الكهف .

كبرت الكلمة كلمة تخرج من أفواههم ، فحذف المخصوص بالذم ، لأنه
إذا جاز أن يحذف بأسره في نحو : نعم العبد ، كان أن يحذف
وتبقى صفتها أجيود * (١) ، فهو يمنع أن تكون (فعل) وهي
(كبر) قد جاءت في الآية لإنشاء المدح على قول من رفع بها ضميرا
عائدا إلى الكلمة السابقة لأن الضمير في (فعل) التي للمدح لا يعود
إلى متقدم بل يعود إلى التمييز المتأخر ، مثله في هذا مثل الضمير في
نعم ، ولذلك أعرب لفظ (كلمة) حالا من الضمير لا تمييزا له . لأن
الضمير على هذا القول مبررة فهو غير محتاج إلى تمييز يوضحه . ومن
نص على هذا أيضا ابن عصفور قال : * وكلّ فعل ثلاثي يجوز فيه أن
يُبنى على وزن (فعل) بضم العين ويراد به معنى المدح والذم ،
وذلك في الأفعال التي يجوز التعجب منها بقياس ، ويكون حكمه
إذ ذاك كحكم نعم وبئس في الفاعل والتمييز واسم المدوح أو المذموم (٢)
ونقل أيضا هذا القول عن الدماميني والشاطبي ، قال يس : * لكن بحث
الدماميني أنه يلتزم في فاعل (ساء) ما التزم في فاعل بئس ، وجزم
الشاطبي بأن فاعل (حب) إذا لم يكن (ذا) يلتزم فيه ما التزم
في فاعل نعم * (٣) . وأخذ به من المتأخرين المكودي قال :

(١) إعراب القرآن للزجاج ١/٢٩٣ .

(٢) المقرّب ١/٦٩ .

(٣) حاشية يس على التصريح ٢/٩٨ .

" يجوز أن ينسب من كل فعل ثلاثي وزن (فَعَلَ) بضم العين ويقصد به ما يقصد بنعم من المدح وبئس من الذم . . . ويكون فاعله كفاعل نعم وبئس " (١) .

أما القول الثاني ، فقد ذهب فيه أصحابه إلى جواز إعطاء صيغة (فَعَلَ) التي للمدح والذم أحكام نعم وبئس ، مع عدم الالتزام في ذلك ، بل إنهم أجازوا مخالفتها لهما ، بأن أجازوا في فاعلها أن يأتي نكرة مجردة من (أل) أو علما . أو ضميرا ظاهرا عائدا إلى متقدم عليه وهكذا . . . قال الفراء - عند إعراب قوله تعالى : " كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ " (٢) - ما نصّه : " . . . وقد رفعها بعضهم ولم يجعل قبلها ضميرا تكون الكلمة خارجة من ذلك المضمرة ، فإذا نصبت فهي خارجة من قوله : (وينذر الذين قالوا اتخذ الله ولدا) أي كبرت هذه الكلمة " (٣) ، فهو يرى أن (كلمة) منصوبة على التمييز والمميز هو الضمير المرتفع بـ (كبرت) والمائد على متقدم أي على المقولة (اتخذ الله . . الآية) وقد عرفنا أن الضمير في نعم لا يعود على متقدم . ومن أجاز فيها ذلك الجرد ، قال : " وأعلم أنه ما كان مثل كرم زيد ، وشرف عمرو ، فإنما معناه في المدح معنى ما تعجبت منه ،

(١) شرح المكودي ٢٤٤/١ .

(٢) الآية ٥ : الكهف .

(٣) معاني القرآن ٢٦٩/١ ، ١٣٤/٢ .

نحو : ما أشرفه ، ونحو ذلك : أشرف به ، وكذلك معنى (نعم)
إذا أردت المدح ، ومعنى (بئس) إذا أردت الذم * (١) . ويؤخذ
من كلامه أنه يجوز أن يرتفع بها العلم ، كما شبه بزيد وعمرو . كما
ويؤخذ من كلامه أن علة ذلك هو إفادة (فعل) ودلالتها على
التعجب إضافة إلى المدح والذم ، وهذا لا يتوفر في نعم وبئس ،
الموضوعتان للمدح والذم بخاصة . ونسب بعضهم إجازة هذا أيضا
للأخفش ، قال ابن عقيل : * وأجاز الأخفش والمبرد الحاقه بباب
التعجب * (٢) . غير أنني وجدت نصّا للأخفش يعارض هذا القول ، قال
في إعراب قوله تعالى : * وحسن أولئك رفيقا * (٣) ما نصّه :
* فليس هذا على (نعم الرجل) ، لأنّ نعم لا يقع إلا على اسم فيه
الألف واللام أو نكرة ولكن هذا مثل قولك كرم زيد رجلا تنصبه
على الحال * (٤) ، أي أنه منع أن يكون (أولئك) فاعلا لـ (حسن)
لأنه إشارة وهي معرفة ، ولذلك فقد أعرب (رفيقا) حالا لا تمييزا ،
فهذا يخالف ما نسب إليه .

(١) المقتضب ١٤٩/٢ .

(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٤١ م . صور وانظر حاشية المقتضب

١٤٩/٢ .

(٣) الآية ٦٩ : النساء .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢٤٢/١ .

ومنّ ذهب إلى القول الثاني في (فعل) ابن مالك ، فقد أجاز
في فاعلها الجرّ بالياء ، ومجيئه نكرة ، وضميرا بارزا عائدا على متقدّم ،
وقد سبق أن معظم النحاة ضموا هذه الأسماء في فاعل نعم وبئس ،
قال : " ويكثر انجرار فاعله بالياء واستفناؤه عن الألف واللام
واضماره على وفق ما قبله " (١) ، وقد نصّ على هذا أيضا جمع سن
النحاة ، منهم : ابن هشام (٢) ، وأبو حيان (٣) ، والرّضي (٤) ،
والأشموني (٥) ، والرازي (٦) ، والسيوطي (٧) ، والصّبّان (٨) ،
وغيرهم من اللاحقين والمعاصرين (٩) .
وقد احتج أصحاب هذا القول لمذهبهم بقول الشاعر :

-
- (١) التّسهيل ص ١٢٨ .
 - (٢) أوضح المسالك ٢/٢٨١ .
 - (٣) البحر المحيط ٦/٩٧ .
 - (٤) شرح الكافية ٢/٣١٨ .
 - (٥) شرح الأشموني ٢/٤٤٤ .
 - (٦) شرح الرازي ٣/١٠٧ .
 - (٧) همع الهوامع ٢/١٨٨ فابمدها .
 - (٨) حاشية الصّبّان على الأشموني ٣/٣٩ .
 - (٩) تفسير الرازي ٢/٧٨ ، وحاشية ابن حمدون ١/٢٤٤ والتوضيح
والتكميل ٢/١٢٠ والنحو الوافي ٣/٣٧٤ والمرجع في اللغة
لعلي رضا ٣/٨٧ ، والقواعد الأساسيّة للهاشمي ص ٢٢٦ .

حَبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا مَسْرَى

منه إِلَّا صَفْحَةً أَوْ لَمَامًا (١)

حيث جاء فاعل (حَبَّ) - التي على (فَعَلَ) ، وهو قوله (بِالزَّوْرِ)
مجرورا بالياء الزائدة . ومن ذلك أيضا قول الشاعر:
وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ (٢) .

حيث جاء فاعل (حَبَّ) التي على (فَعَلَ) ، وهو قوله (بِهَا) - ضميرا
بارزا ومجرورا بالياء .

ومن شواهدهم أيضا ما حكى عن الكسائي من قولهم :

" مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتًا ، وَجَدَنْ أَبْيَاتًا " (٣) .

حيث ارتفع (بجاد) التي على (فَعَلَ) ، ضمير بارز ومجرور بالياء
في الأولى وهو قوله (بهنَّ) ومتصل بها في الثانية وهو النسب
من (جَدَنْ) .

فهذه شواهد من كلام الصرب تؤيد ما ذهبوا إليه في نظرهم .

(١) أوضح المسالك ٢٨١/٣ ، والأشعوني ٤٤/٢ ، والهمع ٨٩/٢ ،
والبيت للطرماح والزور : الزائر . والصفحة : الجانب . واللّام :
جمع لمة أي الشعر المجاوز لشحمة الأذن .

(٢) الهمع ٨٩/٢ ، وانظر ص (٢٠٤) من البحث .

(٣) أوضح المسالك ٢٨١/٣ ، والهمع ٨٩/٢ ، والتصريح ٩٨/٢ .

التّرجيح :

يلاحظ من استعراض أقوال النّحاة في المذهبين السّالفين أنّ
الرأي الأوّل هو الأقرب من الصّواب . والذي يتهدّأ لي أنّ الأفضل
في مثل هذه المسائل أنّ يُنظر إلى السّياق ثم بعد ذلك يُحكّم في
القضية ، ففي هذه المسألة ينبغي أن يُتصرّف على نوع الصّيغة
وهي (فَعَلَ) في أول الأمر ثم بعد ذلك يُعطى الحكم . لأننا نجد
أن لصيغة (فَعَلَ) عند النّحاة استعمالين ، فهي تستعمل تارة
للتعجّب ، أي بمعنى (ما أَفْعَلَ) ، و (أَفْعَلَ به) ، وتستعمل
تارة أخرى لانشاء المدح أو الذمّ مع التعجّب ، أي أنّها بمعنى (نعم
وبئس) (١) . فإن كانت لانشاء التعجّب ، فالأصحّ فيها أن تتحلّل
من أحكام نعم وبئس في الفاعل والمخصوص ، فيجوز أن يرتفع بهما
ما جاز أن يأتي مفعولا لفعل التعجّب ، لأنّ معناهما كمناهما
حينئذ . أما إن كانت بمعنى نعم وبئس فالأصحّ فيها أن تعطى
حكمها في الفاعل والمخصوص وغيرهما ، فلا يرتفع بهما إلا ما ارتفع
بهما .

(١) انظر المقتضب ٢/١٤٩ .

أما ما ذكر من شواهد على جواز مخالفة (فَعَلَ) لنعم وبئس،
ففيها احتمال كبير أن تكون الصيغتان (حَبَّ) و (جَاد) الواردتان
فيها ، قد جاءتا للتمجيب لا للمدح ، ومعنى التمجيب فيها أوضح
من المدح ، لأنه يُفهم منهما المخالفة في إظهار الصفة أكثر مما يفهم
المدح .

ومّا يرجح هذا المذهب - إعطاء (فَعَلَ) التي للمدح حكم
نعم وبئس - ، البلاغة في الدلالة على المعنى ، ذلك أنه إذا جيء
بالفاعل جنسا ثم جيء بعده بالمخصوص ، حصل ما يسمى في البلاغة
بالتخصيص بعد الإبهام وهذا على خلاف ما وارتفع بها علم أو غيره ،
فإنه يكون مجرد إخبار . وفيما يتعلق بإعراب المخصوص هنا فإنه يشبه
في إعرابه المخصوص في نعم وبئس وقد سبق بيان كل ذلك فليرجع
إليه (١) .

(١) انظر ص (١٩٥) من البحث .

البحث الثامن

صفة (حَبَّ) للممدوح

دلالتها على المدح :

صفة (حَبَّ) خاصة بالمدح مثل ، نعم وحبذا ، ولكنها تدل
بالإضافة إلى المدح ، على معنى التعجب ، وذلك لأنها في الأصل
على وزن (فَعْل) التي سبق ذكرها ، ولكن النحاة خصوها بالذكر
لكثرة استعمالها حتى أصبحت صفة مستقلة في المدح ، يقول ابن
هشام : * إذا قلت حَبَّ الرجل زيدٌ ، ف حَبَّ هذه من باب (فَعْل)^(١)

تصريفها :

* تشبه (حَبَّ) هنا في تصريفها الفعل (حَبَّ) من (حبَّذا)
التي سبق ذكرها ، فهي في الأصل (حَبَّبَ) على (فَعَّلَ) على
الأرجح (٢) . ولأجل إنشاء المدح نقلت إلى (فَعْل) بضم الميم
فصارت (حَبَّبَ) بضم الباء الأولى ، ثم أدغمت الباء الأولى في الثانية
بمد حذف ضممتها لاجتماع المثلين ، فصارت (حَبَّ) بالتشديد .^(٣)

(١) أوضح المسالك ٢٨٦/٣ .

(٢) انظر (٤١٨) من هذا البحث .

(٣) عن شرح المفصل لابن يعين ١٣٨/٧ ، وشرح المقدمة المحسبة

لابن بابشاذ ٣٨٤/٢ .

جمود (حَبَّ) ولزومها :

الفعل (حَبَّ) من الأفعال الجامدة واللازمة ، أما الجمود ،
فسببه دلالة الفعل على معنى إنشائي وهو المدح مع التمجيب ،
يقول ابن يعمش : * ولما نُقِلَ إلى (فَعَل) ، لأجل المدح
والمبالغة كما قالوا قَضَوْا الرجلُ ورَمَوْا ... منع التصرف لمضارعتيه
بما فيه من المبالغة والمدح ، باب التمجيب ونعم وبئس * (١) .
أما اللزوم ، فلأنَّ صيغة (فَعَل) تدلّ على فعل الفاعل نفسه
وصيرورته ذا كذا فلا يحتاج هذا البناء إلى التعدية ، وقد مرَّ
بيان ذلك في صيغة (فَعَل) للمدح والذمّ (٢) .

والدليل على هذا أن الفعل (حَبَّ) يصبح متصرفاً ومتعدّياً
للمفعول إذا زال عنه معنى المدح والذمّ والتمجيب ، تقول : حَبَّته
وأحبّه (٣) .

اللغة في (حَبَّ) :

هناك لغتان في (حَبَّ) : الأولى بفتح الحاء ، والثانية بضمها .

(١) شرح المفصل ١٣٩/٧ وانظر شرح الكافية للرضي ٣١٨/٢ .

(٢) انظر ص (٢٨٥) من هذا البحث .

(٣) انظر المساعد على التسهيل لوحة ١٤١ م . مصور .

أما فتح الحاء فعلى الأصل ، وأما ضمها ، فعلى أساس نقل ضمة
العين إليها ، لأن الأصل (حَبَّ) على (فَعَلَ) بضم العين ،
ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء فصارت (حَبَّ) بضم فسكون ،
فاجتمع مثلاً أولهما ساكن فأدغما فصارت (حَبَّ) ، بضم الحاء
وتشديد الباء (١) ولفظة الضم هي الأكر فيها ، يقول ابن مالك في
الألفية : * ودون (نا) انضمام الحاء كثر (٢) ، ومثل هذا قول
السيوطي في الفريدة : * وابق نا وما سواها . . . ومنه ضم الحائلب (٣)
وقد وردت (حَبَّ) بالفتحة في كلام العرب ، ومثال فتح الحاء
قوله : * وَحَيْدًا رَيْثًا وَحَبَّ دَيْنًا * (٤) .
حيث جاء بفتح الحاء في قوله (وَحَبَّ دَيْنًا) . ومثال ضم

الحاء قوله :

* هَجَرَتْ عَضُوبٌ وَحَبٌّ مَن يَتَجَسَّبُ * (٥) .

حيث وردت (حَبَّ) هنا بضم الحاء . ويشبه هذا قول

الأخضر :

-
- (١) عن أوضح المسالك ٢٨٦/٣ وشرح الأشموني ٤٧/٢ واليهج
٨٩/٢ فمابدها .
(٢) الألفية ص ٤٣ .
(٣) المطالع السعيدة ١٦٢/٢ ١٦٣٤ .
(٤) شرح الأشموني ٤٨/٢ ، سبق ذكر الشاهد ص (٢٤٧) من البحث .
(٥) الأملاني للقالبي ٢٩٩/٢ .

سَرَتْ تَخَبَطُ الظَّلْمَاءَ مِنْ جَانِبِي قَسَا

وَهَبَّ بِهَا مِنْ خَابَطِ اللَّيْلِ زَائِرًا (١)

حيث ضمّ الحاء في قوله (هَبَّ) ورويت باللغتين في قوله :

وَهَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ (٢) .

حيث رويت (هَبَّ) في البيت بفتح الحاء وضمها .

ويتصوّن فتح الحاء فلا يصحّ ضمها في أحوال ثلاث :

الأول : عند اتصال (هَبَّ) مع (نا) لأنها تصح حينئذ

معها كالكلمة الواحدة ، قال ابن هشام : * فَإِنْ قَلْتَ هَبًّا فَفَتَحْ

الْحَاءَ وَاجْبِإِنْ جَمَعْتَهُمَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ * (٣) .

(١) الكتاب ٢١٢/١ بولاق . وهو منسوب لذي الرمة من الطويل وفيه يصف خيالا طرقة فتخيله امرأة طرقة ليلا . (وقسا) اسم الموضع . عن حاشية الأعم للشنتمري على الكتاب نفس الجزء والصفحة . وشرح الأبيات للسيرافي ١/٤٩٠ .

(٢) شرح الأشموني ٤٧/٢ ، وهو للأخطل التغلبيّ وصدّره : فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها . . . البيت ، انظر شرح الشواهد للصيني بحاشية شرح الأشموني . وشرح ابن عقيل ١٧٢/٢ ، والدرر اللوامع ١١٨/٢ وشرح الكافية للرضي ٣٠٩/٢ ، والهمع ٨٩/٢ ، والخزانة ١٢٢/٤ .

(٣) أوضح المسالك ٢٨٦/٣ .

الثاني : عند فكّ الإدغام ، قال السّيوطي : " ويجب الإبقاء " إذا فكّت كإسناد (حَبَّ) إلى ما سكن له آخر الفعل ، نحو : حَبَّبَتْ يا هذا " (١) .

الثالث : إذا لم يردّ منها إنشاء المدح أو التعجّب وذلك بأن تدلّ على حدوث (الحبّ) دون العالفة فيه ، لأنّها حينئذ تكون إخبارا لا إنشاء ، قال ابن عقيل : " وإن قُصد (بحبّ) مفردا معنى (لِحَبِّ) . . ، لزم فتح فائه " (٢) .
فاعل صيغة (حُبَّ) ومخصوصها :

لا بدّ لصيغة (حُبَّ) من فاعل مثلها في هذا مثل نعم وئس وفعل ، وذلك لكي تؤدّي الغرض منها وهو المدح ، فالفاعل فسي قولنا : حُبَّ العالمِ التقيُّ ، هو (العالم) . كما أنّه لا بدّ لها من مخصوص بالمدح ، ليتوجّه إليه ، والمخصوص في قولنا السابق هو (التقي) .
وبما أنّ (حُبَّ) فرع من الصّيغ التي على (فعل) المستعملة لإنشاء المدح ، فإنه يشترط في فاعلها ومخصوصها ما اشترط في فاعل ومخصوص (فعل) من شروط وهي نفسها شروط فاعل ومخصوص نعم وئس ، قال ابن عقيل : " وإن كان بمعنى نعم لم يستند إلا ما يكون فاعلا لنعم " (٣) .

(١) الهمع ٢/٨٩ .
(٢) المساعد على التسهيل لوحة ١٤١ ، م . مصوّر .
(٣) المصدر السابق .

المبحث الثالث

صفة (ساء) للذم

دالتها واستعمالها :

تستعمل صيغة (ساء) للذم كاستعمال (بئس) في ذلك ،
وهي مأخوذة من السوء ، وهو ضد السرور . قال ابن يمش : " وهو من
ساء الشيء يسوءه ضد سره " (١) وفي تاج المروس ورد قوله :
" (السوء) كل آفة ومرض ، أي اسم جامع للأفات والأمراض " (٢) ، ومن هنا
جاءت دلالة (ساء) على الذم العام واستعملت استعمال (بئس)
في ذلك ، وهو ما عناه ابن مالك بقوله في الألفية :
" واجعل كبئس ساء " (٣) .

وقد ورد استعمالها للذم كثيرا في القرآن الكريم ، قال تعالى :
" ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا " (٤) وقال تعالى : " فساء مطر
المنذرين " (٥) وقال : " وساء لهم يوم القيامة حملا " (٦)

-
- (١) شرح المفصل ١٢٩/٧
(٢) تاج المروس للزبيدي مادة (ساء) ٧٧/١ وانظر أساس البلاغة
للزبيدي مادة (سوأ) ص ٣١١ ، وقال ابن فارس : " (سوء) . .
السين والواو والهمزة . . ، إنما هي من باب القبح " معجم مقاييس
اللسان ١١٣/٣ .
(٣) الألفية ص ٤٣ .
(٤) آية ٣٨ : النساء .
(٥) آية ١٧٣ : الشعراء .
(٦) آية ١٠١ : طه .

تصريفها :

(ساء) على وزن (فَعَلَ) بضم العين ، وأصلها (سَوًّا)
على (فَعَلَ) بفتح العين ، ثم نُقلت إلى (فَعَلَ) بضم العين لإنشاء
الذم ، لأن (فَعَلَ) تدلّ على المبالغة كما سبق بيانه ، فصارت
(سَوًّا) بضم الواو ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصارت (ساء) ، ونفي ذلك يقول ابن يعيش : * وهو من ساءه الشيء
يسوءه ، ضدّ سرّه ، فإذا نقلته إلى معنى بسس نقلته إلى (فَعَلَ)
بضمّ العين ، وصار لازما . . . وإنما قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها * (١) .

إفرادها بالذكر عند النّحاة :

على الرغم من أن (ساء) متفرّعة عن صيغة (فَعَلَ) التي سبق
ذكرها ، فقد أفرد لها النّحاة حديثنا خاصا بها ، ومن بين الأسباب
الدّاعية إلى ذلك عند النّحاة ما يلي :

أولا : لوجود إعلال فيها ، بقلب الواو ألفا ، وهذا ما قد
يخفى على الكثير ، قال الأشموني : * وإنما أفرد بالذكر لخفاء
التّحويل فيه * (٢) .

(١) شرح المفصل ١٢٩/٧ وانظر أوضح المسالك ٢٨١/٣ وشرح

الأشموني ٤٤/٢ .

(٢) شرح الأشموني ٤٤/٢ وانظر التصريح ٩٨/٢ .

ثانياً : الاتفاق على إفادتها الذمّ مع إعطائها أحكام (بئس)
قال السيوطي * وإنما أفردت بالذكر للاتفاق عليها* (١) .
ثالثاً : دلالتها على الذمّ العامّ مثل بئس وكثرة استعمالها في
ذلك ، قال الصبّان : * لآتته للذمّ العامّ ، فهو أشبه ببئس ، بخلاف
نحو : (جهل) ، فإن الذمّ فيه خاصّ ، وكثرة استعمالها بخلاف
غيره ، قاله الدماميني* (٢) .
فاعل صيغة (ساء) :

لم يختلف النحاة فيما أعلم - على فاعل (ساء) ، وربما كان السبب
هو استعمال
في ذلك/ استعمالها / (بئس) لا غير في الذمّ قال ابن عقيل : *
* تستعمل (ساء) في الذمّ استعمال (بئس) ، فلا يكون فاعلها
إلا ما يكون فاعلاً (لبئس)* (٣) . وعليه فالفاعل هنا يشبه الفاعل
في بئس من حيث تعريفه بأل الجنس أو اضافته للمعرّف بها ، إذا كان
ظاهراً وتمييزه بنكرة منصوبة إذا كان مضمراً ، قال السيوطي : * استعمالوا
ساء في الذمّ استعمال بئس في عدم التصرف والاقتصار على كون الفاعل
معرّفا بالألف واللام ، أو مضافاً للمعرّف بهما أو مضمراً مفسّراً بتمييز* (٤) .

-
- (١) الهمع ٨٧/٢ ، انظر حاشية الخضري على ابن عقيل ٤٤/٢ وحاشية
ابن حمدون على المكودي ٢٤٤/١ .
(٢) حاشية الصبّان على الأشموني ٣٩/٣ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٤٤/٣ .
(٣) شرح ابن عقيل ١٦٨/٢ وانظر المرجع في اللغة العربية ٨٤/٣ .
(٤) المطالع السعيدة في شرح الفريدة ١٦١/٢ .

وقد ورد الفاعل مضمرًا في (سا) أكثر من وروده مظهرًا وعلى
الأخص في القرآن الكريم ، حيث اشتملت (سا) للذمّ مضرة
الفاعل غالبًا ، ومن ذلك قوله تعالى : " ومن يكن الشيطان له قرينًا
فساء قرينًا " (١) ، وقال " وساء لهم يوم القيامة حملًا " (٢) وقال :
" مأواهم جهنّم وساءت مصيرًا " (٣) ، والآيات في ذلك كثيرة جدًا .

(ما) المتصلة بـ ساء :

اتصلت (ما) بـ (سا) وذلك على نحو ما اتصلت بيئس ونعم .
وقد وردت كذلك كثيرًا في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : " وهم يحملون
أوزارهم على ظهورهم ، ألا ساء ما يزرون " (٤) ، وقوله : " إنهم ساء
ما كانوا يعملون " (٥) ، وإلى غير ذلك من الآيات الكريمة . وقد
اختلف النحاة في نوع (ما) وإعرابها هنا حيث ذهب بعضهم إلى
أنها فاعل وهو مذنب سيبويه (٦) ، وذهب آخرون إلى أنها تمييز
وهو قول الأخفش (٧) ، وذهب بعضهم إلى أنها مصدرية وهو

-
- (١) الآية ٣٨ : النساء .
 - (٢) الآية ١٠١ : طه .
 - (٣) الآية ٩٧ : النساء .
 - (٤) الآية ٣١ : الانعام .
 - (٥) الآية ٩ : التوبة .
 - (٦) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٣٣٥ / ٢ .
 - (٧) المصدر السابق .

قول ابن كيسان (١) . والأرجح فيها أنها فاعل لسا ، وقد سبق
الحديث عن ذلك كله في بحث (نعمًا وبشما) ، ولا أجد
حاجة لعادته (٢) .

المخصوص بالذم في (سا) :

يُحکم للمخصوص هنا بما حُکم للمخصوص في نعم وبش من حيث
اشتراط أن يكون مختصًا ، ووجوب ذكره إن لم يدل عليه دليل ، وكونه
من جنس الفاعل ، ووجوب رفعه على الابتداء أو على الخبر
وغير ذلك من الوجوه ما سبق أن تحدّث عنه في مخصوص نعم
وبش (٣) . قال ابن عقيل : " ويذكر بعدها المخصوص بالذم
كما يذكر بعد بش " (٤) .

حذف المخصوص بالذم في (سا) :

ورد حذف المخصوص كثيرا مع (سا) في الكلام وخاصة
في القرآن الكريم ، وذلك للعلم به وتقدّم ذكره ، مثال ذلك

-
- (١) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/٣٣٥ .
 - (٢) انظر ص (١٦٦) من هذا البحث (نعمًا وبشما)
 - (٣) انظر ص (١٩٥) من هذا البحث .
 - (٤) شرح ابن عقيل ٢/١٦٨ .

ذلك قوله تعالى : * ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا* (١)
والمخصوص بالذم المحذوف هنا هو (الشيطان) ، وحذف لتقدم
ذكره ، ومثله قوله تعالى : * فساء مطر المنذرين* (٢) والمخصوص
بالذم هو (مطرهم) ومثله قوله تعالى : * مأواهم جهنم وساءت
مصيرا* (٣) . والمخصوص بالذم (جهنم) حذف لتقدم ذكرها .

-
- (١) الآية ٣٨ : النساء .
(٢) الآية ١٧٣ : الشعراء .
(٣) الآية ٩٧ : النساء .

تمقيب وفيه احصائية لصيغ المدح والذم الواردة في

(١)

القرآن الكريم - وإليك البيان

أولا : الصيغتان (نعم وبئس) :

وردت الصيغتان نعم وبئس في القرآن الكريم في سبعة وخمسين موضعا . وقد جاءتا فاعلهما مقرونا بأل في خمسة وثلاثين موضعا ، منها أحد عشر في (نعم) وأربعة وعشرون في (بئس) وهي كما يلي :

في (نعم) ، قوله تعالى :

آل عمران	١٧٣	١ -	و نعم الوكيل .
الأنفال	٤٠	٢ -	نعم المولى .
=	٤٠	٣ -	و نعم النصير .
الكهف	٣٦	٤ -	نعم الثواب .
الحج	٧٨	٥ -	فنعم المولى .
=	٧٨	٦ -	و نعم النصير .
الصافات	٧٥	٧ -	فلنعم المجيبون .
ص	٣٠	٨ -	نعم العبد إنه أواب .
ص	٤٤	٩ -	نعم العبد إنه أواب .
الذاريات	٤٨	١٠ -	فنعم الماهدون .

(١) استندت في حصر الصيغ على كتاب المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لواضعه محمد فؤاد عبد الباقي دار ومطابع الشعب ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م ، وكتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، قسم ٣ ج ٣ ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، مطبعة حسن ، القاهرة ١٩٨٠م .

المرسلات	٢٣	فنعمم القادرون	١١ -
		في (بئس) قوله تعالى :	
البقرة	١٢٦	وبئس المصير	١ -
=	٢٠٦	ولبئس المهاد	٢ -
آل عمران	١٢	وبئس المهاد	٣ -
آل عمران	١٦٢	وبئس المصير	٤ -
=	١٩٧	وبئس المهاد	٥ -
الأنفال	١٦	وبئس المصير	٦ -
التوبة	٧٣	وبئس المصير	٧ -
هود	٩٨	وبئس الورد المورود	٨ -
=	٩٩	بئس الرفد المرفود	٩ -
الرعد	١٨	وبئس المهاد	١٠ -
ابراهيم	٢٩	وبئس القرار	١١ -
الكهف	٢٩	بئس الشراب	١٢ -
الحج	١٣	لبئس المولى	١٣ -
=	١٣	ولبئس العشير	١٤ -
=	٧٢	وبئس المصير	١٥ -
النور	٥٧	ولبئس المصير	١٦ -
ص	٥٦	فبئس المهاد	١٧ -
ص	٦٠	فبئس القرار	١٨ -
الزخرف	٣٨	فبئس القرين	١٩ -
الحجرات	١١	بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان	٢٠ -
المجادلة	٨	وبئس المصير	٢١ -

التفاهين	١٠	وبئس المصير	- ٢٢
التحريم	٩	وبئس المصير	- ٢٣
الملك	٦	وبئس المصير	- ٢٤

وجاء فاعلهما مضافا لما فيه أل في عشرة مواضع ، خمسة في (نعم) وخمسة

في (بئس) . وهي كما يلي :

فسي (نعم) : قوله تعالى :

آل عمران	١٣٦	ونعم أجر العاملين	- ١
الرعد	٢٤	فنعم عقبى الدار	- ٢
النحل	٣٠	ولنعم دار المتقين .	- ٣
العنكبوت	٥٨	نعم أجر العاملين .	- ٤
الزمر	٧٤	فنعم أجر العاملين .	- ٥

في (بئس) ، قوله تعالى :

آل عمران	١٥١	وبئس مثوى الظالمين .	- ١
النحل	٢٩	فلبئس مثوى المتكبرين	- ٢
الزمر	٧٢	فبئس مثوى المتكبرين	- ٣
غافر	٧٦	فبئس مثوى المتكبرين	- ٤
الجمعة	٥	بئس مثل القوم .	- ٥

وجاء فاعلهما ضميرا مستترا مفسرا بتميز في موضع واحد مع (بئس) وهو

قوله تعالى :

"بئس للظالمين بدلا " ٥٠ الكهف

وقد لحقت (ما) نعم وبئس في أحد عشر موضعا ، اثنان منها فسي

نعم ، وتسعة في بئس ، وهي كما يلي :

(نَمَا) ، في قوله تعالى :

البقرة	٢٧١	ان تبدوا الصدقات فنمّا هي .	١
النساء	٥٨	ان الله نمّا يعظكم به .	٢

(بئسما) ، في قوله تعالى :

البقرة	٩٠	بئسما اشتروا به أنفسهم .	١
=	٩٣	بئسما يأمركم به إيمانكم .	٢
=	١٠٢	ولبئس ما شروا به أنفسهم .	٣
آل عمران	١٨٧	فبئس ما يشترون .	٤
المائدة	٦٢	لبئس ما كانوا يمحطون :	٥
=	٦٣	بئس ما كانوا يصنعون .	٦
=	٧٩	لبئس ما كانوا يفعلون .	٧
=	٨٠	لبئس ما قدمت لهم أنفسهم .	٨
الأعراف	١٥٠	بئسما خلفتموني من بعدي .	٩

ثانيا : صيغة (ساء) للذم :

وردت صيغة (ساء) في القرآن الكريم في ثلاثة وعشرين موضعا ، وقد كان فاعلها كما يلي :

— جاء اسمها ظاهرا مضافا إلى ما فيه أل ، في ثلاثة مواضع هي : قوله تعالى :

الشعراء	١٧٣	فساء مطر المنذرين .	١
النمل	٥٨	فساء مطر المنذرين .	٢
الصفات	١٧٧	فساء صباح المنذرين	٣

وجاء ضميرا مستترا مفسرا بتمييز في عشرة مواضع هي : قوله تعالى :

النساء	٢٢	إنه كان فاحشة ومقتا وسا سبيلا .	١
=	٣٨	ومن يكن الشيطان له قرينا فسا قرينا .	٢
الأعراف	١٧٧	سا مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا	٣
الإسراء	٣٢	إنه كان فاحشة وسا سبيلا .	٤
طه	١٠١	وسا لهم يوم القيامة هملا .	٥
النساء	٩٧	مأواهم جهنم وسات مصيرا .	٦
=	١١٥	وسات مصيرا .	٧
الكهف	٢٩	وسات مرتفقا .	٨
الفرقان	٦٦	إنها سات مستقرا ومقاما .	٩
الفتح	٦	وسات مصيرا .	١٠

ولحقها (ما) في عشرة مواضع هي :

قوله تعالى :

المائدة	٦٦	سا ما يعملون .	١
الأنعام	٣١	ألا سا ما يزرعون .	٢
الأنعام	١٣٦	سا ما يحكمون .	٣
التوبة	٩	إنهم سا ما كانوا يعملون .	٤
النحل	٢٥	ألا سا ما يزرعون .	٥
=	٥٩	ألا سا ما يحكمون .	٦
المنكوت	٤	سا ما يحكمون .	٧
الجاثية	٢١	سا ما يحكمون .	٨
المجادلة	١٥	إنهم سا ما كانوا يعملون .	٩
المنافقون	٢	إنهم سا ما كانوا يعملون .	١٠

ثالثا : صيغة (فَعَلَ) :

وردت صيغة (فَعَلَ) في القرآن الكريم في ستة مواضع . وكان فاعلها على الهيئة التالية :

— جاء اسمها ظاهرا مصرفا بأل في موضع واحد ، وهو قوله

تعالى :

" ضَعَفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ " ٧٣ الحجّ

— جاء ضميرا مستترا مفسرا بتميز في خمسة مواضع وهي

قوله تعالى :

١ — وحسن أولئك رفيقا (١) ٦٩ النساء

٢ — كبرت كلمة تخرج من أفواههم ٥ الكهف

٣ — كبرمقا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون . ٣ الصف

٤ — وحسنت مرتفقا . ٣١ الكهف

٥ — كبرمقا عند الله وعند الذين آمنوا . ٣٥ غافر

هذا ولم يأت فاعلها اسما مضافا لما فيه أل .

أما بقية الصيغ وهي : (حَبَّذا ولا حَبَّذا وحبَّ) فلم يرد لها

استعمال في القرآن الكريم .

(١) على الرأي الراجح في إعرابها .

الخاتمة

وفيها تلخيص موجز لمعالم البحث :

موضوع البحث هو : " أساليب المدح والذم عند النحويين " ، وقد اشتمل على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة ويقفوها تعقيب وخاتمة . وقد خصّ الفصل الأول للصيغتين (نعم وبئس) كما خصّ الفصل الثاني للصيغتين (حيدا ولا حيدا) ، أما الفصل الثالث فإنه خصّ للصيغ الأخرى مثل : (فَعَلْ للمدح والذم - وَحَبَّ للمدح - وسَاءَ للذم) . أما الفصل الأول من البحث فقد بدأ بالحديث عن استعمالات الصيغتين (نعم وبئس) ، مع ضرب الأمثلة لذلك من القرآن الكريم وكلام العرب ، ثم بين دلالة كل منهما على معناها الإنشائي ، وعلاقتها ذلك بالمعنى اللغوي ، مع ذكر المميزات التي مازت هاتين الصيغتين عن غيرهما من الأفعال .

وفي البحث الأول من هذا الفصل ، تناول البحث فيما تناول اللغات المتمددة الواردة فيهما عن العرب . . . تلك التي بلغت أربع لغات ، بيانها كالآتي : (١) (فَعَلْ) - بفتح وكسر (٢) و (فِعْلٌ) بكسرتين ، (٣) و (فَعَلْ) بفتح وسكون (٤) و (فِعْلٌ) بكسر فسكون . كما تناول البحث اختلاف النحاة في حقيقة الصيغتين (نعم وبئس) من جهة التسمية أو الفعلية .

وفي البحث الثاني من هذا الفصل - وهو بحث الفاعل - تناول البحث فيما تناول فاعل نعم وبئس إذا كان اسما ظاهرا ، مع بيان الشروط التي اشترطها النحاة في ذلك واختلافهم فيها . ثم تناول البحث

بالدراسة آراء النحاة في (أل) المتصلة بالفاعل وخلاف النحاة في نوعها - كما تناول خلافهم في جواز اتباعه بمختلف التوابع ، حيث منع بعضهم نعمته وتوكيده ، في حين أجاز ذلك نحاة آخرون - كما تناول الخلاف في جواز فصله عنهما بفواصل ، حيث منع بعضهم ذلك وأجازه آخرون ببعض الفواصل .

ومن ناحية أخرى فقد بين البحث أحوال الفاعل حال كونه ضميراً مستتراً ، ووضح اختلاف النحاة في جواز الإضمار أو منعه بتاتا عند بعض النحويين . كما بين شروط هذا الضمير . . . تلك الشروط التي تميزه عن غيره من الضمائر - كما بين خلافهم في إعراب النكرة المنصوبة بعد نعم وبئس ، وشروطها ، واختلافهم كذلك في جواز نصبها مع الفاعل الظاهر . وفي نهاية هذا البحث تم بحث أقوال النحاة في إعراب (ما) المتصلة بنعم وبئس ، في نحو : نعمًا وبئسًا ، وفصل أقوالهم فيها تفصيلاً مسهباً .

أما البحث الثالث في هذا الفصل فقد خصص للمخصوص بالمدح والذم ، فوضح المراد به ، وموقعه من الصيغة ، وإمكانية الاستغناء عنه ، كما بين الشروط التي اشترطها النحاة فيه ، واختلافهم في إعرابه . أما الفصل الثاني فقد خصص للصيغتين (حَبِّداً ولا حَبِّداً) ، حيث ابتدأ بتوضيح دلالتيهما على المدح والذم ، مع إيراد أمثلة لاستعماليهما من كلام العرب .

وتناول البحث الأول منه كلمة (حَبِّ) من (حَبِّداً) ، فوضح اختلاف النحاة في تعريفها كما أنه تناول اللغة الواردة فيها ، وجمود الفعل ، كما بين اختلافهم في إعراب (حَبِّداً) .

أما المبحث الثاني منه ، فقد تناول اسم الإشارة (ذا) من
(حَبِّذا) ، وبين خلاف النحاة في سبب إفراده و تذكيره والتزام ذلك
مع مختلف الأسماء مهما كانت مجموعة أو مشناة أو مؤنثة .
و تناول المبحث الثالث منه المخصوص بالمدح أو الذم ، فبيّن
اختلاف النحاة في إعرابه . كما وضح الخلاف في إعراب النكرة المنصوبة بعد
(حَبِّذا) .

أما المبحث الرابع فقد تناول قضية دخول (لا) النافية
على (حَبِّذا) حيث نشأت منها صيغة أخرى تفيد الذم وهي (لا حَبِّذا) .
ثم انتهى هذا الفصل بمقدّم مقارنة بين الصيغتين (حَبِّذا ولا حَبِّذا)
من جهة ، والصيغتين (نعم وبئس) من جهة أخرى .

أما الفصل الثالث من البحث فقد تناول الأساليب الأخرى القياسية
المستعملة للمدح أو الذم ، حيث بين المبحث الأول منه صيغة (فمَل)
بفتح وضم ، للمدح أو الذم ، من جهة استعمالها ، ودلالاتها على كل
من المعنيين ، ثم عالج صياغتها من الأفعال المختلفة ، فعدّد الشروط
التي اشترطها النحاة في الفعل المراد إيجاد الصيغة منه ، ثم كيفية بنائها
من الأفعال الصحيحة والمعتلة والمضعفة ، كما بين علّة لزوم هذه الصيغة .
كما بين آراء النحاة في إعمالها وأحكامها ، والخلاف بينهم في ذلك .
أما المبحث الثاني فقد خصص لصيغة المدح (حَبِّ) ، فبيّن
دلالاتها على معناها ، وأقوال النحاة في تصريفها أو جمودها ولزومها ،
وكذلك تناول عملها في غيرها .

أما المبحث الثالث فقد خصص لصيغة الذم (ساء) فتناول استعمالها
في الكلام وتصريفها ، ووضح السبب في إفرادها بالذكر ، كما تناول الحديث

عن فاعلها ، ثم الحديث عن اتصال (ما) بها على نحو اتصالها
(بنعم وبئس) . وكذلك إعراب المخصوص بالذم بعدها .
وقد انتهى البحث بتعقيب تضمن إحصائية لصيغ المدح والذم
الواردة في القرآن الكريم وأحوال الفاعل فيها .
وأخيراً أرجو أن أكون قد وفقت في سدّ ثغرة من الدراسات
النحوية ، وما أبرئ نفسي من الخطأ ، وإني أحوج ما أكون إلى التوجيه
والنصح والإرشاد . أدعو الله تعالى أن يجعل هذا الجهد المتواضع
في ميزان أعمالنا يوم توضع الموازين ، والله الهادي إلى سواء السبيل
إنه نعم المولى ونعم النصير وحسبنا الله ونعم الوكيل . وآخر دعوانا أن
الحمد لله ربّ العالمين .

فهرس الفهرس

رقم الصفحة

٣٢١	فهرس الموضوعات	-	١
٣٢٨	فهرس الآيات القرآنية .	-	٢
٣٣٣	فهرس الأحاديث النبوية .	-	٣
٣٣٤	فهرس الأمثال والأقوال المأثورة .	-	٤
٣٣٥	فهرس الشواهد الشعرية .	-	٥
٣٣٩	فهرس الأعلام .	-	٦
٣٤٩	فهرس المراجع	-	٧

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

أ - ر

مقدمة

٢

الفصل الأول :

الصيغتان : (نعم وبئس) :

٢

- استعمالاتهما للمدح والذم

٤

- دلالة نعم على المدح وبئس على الذم

٧

- أجزاء الصيغتين (نعم وبئس)

١٠

المبحث الأول : الفعلان (نعم وبئس)

١٠

مسألة : اللغات فيهما

ما ورد من قولهم نعم وبئس في نعم وبئس ١٨

٢١

مسألة : هل نعم وبئس فعلان أو اسمان ؟

٢٢

التوضيح :

٢٤

أدلة الفريق الأول على فعليتهما

٢٤

١ - تأنيثهما

٣١

اعتراض للفريق الآخر عليه

٣٤

٢ - رفعهما الظاهر والمضمر

٣٧

٣ - بناؤهما على الفتح

٣٨

٤ - اشتقاقهما

٣٨

٥ - دخول لام القسم عليهما

٤١

أدلة الفريق الثاني على الاسمية

٤٤

١ - جرهما

رقم الصفحة

- ٥١ - ٢ - دخول حرف النداء* عليهما
- ٦١ - ٣ - جمود همتا
- ٦٥ - ٤ - مجيئهما على فصيل
- ٦٦ - ٥ - دخول لام الابتداء* ولام القسم عليهما
- ٦٨ الترجيح :
- ٧٢ المبحث الثاني : فاعل نعم وبئس
- ٧٢ أولا - الفاعل اسما ظاهرا
- ١ - شروطه
- سألة : هل يجوز مجيؤ* مخالفا للشروط ؟ ٧٣
- ٨٧ الترجيح
- سألة : في (أل) الداخلة على
- فاعل نعم وبئس والخلاف في
- ٩٦ نوعها
- ١٠٥ ف الترجيح
- ب - اتباعه بمختلف التوابع
- سألة : هل يجوز اتباع المرفوع بنعم
- ١٠٩ وبئس ؟
- ١١٦ الترجيح
- ١١٨ ج - فصله عنهما
- سألة : هل يجوز الفصل بين
- نعم وبئس وفاعلها الظاهر ؟ ١١٨
- ١٢١ الترجيح

رقم الصفحة

- ١٢٢ ثانيا : الفاعل مضرا في نعم وبئس
١٢٢ مسألة : هل يجوز الاضمار في نعم وبئس؟
١٣١ - ما يختص به هذا الضمير
١٣٣ - علة وجوب الاستتار
١٣٧ الترجيح
مسألة : النكرة التخصوية بعد نعم وبئس
١٣٩ والخلاف في اعرابها
١٤٢ شروط التمييز عند من أعربها كذلك
١٤٦ الترجيح
مسألة : هل تنصب النكرة على التمييز
١٤٨ والفاعل اسم ظاهر؟
١٥٩ الترجيح
مسألة : ما المتصلة بنعم وبئس وآراء*
١٦٦ النحويين فيها
١٨٣ الترجيح
التبحث الثالث : المخصوص بالمدح والذم بعد نعم وبئس : ١٩٠
١٩٠ - ما المخصوص بالمدح والذم ؟
١٩٠ - موقعه في الصيغتين
١٩١ - حذفه من الصيغة جازم
١٩٣ - شرط المخصوص بالمدح والذم
١٩٥ مسألة : آراء النحاة في اعراب مخصص نعم وبئس
٢٠٦ الترجيح

- ٢١٢ الفصل الثاني : الصيغتان (حيدا ولا حيدا)
- ٢١٣ - دلالتهما على المدح والذم واستعمالاتهما
- ٢١٥ - اجزاء الصيغتين (حيدا ولا حيدا)
- ٢١٦ المبحث الأول : الفعل (حب) من حيدا
- ٢١٦ مسألة : آراء النحاة في تصريفه
- ٢١٨ الترجيح
- ٢٢٠ لللفة في حيدا
- ٢٢١ جمود حيدا
- ٢٢١ مسألة : اقوال النحاة في صيغة حيدا واعرابها
- ٢٣٧ الترجيح
- ٢٣٩ المبحث الثاني : (ذا) من (حيدا)
- مسألة : التزام الافراد والتذكير في اسم الاشارة (ذا)
- ٢٤٠ من (حيدا) وآراء النحاة في ذلك .
- ٢٤٥ الترجيح
- ٢٤٧ المبحث الثالث : المخصوص بالمدح والذم بعد (حيدا)
- ٢٤٨ مسألة : اعرابه والخلاف فيه
- ٢٥٦ الترجيح
- مسألة : النكرة المنصوبة بعد (حيدا) وآراء النحاة
- ٢٥٨ في اعرابها
- ٢٦٣ الترجيح

رقم الصفحة

- المبحث الرابع : " لا " النافية الداخلة على (حبذا) ٢٦٦
- مسألة : هل دخول أداة النفي (لا) على (حبذا)
٢٦٦ مخالف لقواعد النحو ؟
مقارنة بين صيغتي المدح والذم (نعم وبئس)
٢٦٨ والصيغتين (حبذا ولا حبذا)
الفصل الثالث : أساليب أخرى للمدح والذم ٢٧٦
- المبحث الأول : صيغة (فعل) للمدح والذم ٢٧٦
- استعمالها ٢٧٦
دلالة (فعل) على معنى المدح والذم ٢٧٧
صيغة (فعل) من الأفعال ٢٧٩
أولا : شروط الفعل القابل للصياغة على (فعل)
عند النحاة ٢٧٩
ثانيا : كيفية بناء (فعل) من الأفعال المختلفة ٢٨٢
أ - بناء هـ من الأفعال الصحيحة ٢٨٢
ب - بناء هـ من الأفعال المضعفة ٢٨٢
ج - بناء هـ من الأفعال المعتلة ٢٨٣
د - بناء هـ من الأفعال الجوف ٢٨٤
هـ - بناء هـ من الناقص ٢٨٤
و - بناء هـ من معتل الصين واللام ٢٨٥
ثالثا : لزوم صيغة فعل ٢٨٥
اللغات في فعل ٢٨٦

رقم الصفحة

سألة : هل تعطي صيغة (فعل) حكم

٢٨٩

(نعم وبئس) في الاعمال ؟

٢٩٧

الترجيح

٢٩٩

المبحث الثاني : صيغة (حب)

٢٩٩

- دلالتها على المدح

٢٩٩

- تصرفها

٣٠٠

- جمود (حب) ولزومها

٣٠٠

- اللغة فيها

٣٠٣

- فاعل (حب) ومخصوصها

٣٠٤

المبحث الثالث : صيغة (سا) للذم

٣٠٤

- دلالتها واستعمالها

٣٠٥

- تصرفها

٣٠٥

- افرادها بالذكر عند النحاة

٣٠٦

- فاعل (سا)

٣٠٧

- (ما) اللاحقة لـ (سا)

٣٠٨

- المخصوص بالذم في (سا)

٣٠٨

جواز حذفه

تعقيب وفيه احصائية لصيغ المدح والذم في القرآن

٣١٠

الكريم

٣١٦

الغائمة

رقم الصفحة

٣٢٠	فهرس الفهارس	
٣٢١	فهرس الموضوعات	-
٣٢٨	فهرس الايات القرآنية	-
٣٢٣	فهرس الاحاديث النبوية	-
٣٢٤	فهرس الامثال والاقوال المأثورة	-
٣٣٥	فهرس الشواهد الشعرية	-
٣٢٩	فهرس الاعلام	-
٣٤٩	فهرس المراجع	-

فهرس الآيات القرآنية

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>	<u>المفحمة</u>
يا أيها الناس اعبدوا ربكم	٢١	البقرة	٥٧
بئسما اشتروا به أنفسهم أن يفكروا ٩٠	=		١٨٠/١٧٨/١٧٥/١٧٤ ٠٣١٣/١٨٨/١٨٧
بئسما يأمركم به إيمانكم	٩٣	=	٣١٣/٨٩
ولبئس ما شروا به أنفسهم	١٠٢	=	٣١٣/١٦٨/٨٩
وبئس المصير	١٢٦	=	٣١١/٨٨/٣
ولبئس للمهاد	٢٠٦	=	٣١١/٨٨
فنعماً هي	٢٧١	=	١٧٧/١٧٠/١٦٨/١١ ٣١٣/١٨٩/١٨٦/١٨٤
وبئس المهاد	١٢	آل عمران	٣١١
ونعم أجر العاملين	١٢٦	=	٣١٢/٨٨/٢
وبئس مثوى الظالمين	١٥١	=	٣١٢/٨٨/٣
وبئس المصير	١٦٢	=	٣١١/٨٨/٣
ونعم الوكيل	١٧٣	=	٣١٠/٨٧/٢
فبئس ما يشترون	١٨٧	=	٣١٣
وبئس المهاد	١٩٧	=	٣١١
وساء سبيلاً	٢٢	النساء	٣١٤
فساء قريناً	٣٨	=	٣١٤/٣٠٩/٣٠٧/٣٠٤
نعماً يعظكم به	٥٨	=	١٧٤/١٧١/١٦٨/٨٩ ٣١٣/١٨٧
وحسن أولئك رفيقاً	٦٩	=	٣١٥/٢٩٤/٢٧٧
يا ليتني كنت معهم	٧٣	=	٥٥

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
وأرسلناك للناس رسولا	٧٩	النساء	١٥٩
مأواهم جهنم وساءت مصيرا	٩٧	=	٣١٤/٣٠٩/٣٠٧
وساءت مصيرا	١١٥	=	٣١٤
ليئس ما كانوا يعملون	٦٢	المائدة	٣١٣
ليئس ما كانوا يمتنعون	٦٣	=	٣١٣
ساء ما يعملون	٦٦	=	٣١٤
ليئس ما كانوا يفعلون	٧٩	المائدة	٣١٣
ليئس ما قدمت لهم أنفسهم	٨٠	=	٣١٣/١٧٢
ألا ساء ما يزرعون	٣١	الأنعام	٣١٤/٣٠٧
ساء ما يحكمون	١٣٦	=	٣١٤
بئسما خلفتموني من بعدي	١٥٠	الأعراف	٣١٣/١٦٩/٨٩
ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا	١٧٧	=	٣١٤/١٩٤
وبئس المصير	١٦	الأنفال	٣١١
نعم المولى ونعم النصير	٤٠	=	٣١٠/٣
إنهم ساء ما كانوا يعملون	٩	التوبة	٣١٤/٣٠٧
ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا	٣٦	=	١٥٩
وبئس المصير	٧٣	=	٣١١
لا آمن من في الأرض كلهم جميعا	٩٩	يونس	١٦٣
وبئس الورد المورود	٩٨	هود	٣١١
بئس الرفد المرفود	٩٩	=	١١٦/١١٢
يا أبيت اني رأيت أحد عشر كوكبا	٤	يوسف	٦٠
واسأل القرية	٨٢	=	١٩٥

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>	<u>الصفحة</u>
وبئس المهاد	١٨	الرعد	٣١١
والملائكة يدخلون عليهم من كل باب ٢٣ =			٤٩
سلام عليكم	٢٤	=	٤٩
فنعم عقبى الدار	٢٤	=	٣١٢/٨٨/١٦
وبئس القرار	٢٩	إبراهيم	٣١١
ألا ساء ما يزرعون	٢٥	النحل	٣١٤
فليئس مشوى المتكبرين	٢٩	=	٣١٢/٧٧
ولنعم دار المتقين	٣٠	=	٣١٢/١٩٣/٧٧/٢
ألا ساء ما يحكمون	٥٩	=	٣١٤
وساء سبيلا	٣٢	الاسراء	٣١٤
كبرت كلمة تخرج من أفواههم	٥	الكهف	٧٧٢/٧٨٢/١٩٢/
			٠٣١٥/٢٩٣
بئس الشراب	٢٩	=	٣١١/٧٧
وساءت مرتفقا	٢٩	=	٣١٤
نعم الثواب	٣١	=	٣١٠/٨٨
وحسنت مرتفقا	٣١	=	٣١٥/٢٨٧
بئس للظالمين بدلا	٥٠	=	١٢٣
فتمثل لها بشرا سويا	١٧	مريم	١٦٥
يا أبت لم تعبد ما لا يسمع	٤٢	=	٦٠
وساء لهم يوم القيامة حملا	١٠١	طه	٣١٤/٣٠٧/٣٠٤
ليئس المولى وليئس العشير	١٣	الحج	٣١١
وبئس المصير	٧٢	=	٣١١
ضعف الطالب والمطلوب	٧٣	=	٣١٥

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
فنعم المولى ونعم النصير	٧٨	الحج	٣١٠
وليتس المصير	٥٧	النور	٣١١
إنها ساءت مستقرا ومقاما	٦٦	الفرقان	٣١٤
فساء مطر المنذرین	١٧٣	الشمراء	٣١٣/٣١٩/٣٠٤
فتيسم ضاحكا	١٩	النمل	١٦٣
ألا يسجدوا	٢٥	=	٢٣١/٥٤
فساء مطر المنذرین	٥٨	=	٣١٣
ساء ما يحكمون	٤	المنكوت	٣١٤
يا أيها النبي اتق الله	١	الأحزاب	٥٧
فلنعم المجيبون	٧٥	الصفات	٣١٠/٨٨
فساء صياح المنذرین	١٧٧	=	٣١٣
نعم العبد	٣٠	ص	٣١٠/٧٨/٧٧/٢
نعم العبد	٤٤	=	٣١٠/٢٠٩/١٩٢
فتيس المهاد	٥٦	=	٣١١
فتيس القرار	٦٠	=	٣١١
والذين اتخذوا من دونه أولياء	٣	الزمر	٤٩
فنعم أجر العاطمين	٧٤	=	٣١٢
يا عباد فاتقون	١٦	الزمر	٥٧
كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا	٢٥	غافر	٣١٥
فتيس مشوى المتكبرين	٧٦	غافر	٣١٢
فتيس القرين	٢٨	الزخرف	٣١١
يا عباد لا خوف عليكم اليوم	٦٨	=	٦٠

<u>الآية</u>	<u>رقمها</u>	<u>السورة</u>	<u>الصفحة</u>
سا* ما يحكمون	٢١	الجاثية	٣١٤
وساء* ت مصيرا	٦	الفتح	٣١٤
بئس الاسم الفسوق بعدة الايمان	١١	الحجرات	٣١١
فنعم الماهدون	٤٨	الذاريات	٣١٠/١٩٢/٨٨
فبئس المصير	٨	المجادلة	٣١١
انهم سا* ما كانوا يعملون	١٥	=	٣١٤
كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون	٣	الصف	٣١٥
بئس مثل القوم الذين كذبوا	٥	الجمعة	٣١٢/١٩٤/٨٨
انهم سا* ما كانوا يعملون	٢	المنافقون	٣١٤
و بئس المصير	١٠	التغابن	٣١٢
يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك	١	التحريم	٦٠
و بئس المصير	٩	=	٣١٢
و بئس المصير	٦	الملك	٣١٢
زرعها سبعون ذراعا	٣٢	الحاقة	١٥٥
فلا صدق ولا صلى	٣١	القيامة	٢٦٨
فقد رنا فنعم القادرون	٢٣	المرسلات	٣١١/١٩٣
يا ليتني قدمت لحياتي	٢٤	الفجر	٥٥
إن الإنسان لفي خسر	٢	العصر	١٠٥

فهرس الأحاديسث النبوية

رقم الصفحة

- من توخاً يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل
فالفسل أفضل ٢٥
- نعم عبدالله وأخوال المشيرة خالد بن الوليد ٨١
- نعم الرجل من رجل لم يظأ لنا فراشا ولم يفتش
لنا كفا منذ أتيناها (١) ١٦٢

(١) هذا الحديث موقوف .

فهرس الأُمثال والأقوال المأثورة

رقم الصفحة	
٢٤٣	أطري فانك ناطلة .
١٠٨	أكلت شاة كل شاة .
١٦٩	إني مّا أن أصنع .
١٧١	إني مّا أن أفعل ذلك .
٩٠/٦٨١	بئس عبد الله أنا إن كان كذا .
١٨٦/١٨٤/١٧١	دققت دقا نعمّا .
٨١	شهدت صفين وبشت صفون .
٢٤٣	الصيف ضيمت اللين .
/١٧١/١٧٠	غسلته غسلا نعمّا .
١٨٦/١٨٤	
١٢٥	لي مثله عبدا .
٢٩٦	مررت بأبيات جاد بهنّ أبياتا وجدنّ أبياتا .
٤٦/٤٥	نعم السير على بئس الصير .
١٦٢/١٦٠	نعم القليل قتيلًا أصلح بين بكر وتغلب .
٤٦/٤٤	والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء وبرها سرقة .
٥١	يا نعم المولى ويا نعم النصير .

فهرس الشواهد الشعرية والأراجيز

رقم الصفحة

الشاهد

(ظافية الهمزة)

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقاً أو بايماً ١٥٤

(ب)

فان أهجه يضجر كما ضجر يا زل من الأدم دبرت صفحتاه وخاربه ١٦

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط اللبان جانبه ٥٠

ألا يا اسلمي يا ترب أسماً من ترب ألا يا اسلمي حيتت عنني وعن صبيحي ٥٣

أصخ مصيخال من أهدى نصيحتيه والزم توقي خلط الجد باللصب ١٦٢

ألا هبذا لولا الحياء ورمما منحت الهوى ما ليس بالمقارب ٢٣٥

لا يمنع الناس مني ما أردت ولا أعطيههم ما أرادوا حسن ذأدبا ٢٨٨

هجرت عنوب وحب من يتجنب ٣٠١

(ت)

يا لمن الله بتي السمات عمرو بن ميمون شرار النساء ٥٩

(ج)

يا هبذا القمر والليل الساج وطرق بيها أنيس مثل ملاء الساج ٢٢٢٧/٢٢٢٩

(ح)

وأنت من الخوائل حين تدمسي ومن ذم الرجال بمنشراح ١٩

(د)

أوحرة عيطل شجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد ٢٨/٢٥

نعم الفتى المرى أنت إذا همم حضروا لدى الحجرات نار الموقد ١١٣

رقم الصفحة	الشاهد
١٥٤/١٤٩ ١٦٤	تزود مثل زاد أبيك فينا
٢٤٢	ألا هذا هند وأرض بها هند
٥٦	ألا أي هذا المنزل السـ دارس
	(ر)
١٢٤/٣	نعم امرأ هرم لم تمرنا قبلة
١٢٤/٤	تقول عرسي وهي لي في عوصرة
١٢	فداً لبني قيس علي
١٢	ما أظلت قدمي إنيهم
١٧	إذا هدرت شفاشقة ونشبت
٢٧	هل تعرف الدار يصفها المور
٢٧	لكل ربح فيه ذيل مسفور
٤٦	صبرك الله بخير باكـ
٤٨	مالك عندي غير سوط و حجر
٤٨	جادت بكفي كان من أرمي البشر
٥٣	ألا يا اسلمي يا دارمي علي البلسي
٥٣	ألا يا اسلمي يا هند هند بني بدر
٥٨	يا لعنة الله والاقوام كلهم
٥٩	يا قاتل الله صبيانا تجي بهم
٦٦	وإني هيثما يثني الهوى بصري
٩٠/٨٢ ١٢١	بئس قوم الله قوم طر قـوا
٨٥	ولنعم دار من لم يرض بها دار

رقم الصفحة

الشاهد

٢٠٨ أخو الندى وابن المشيرة ان ابن عبدالله نعم

٢٦٠/٢٣٠ وغوا ان تواصلوا بالاعانة والصبر الا هبذا قوما سليم فانهم

٣٠٢ وحببها من خابط الليل زائر سرت تخبط الظلما من حانني قسا

(س)

٢٠٧ أمارس فيها كنت نعم الممارس اذا أرسلوني عند تعذير حاجة

(ق)

٢١٩ ولو كان من عبيد و مشرق فوالله لولا تمره ما هببت

٢٤١ تعذلاتي في دمعي المبرق هبذا انتما خليلي ان

١٥٤/٤ فعلا وامهم زلا منطبق والتغلبون بئس الفحل فحلهم

(ك)

٩٤/٨٧ لبت أحياء هم فيمن هلك وبئس هذا الحي حيا ناصرا

(ل)

٧٨/٣ زهير حساما مفردا من حاشل فنعم ابن أخت القوم غير مكذب

٣٣ أعرافهن لا يدينا مناديسل شمت قمنا الى جرد مسومة

٤٠ لناوما فما ان من حديث ولا صالي حلفت لها بالله حلفة فاجر

١٢٠ وبئس من الطيحات الهديسل فبادرن الدياريزفن فيهما

١٢٠ لبئس اذن راغي المودة والوصل أروح ولم أحدث لليلي زياره

١٩١/١٢٢ وشيخ الحي خالك نعم خالا أبو موسى فجدك نعم جادا

٢١٤ ولا هبذا الجاهل المانل ألا هبذا عاذري في الهيسوي

٢٥٧/٢٣٠ رام مباراة مولع بالمعالي هبذا الصبر شيمة لا ميري

٢٨٨ بق بالبشر والعطاء الجزيل حسن فعلا لقا ذي الثروة الممل

٣٠٢/٢٩٦ وحببها مقتولة حين تقتل نقلت اقلوها عنكم بمزاجها

رقم الصفحة	(م)	الشاهد
٣٢	شمعوا* كللذعة بالميسم	ماوي بل ريتما غـارة
١١٢/٣٨	لهئس الفتى المدعو بالليل حاتم	لعمرى وما عمرى عليّ بهيـن
٤٥	اخاظة او معدم المال مصرصا	الست بنعم الجاريو* لفبيتـه
٥٩	اهل الحمير والوقير والخـزم	يا لعنة الله على أهل الرقـم
٨٠	وفي اثوابها قمر وريـم	وسلمى أكمل الثقلين حسنـا
٨٠	ورثك للنساء* ونعم تيـم	نياف القرظ غرا* الثنايـم
١٥٨/١٤٧ ١٦٢	فنعم المر* من رجل تهـم	تخيره فلم يعدل سـواه
٢٠٧	على كل حال من سحيل ومـوم	يحيى لنعم السيدان وجدتمـا
<٦٩	منه الا صفحة أولمـام	حب بالزور الذي لا يـمـرى

(ن)

٥٣	ألا يا اسلمي حبيبت عني وعن صحبي	الا يا اسلمي يا ترب أسما* من ترب
٦٧	عند الحفيظة ان ذو لوثة دانـا	ان القام بنصرى معشر خشـن
٨٩/٧٩	وصاحب الركب عثمان بن عفانـا	فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
٩٣/٨٥	ونعم من هو في سرواعـلان	فنعم مرزا* من ضاقت مذاهبـه
١٢٣	بأسا* ذي البغي واستيلا* ذي الاحن	لنعم موثلا المولى اذا حـدـرت
١٦٠	من خير أديان البرية دينـا	ولقد علمت بأن دين محمد
٢٢٧/٢٢٨ ٢٤١	ويا حيدا ساكن الريان من كانـا	يا حيدا الريان من جيسـل
= = =	تأتمك من قبل الريان أحمـانـا	وحيدا نفحات من يمانـة
٣٠/٢٣٧	فحيدا ربا وحب دينـا	

(هـ)

٩٣/٨٦	فنعم أخو الهيجا ونعم شبايها	فأما الصدور لا صدور لجعـفر
٢٠١	ولكن أعجازا شديدا ضريـها	وقاظة نعم الفتى انت من فتـى
١٦٣/١٦٠ ١٦٥	اذا الموضع العوجا* جال برعـها	(ي)
٢١٤	اذا ذكرت مي فلا حيدا هيـا	ألا حيدا اهل الملا غير أنـه

فهرس الأسماء

(الهمة)

- إبراهيم السامرائي : ٢٣٦ - ٢٠٥
- إبراهيم بن هرمة : ٦٦ - ١٩
- أحمد الجوارى : ٢٢٣ - ٢٢٣
- الأخطل التغلبي : ٤ - ٥٣ - ١٢٣ - ١٥٤ - ٢٢٢ - ٢٠٢
- الأخفش الأوسط : ٢٠ - ٢٣ - ٧٤ - ٧٩ - ٨٢ - ٨٣ - ١٣٢ - ١٣١
- ١٣٣ - ١٣٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٩ - ١٧٢ - ١٧١
- ١٧٦ - ١٧٧ - ٢٢٣ - ٢٢٢ - ٢٢٢ - ٢٢٢ - ٢٥١ - ٢٥٠ - ٢٥٨ - ٢٥١
- ٢٦١ - ٢٨٩ - ٢٩٤ - ٣٢٢ - ٤٠٧
- الأزهري (خالد) : ١٥٠ - ١٧٩ - ٢٠٦ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٥٨٢
- إسحق بن ملكون : ٩٦
- الأشموني : ٧٧ - ٩٣ - ١٠٧ - ١١٤ - ١٣٧ - ١٥٠
- ٢٢٧ - ٢٧٤ - ٢٩٠ - ٢٩٥ - ٣٠٥
- أمروء القيس : ٤٠
- ابن الأثير (أبو البركات) : ١٩ - ٢٤ - ٣٧ - ٦٤ - ١٦٧ - ١٧٦

(ب)

- ابن بابشاذ : ١٤ - ٩٨ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٩٩ - ٢٠١
- ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢٢٢ - ٢٢٢ - ٢٢٤
- ٢٣٢ - ٢٤٧ - ٢٤٩ - ٢٤٢ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٩
- ٢٦٢ - ٢٧٢
- ابن الباز : ١٩٦ - ٢٠٠
- بجير بن عبد الله : ١٤٧ - ١٦٠

- ابن برهان : ٢٢٤ - ٢٩٠
بشر بن مروان : ٨٥
أبو بكر (الاسود بن سقوب الليثي) : ١٤٧
ابو بكر الصديق : ٧ - ٨
بلال بن أبي بردة : ٢٥

(ث)

- ثعلب : ٤١ - ١٧٢ - ٢٤٠

(ج)

- الجرمي (أبو عمر) : ٧٤ - ٨٠ - ٩٣ - ١٦٧ - ١٧٦ - ١٩٦ - ٢٠٣
جرير : ٤ - ١٥٤ - ٢٢٨
ابن جنبي (أبو الفتح) : ٢٩ - ٧٦ - ٩٦ - ٩٨ - ١٠٩ - ١٢٢ - ١٢٦
١٣٠ - ١٤٨ - ١٥٣ - ١٦١ - ١٦١ - ١٩٧ - ١٩٩
٢٠٣ - ٢١٣ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢٢٢ - ٢٢٢ - ٢٢٢
٢٤٠ - ٢٤٣ - ٢٤٩ - ٢٥٢ - ٢٥٢ - ٢٥٢ - ٢٥٨
٢٦٠ - ٢٨٦
الجواليقي : ٩٦

(ح)

- ابن الحاجب : ١٩٧ - ٢١٩
الحارث بن عمار : ١٦٠
حسان بن ثابت : ٤٥ - ٧٩
الحطيئة : ٢٤٢
حفص (أبو عمرو حفص بن سليمان بن المغيرة) : ١٢
حمزة بن حبيب الزيات : ١١

أبو حيان : ١٩ - ٤٣ - ٩٤ - ١١٥ - ١١٨ - ١٢٠ -
١٥٧ - ١٥٨ - ١٧٢ - ١٧٢ - ١٧٧ - ١٨١ - ١٨١ - ١٩٥ -
٢٢٢ - ٢٥٩ - ٢٦٣ - ٢٦٧ - ٢٧٢ - ٢٩٠ - ٢٩٥ -

(خ)

خالد بن الوليد : ٨١
ابن خروف : ١٦٦ - ١٧٠ - ١٩٦ - ٢٠٠ - ٢٢٢ - ٢٢٤ -
٢٢٦ - ٢٤٩ - ٢٥٢
ابن الخشاب : ٦٢ - ١٠٧ - ١٤٤ - ٢٠٢
أبو الخطاب : ١٣
خطاب الماردي : ٢٢٣
الخليل بن احمد : ٢٢١ - ٢٢٣ - ٢٢٦ - ٢٤٠ - ٢٥١ -

(د)

ابنت درستويه : ٢٢٤ - ٢٥١ - ٢٥٥
دريود × ٢٢٣ - ٢٥١
الداميني : ٤٣ - ١١٠ - ١١٠ - ١٨٩ - ٢٨٢ - ٢٩٢ - ٣٠٦
أبو دهيل الجمحي : ٢٠٨

(ذ)

ذو الرمة : ٢٥ - ٥٨ - ٥٣ - ٢١٤ - ٣١٢ - ٣٠٢ -

(ر)

الريصي (علي بن عيسى) : ٢٢٣ - ٢٥١
ابن ابي الربيع : ٢٢٦ -

أبو سميد السيرافي : ٢٩ - ٦٣ - ٧٨ - ٧٦ - ٩٩ - ١٢٢ - ١٢٥ - ٥٦١ -

٩٢١ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٩ - ١٤٨ - ١٥٠ - ١٩٦ -

١٩٩ - ٢٠٣ - ٢٢٢ - ٢٢٥ - ٢٥٠ - ٢٥٤ - ٣٥٠ -

سحمان : ٥٨

السمين الحلبي : ١٨٠

سنان بن أبي حارثة : ١١٣

سهل بن حنيف : ٨١ - ٨٢ -

سيبويه : ٥ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٤ - ١٥ - ٢٦ -

٢٩ - ٣٥ - ٧٥ - ٧٦ - ٩٦ - ٩٧ - ١٢٢ - ١٢٤ - ٣٢١ -

١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣١ - ١٣٤ - ٣٢١ -

١٣٧ - ١٣٩ - ١٤٣ - ١٤٨ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥١ -

١٦٦ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٨ - ١٩٤ - ١٩٥ - ٥٩١ -

١٩٦ - ١٩٨ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢١٠ - ٢٢٢ - ٢٢٢ -

٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٦ - ٢٢٦ - ٢٤٠ - ٢٤٢ - ٢٤٢ - ٢٤٢ -

٢٥١ - ٢١٧ - ٣١٧ -

السيوطي : ٧٧ - ١١٥ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥١ - ٢٠١ - ٢١٦ - ٢٤٨ - ٧٣١ -

٢٦٩ - ٢٧٣ - ٢٨٤ - ٢٨٨ - ٢٨٨ - ٢٩٠ - ٢٩٥ - ٥٩٢ -

٣٠١ - ٣٠٣ - ٣٠٦ - ٣٠٦ -

(ش)

ابن الشجري : ١٨ - ١٩ - ٣٧ - ٣٣ - ٦٩ - ٦٩ -

ابن شقير : ١٢٢ - ١٣٥ -

الشلوبين الصغير : ٩٧

الشنقيطي (الشيخ أحمد بن الأمين) : ٥١ - ٢١٤ -

(ص)

- الصلفاني : ٢١٨ - ٢١٦
الصبان : ٤٢ - ١٢٨ - ٢٣١ - ٢٥٦ - ٢٩٥ - ٣٠٦
الصيمري (ابواسحق) : ٣٩ - ١٩٧ - ٢٠٣ .

(ض)

ضمرة بن ضمرة النهشلي : ٣٢

(ط)

أبو طالب بن عبد المطلب : ٣ - ١٦٠

(ع)

- عاصم (عاصم بن أبي النجود الكوفي التابعي) : ١٢
ابن عامر (عبد الله بن عامر اليحصبي) : ١١
عباس حسن : ١٩٧ - ٢٠٥ .
عبد الله بن رواحة : ٢٣٧ .
عبد الله بن مسعود : ٨١ - ٨٢
عبدية بن الطبيب : ٣٣
عثمان بن عفان : ٧٩
ابن عصفور : ٢١ - ٣١ - ٣٣ - ٣٧ - ٤٧ - ٤٨ - ٧٩ - ٩٨ - ١٠٨
١٣٢ - ١٣٣ - ١٤٥ - ١٤٩ - ١٥١ - ١٥٥ - ١٥٨ -
١٦٧ - ١٩٢ - ١٩٧ - ٢٠١ - ٢٢٢ - ٢٢٥ -
٢٢٩ - ٢٥٠ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٩ - ٢٦٢ -
٢٨٢ - ٢٨٩ - ٢٩٢ .

ابن عقيل : ٦ - ١٧ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٧١ - ٨٠ - ١١٤ -
 ١١٥ - ١١٧ - ١٣١ - ١٥٠ - ١٦١ - ١٧٢ -
 ٢٢٦ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٩٤ - ٣٦٢ - ٣٠٣ - ٢٠٦ -
 ٠٣٠٨

المكبري (أبو الهيثم) : ٣٠ - ٣٨ - ٣٥ - ٦٩ - ١٠٠ - ١١٠ -
 ١١١ - ١٣٤ - ١٥١ - ١٧١ - ١٩٢ - ٢٠١ -
 ٢٣٤ - ٢٣٨ - ٢٤٨ - ٢٧٢

ابن الملح : ٢٤٦

أبو علي الشلويني : ٢٥٠ - ٢٥٩ - ٢٦٢

أبو علي الفارسي : ١١ - ٢٠ - ٣٧ - ٤٧ - ٦٧ - ٨١ - ٨٩ - ٩٨ - ١٠٤

١٠٩ - ١١٠ - ١١٠ - ١١١ - ١١١ - ١٢٢ - ١٢١ - ١٢١ -

١٤٧ - ١٤٨ - ١٥١ - ١٥١ - ١٥٣ - ١٦١ - ١٦١ - ١٦١ -

١٧٠ - ١٧١ - ١٧١ - ١٧١ - ١٧١ - ١٧١ - ١٧١ - ١٧١ -

١٩١ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٠٠ - ٢٢٢ - ٢٢٢ - ٢٢٢ -

٢٤٤ - ٢٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ - ٢٥٠ -

أبو عمرو بن العلاء : ١٢ - ٢٥٨ - ٢٦٠

عمرو بن ميمون : ٥٩

الحسيني : ٣٩ - ١٥١

(غ)

الفلاييني (الشيخ مصطفى) : ٢٦٤ - ٢٦٧

(ف)

الفارسي : ١١٠

الفراء

- : ٧٢ - ٦٣ - ٤١ - ٤١ - ٦٦ - ٢٧ - ٣٧ - ٥٧ -
- ٧٨ - ٢٨ - ٦٩ - ٩٨ - ٢٢١ - ٥٣١ - ٧٣١ -
- ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ٦٥١ - ٦٦١ - ٧٦١ -
- ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ٢٧١ - ٦٧١ - ٨٧١ -
- ١٨١ - ٢٨١ - ١٨٢ - ١٩٧ - ٨٦١ - ٦٠٦ - ٦١٦ -
- ٧١٦ - ٦٨٢ - ٣٩٦٠

(ق)

- : ٥٩ القتال الكلابي
- : ١١ - ١٨١ القرطبي
- : ١٨ قلوب

(ك)

- : ١٢ ابن كثير
- : ١٦٠ الكروم بن حصن
- : ٢١٤ كنزة أم شطة بن برد
- : ١١ - ٢١ - ٣٥ - ٤١ - ٥٤ - ٣٧ - ٨٣ -
- ١١٨ - ١٢٠ - ١٢٢ - ٢٢١ - ٥٣١ - ٧٣١ - ٩٣١ -
- ١٤٦ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٩ - ١٧٠ - ٢٧١ -
- ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٦ - ١٧٩ - ٢٧١ - ٨٦١ - ٦٠٦ -
- ١٣١ - ١٧٢ - ٢٨٢ - ٢٨٢ - ٣٧٢ - ٤٩٦٠
- : ١٧٩ الكنفراوى
- : ١٦٧ - ١٧٦ - ١٩٧ - ٢٠٥ - ٢٢٢ - ٣٢٢ -
- ٢٤٠ - ٢٤٤ - ٢٤٩ - ٣٥٤ - ٣٠٨ -

(ن)

التابفة الذبياني : ٥٨

نافع (نافع بن أبي نعيم) : ١٢

النهاس : ١٦٦ - ١٧٢ - ١٧٤ - ١٨٥ - ١٨٧ -

٢٦٩ - ٢٧١

(هـ)

هرم بن سنان : ٣

ابن هشام : ٣ - ٢٣ - ٢٦ - ٧٧ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٤٤ -

١٥٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ٣٠٢ - ٢٠٩ - ٢٢٦ -

٢٣٤ - ٢٤٠ - ٢٤٢ - ٢٤٧ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥٢ -

٢٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٥٦٢ - ٢٧٢ - ٢٩٠ -

٢٩٥ - ٢٩٩ - ٣٠٢

(و)

ورث (أبو سعيد عثمان المصري) : ١٢

(ي)

يس العليمي : ١٠٠ - ١٢١ - ٢٤٦

يحيى بن وثاب : ١٦

يزيد بن الطثيرة : ٢٠٨

يزيد بن قنافة : ٣٨

ابن يعشى : ١٣ - ١٤ - ١٥ - ٣١ - ٣٥ - ٧٦ - ٧٩ -

٩٠ - ١٠٠ - ١٠٦ - ١٢٦ - ١٤٠ - ١٥١ - ١٥٢ -

١٦٧ - ١٧٦ - ١٩٤ - ١٩٩ - ٢٠١ - ٢٠٣ - ٢١٦ - ٢٢٠ -

٢٢١ - ٢٢٨ - ٢٣٢ - ٢٣٥ - ٢٤٤ - ٢٥٢ - ٢٥٨ - ٢٦٠ -

٢٧٠ - ٢٨٧ - ٣٠٠ - ٣٠٤ - ٣٠٥

أولا - المخطوطات :

- التبسن عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : تأليف أبي البقاء*
العكبري ، تحقيق : عبدالرحمن السليمان العثيمين ، رسالة
ماجستير ، مخطوطة بالمكتبة المركزية ، جامعة أم القرى برقم ١١٢ .
- الجمل في النحو : لأبي بكر احمد بن الحسن بن شقير النهوي
البغدادي ، تحقيق : علي بن سلطان بن علي الحكمي ،
رسالة ماجستير ، مخطوطة بالمكتبة المركزية ، جامعة أم القرى
برقم ٢٠٦ .
- الدرّ المصون في علم الكتاب المكون : للسّمين الحلبي نسخة مصورة
عن مخطوطة بمكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم ١٢٧ تفسير ،
توجد صورة بمركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى برقم
٢٢٤ تفسير وعلوم قرآن .
- شرح كتاب سيبويه : للسيرافي / مركز البحث العلمي / جامعة أم
القرى ، (نحو) بدون رقم ، عن مخطوطة دار الكتب
والوثائق القومية رقم ١٣٧ نحو .
- شرح اللمع في النحو : لأبي البقاء* العكبري مصورة فركز البحث العلمي /
جامعة أم القرى ، (نحو) بدون رقم .
- شرح اللمع : لأبي بركات عمر بن إبراهيم الكوفي البغدادي ، مصورة
عن مخطوطة مكتبة الظاهرية رقم : ٧٥٥٢ نحو ، لدى مركز البحث
العلمي / جامعة أم القرى .
- المساعد على التسهيل : لابن عقيل ، مصورة مركز البحث العلمي / جامعة
أم القرى عن نسخة دار الكتب رقم ٢٦٥ نحو .

— مشروع الرسائل الجامعية : إعداد د. سليمان العليد — مخطوط

بالمكتبة المركزية جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

ثانياً — المطبوعات :

— أساس البلاغة : للزمخشري ، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر ،

بيروت ١٣٨٥ هـ — ١٩٦٥ م .

— الأشباه والنظائر في النحو : للسيوطي — طبع دائرة المعارف

المعثمانية حيدرآباد ، ط ٢ ، ١٣٦٠ هـ .

— الأصول في النحو : لابن السراج تحقيق د. عبدالحسين الفتلي ،

مطبعة النعمان ، النجف ١٩٧٣ م .

— إعراب القرآن : المنسوب للزجاج تحقيق : إبراهيم الأبياري ،

المطابع الأميرية القاهرة ١٩٦٣ م

— إعراب القرآن : لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : د. زهير غازي

زاهد ، مطبعة الماني بغداد ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م

— إعراب القرآن الكريم وبيان : تأليف الأستاذ محي الدين الدرويش

نشر دار الإرشاد بدمشق ، طبع دار المعارف للطباعة دمشق

١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .

— إعراب مئة آية من سورة البقرة : تأليف محمد عفيف الزعبي ، نشر

مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر ، لبنان بيروت ط ٢ ١٣٩٢ هـ

١٩٧٣ م .

— ألفية ابن مالك في النحو والصرف : لمحمد بن مالك الأندلسي ،

توزيع دار التعاون ، عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة .

— الأملالي : لأبي علي القالي — دار الفكر (بدون) .

— الأملالي الشجرية : لابن الشجري ، طبع مجلس دائرة المعارف المعثمانية ،

حيدرآباد الدكن ط ١ ١٣٤٩ هـ .

- إملأ ما من به الرحمن : لأبي الهيثم المكي ، تصحيح وتحقيق :
إبراهيم عطاوه عوف ، مطبعة البابي الحلبي مصر ط ٢
١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين المصريين والكوفيين :
تأليف أبي البركات بن الأنباري المكتبة التجارية الكبرى
مصر (بدون)
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الأنباري ، الناشر :
المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة ، مطبعة السعادة بمصر ط ٥
١٣٨٦ هـ ١٩٦٧ م
- الإيضاح العضدي : لأبي علي الفارسي ، حققه وقدم له : د. حسن
شاذلي فرهود ، مطبعة دار التآليف مصر ط ١
١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م
- البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسي ، مكتبة ومطابع النصار
الحديثة ، الرياض (بدون)
- البهجة المرضية : تأليف جلال الدين السيوطي ، دار إحياء الكتب
العربية مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر (بدون)
- البيان في غريب إعراب القرآن : تأليف أبي البركات بن الأنباري ،
تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ،
ج (١) : الناشر : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،
القاهرة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م ، ج (٢) : الناشر : الهيئة
المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م
- تاج الصروس من جواهر القاموس : لمحمد مرتضى الزبيدي ، الناشر :
دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان المطبعة الخيرية ط ١ ١٣٠٦ هـ

- التهصرة والتذكرة : لابن اسحاق الصميري ، تحقيق : د . فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى طبع دار الفكر دمشق ط ١ ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .
- التبيان في إعراب القرآن : تأليف أبي البقاء العكبري ، تحقيق علي محمد البجاوي مطبعة عيسى البابي الحلبي مصر (د . ت)
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات ، الناشر : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر مصر ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م
- تفسير أبي السعود : لقاضي القضاة أبي السعود الحنفي ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا الناشر : مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض مطبعة السعادة مصر (بدون) .
- التفسير الكبير : للإمام الفخر الرازي ، الناشر : دار الكتب العلمية طهران ط ٢ (بدون) .
- تهذيب اللغة : لأبي منصور الأزهري ، تحقيق : عبد الكريم الضرباوي مراجعة : محمد علي النجار ، الناشر : دار المصرية للتأليف والترجمة مطابع سجل العرب القاهرة (بدون) .
- توضيح المقاصد والمسالك ، بشرح ألفية ابن مالك للمرادي وهوشح المرادي على الألفية ، شرح وتحقيق : د . عبد الرحمن علي سليمان ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، مطبعة الفجالة الجديدة ط ١ د . ت .
- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل : محمد عبد المزيز النجار ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ١٩٦٧ .
- التوطئة : لأبي علي الشلوبيني دراسة وتحقيق : يوسف أحمد المطوع دار التراث العربي للطبع والنشر - القاهرة ١٩٧٣ م .

- التيسير في القراءات السبع : تأليف أبي عمرو المداني ، عنى بتصحيحه :
أوتوبرتزل ، جمعية المستشرقين الألمانية ، مطبعة الدولة ،
إستانبول ١٩٣٠ م .
- جامع الدروس المصرية : للشيخ مصطفى الغلاييني ، المكتبة المصرية
صيدا بيروت ط ١١ ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) : لأبي عبدالله محمد
ابن أحمد القرطبي دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،
عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٨٧ هـ ١٩٦٧ م
- الجمال : لمبد القاهر الجرجاني ، حققه وقدم له : علي حيدر ،
منشورات دار الحكمة بدمشق ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م
- حاشية ابن حمدون على شرح المكودي : لأحمد بن محمد بن حمدون
ابن الحاج ، دار الفكر بيروت ط ٢ (بدون) .
- حاشية الخضري على ابن عقيل : تأليف الشيخ محمد الدماطي الخضري
م . مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة الأخيرة
١٣٥٩ هـ ١٩٤٠ م
- حاشية يس على التصريح : للشيخ يس المليبي ، دار إحياء الكتب
المصرية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي (بدون) .
- حاشية الصبان على شرح الأئيموني ، نشر : دار إحياء الكتب المصرية
طبع عيسى البابي الحلبي مصر د . ت
- حاشية فتح الجليل : للإمام السجاعي على شرح ابن عقيل على متن
الألفية مطبعة بولاق ١٢٩٠ هـ
- الحجة في القراءات السبع ، للإمام ابن خالويه ، تحقيق وشرح :
د . عبد المال سالم مكرم ، دار الشروق بيروت القاهرة ط ٢
١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م

- غزاة الأُذُب ولب لباب لسان العرب : للشيخ عبد القادر بن
عمر البغدادي ، مكتبة المثنى بغداد (بدون) .
- الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي
النجار ج ١ : دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت / لبنان
ط ٢ ١٣٧٦ هـ .
- ج ٢ طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢ م .
- دراسات لأُسلوب القرآن الكريم : للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة
قسم ٣ ج ٣ ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض
مطبوعة حسان القاهرة ١٩٨٠ م .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع : تأليف أحمد بن الأمين
للمشنقطي ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان ط ٢
١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م
- دقائق الصربية : للا مير أمين آل ناصر الدين ، وقف علي طبعه
تلميذه : نديم آل ناصر الدين ، مكتبة لبنان ، بيروت
١٩٦٨ م
- الدليل الببليوغرافي للرسائل الجامعية في مصر ١٩٢٢ - ١٩٧٤ م
الأهرام مركز التنظيم والميكروفيلم ، القاهرة ١٩٧٦ م
- دليل الرسائل الملمية التي منحتها الجامعات الصربية في الفترة
ما بين عامي ١٩٧١ ، ١٩٧٧ م جامعة الكويت ادارة
المكتبات ١٩٨٠ م .
- ديوان جرير ، دار صادر دار بيروت بيروت ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار صادر دار بيروت بيروت ١٩٦١ م
- ديوان ذي الرسة : صححه كارليل هنري هيس ، مطبعة كتيبة
كبرييج ١٩١٩ م ١٣٣٧ هـ .

- روح المماني في تفسير القرآن العظيم : الاكوسي : دار الفكر
بيروت ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م
- سبيل الهدى ، بتحقيق شرح قطر الندى ، بحاشية شرح قطر
الندى : لمحمد مهدي الدين عبد الحميد . نشر المكتبة
التجارية الكبرى القاهرة طبع : دارالاتحاد العربي للطباعة
ط ١٣ ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م .
- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ، المكتبة
التجارية الكبرى القاهرة د . ت .
- شرح ابن عقيل : لابن عقيل ، تحقيق : محمد مهدي الدين عبد الحميد
دار الفكر ، بيروت ط ١٥ ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م
- شرح أبيات سيبويه : تأليف أبي سعيد السيرافي ، تحقيق :
محمد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز بدمشق ١٣٩٦ هـ
١٩٧٦ م
- شرح الاشموني على الفية ابن مالك نشر دار احياء الكتب العربية
طبع عيسى البابي الحلبي (بدون) .
- شرح التصريح على التوضيح : لخالد بن عبدالله الأزهري ، دار
احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي مصر (بدون) .
- شرح ديوان الحماسة : للمرزوقي ، تحقيق : عبد السلام هارون ،
لجنة التأليف ١٣٧٢ هـ
- شرح ديوان امرئ القيس : تأليف حسن السندوبي ، المكتبة التجارية
الكبرى ، مصر ، مطبعة الاستقامة ط ٥ ١٣٤٩ هـ ١٩٣٠ م
- شرح شافية ابن الحاجب : للرضي الأسترابادي ، تحقيق الأساتذة
محمد نور الحسن — محمد الرفراف — محمد مهدي الدين عبد الحميد ،
دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : تأليف ابن هشام الأنصاري
تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الناشر : المكتبة
التجارية الكبرى القاهرة مطبعة السعادة مصر ط ١٠ هـ
١٣٨٥ هـ ١٩٦٥ م
- شرح شواهد الأشموني : للمصيني بحاشية شرح الأشموني على الألفية ،
دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي د . ت .
— شرح شواهد شافية ابن الحاجب : لعبد القادر البغدادي ،
تحقيق : محمد نور الحسن وزميليه ، دار الكتب العلمية
بيروت ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م .
- شرح شواهد المفتي : لجلال الدين السيوطي ، وقف على طبعه
أحمد ظافر كوجان لجنة التراث العربي رفيق حمدان وشركاه
دمشق ١٣٨٦ هـ ق ١٩٦٦ م
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري ، الناشر : المكتبة
التجارية الكبرى القاهرة طبع دار الاتحاد العربي للطباعة ط ١٣
١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م
- شرح الكافية : لابن مالك ، تحقيق الشيخ يس طبعه فاس ١٣٢٧ هـ
- شرح الكافية : للرضي دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٣١٠ هـ
- شرح المفصل لا بن يعيش طبع ونشر ادارة الطباعة المنيرية بحصر ، د . ت .
— شرح المقدمة المحسبة : لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق : خالد
عبد الكريم المطبعة العصرية الكويت ط ١ ١٩٧٧ م
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، دار الفكر بيروت ط ٢ د . ت .
— الصحاح : اسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الشفور
عطار دار العلم للتلايين بيروت ط ٢ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك : لمحمد عبد العزيز النجار ،
مطبعة الفجالة الجديدة القاهرة ط ٢ ١٣٨٩ هـ —
٠ ١٩٦٦ م
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك بحاشية أوضح المسالك :
لمحمد مهدي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى
القاهرة مطبعة السعادة بصر ١٣٨٦ هـ ١٩٦٧ م
- فتح الهاري بشرح صحيح البخاري : لابن حجر العسقلاني بإشراف :
محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب ، د . ت .
فتح القريب المجيب إعراب شواهد مغني اللبيب : تأليف شيخ
محمد علي طه الدر ، راجمه : مهدي الدين الدرويش
مطبعة الأندلس حلب ١٩٧٠ م
- الفوائد الضائية بحل مشكلات الكافية : عبدالرحمن ملا جاسي ،
مكتبة الصننى بغداد ، مصور عن طبعة تركية ١٣١٢ هـ
- القاموس المحيط : للفيروزآبادي ، دار الجيل بيروت د . ت .
القواعد الأساسية للغة العربية : السيد أحمد الهاشمي ، دار
الكتب العلمية ، بيروت لبنان ١٣٥٤ هـ
- قواعد اللفظة العربية : جمع وتنسيق د . مبارك مبارك ، دار الكتاب
الليباني / بيروت ط ١ ١٩٧٣ م
- الكامل في اللفظة والأدب : لأبي العباس المراد ، الناشر : مكتبة
المعارف بيروت د . ت .
- الكتاب : لسيبويه ، المطبعة الاميرية ببولاقي مصر ط ١ ١٣١٦ هـ
- الكشاف : لجار الله الزمخشري ، مطبعة البابي الحلبي مصر د . ت .
- لسان العرب : لابن منظور ، دار صادر دار بيروت بيروت ١٣٧٥ هـ
١٩٥٦ م

- اللب في النحو : عبد الوهاب الصابوني ، منشورات دار مكتبة الشرق
بيروت لبنان د . ت
- اللص في الصربية : لأبي الفتح عثمان بن جني ، حققه : فائز
فارس دار الكتب الثقافية الكويت د . ت
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب شرح وتحقيق :
عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ط ٢ ١٩٦٠ م
- مجمع الأمثال : للميداني تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد
دار الفكر ط ٣ ١٣٩٣ هـ ١٩٧٢ م
- المحتسب في تهيين وجوه شوان القراءات : لأبي الفتح عثمان بن جني
تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحلیم النجار وعبد الفتاح
شلهي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة أحياء التراث
الإسلامي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ
- المرتجل : لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن الخشاب ، تحقيق
ودراسة : علي حيدر دمشق ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م .
- المرجع في اللغة الصربية نحوها وصرفها : لملي رضا ، دار الفكر
ط ٢ ١٩٦٢ م
- مسند الإمام أحمد بن حنبل : المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، ودار
صادر للطباعة والنشر ، بيروت ط ١ ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩ م
- مشكل إعراب القرآن : لمكي بن أبي طالب دراسة وتحقيق : حاتم
صالح الضامن وزارة الاعلام المراقية ، مطبعة سلمان الأعظمي
بغداد ١٩٧٥ م
- المآل السعيدة في شرح القريدة : لجلال الدين السيوطي ، تحقيق :
د . نيهان ياسين حسين ، الجامعة المستنصرية ١٩٧٧ م

- معاني القرآن : للفراء ، عالم الكتب ، بيروت لبنان ط ٢ ١٩٨٠ م
- معاني القرآن : للاخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة ،
تحقيق : د. فائز فارس ط ٢ ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : وضع محمد فواد عبد الباقي ،
دار مطابع الشعب ١٣٦٤ هـ ١٩٤٥ م
- معني اللبيب عن كتب الأعراب : لابن هشام تحقيق : مازن المبارك ،
محمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، دار
الفكر ط ٢ ١٩٦٩ م
- المنفصل في علم العربية : لأبي القاسم الزمخشري ، دار الجيل
بيروت ط ٢ ١٣٢٣ هـ
- المفضليات : للمفضل الضبي ، تحقيق : أحمد محمد شاکر وعبد
السلام هارون ، دار المعارف ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م
- مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق :
عبد السلام محمد هارون ، مطبعة البابي الحلبي مصر ط ٢
١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م
- المقضب : لأبي العباس المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق
عضيمة ، لجنة أحياء التراث الإسلامي القاهرة ١٣٨٦ هـ
- المقرب : لابن عصفور تحقيق : أحمد عبد الستار الجوّاري وعبد الله
الجبوري وزارة الأوقاف مطبعة العاني بغداد ط ١
١٣٩١ هـ ١٩٧١ م
- ملخص قواعد اللغة العربية : لفواد نمرة ، دار النشر للجامعات
المصرية القاهرة ط ٣ ١٩٧٧ م

- المنصف : (شرح كتاب التصريف للمازني) : لابن جنبي ، تحقيق :
إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، مطبعة البابي الحلبي
مصر ط ١ ١٣٧٣هـ
- الموجز في قواعد اللغة العربية وشواهدا : لسعيد الأفغاني ،
دار الفكر ط ٢ ١٣٩٠هـ ١٩٧٠م
- الجوفي في النحو الكوفي : لصدر الدين الكفراوي ، تحقيق :
محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي
بدمشق (بدون) .
- النحو العربي ، نقد وبنائ : تأليف الدكتور إبراهيم السامرائي ،
دار الصادق ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م
- نحو القرآن : أحمد عبد الستار الجوازي مطبعة المجمع العلمي
المراقي ، بغداد ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م
- النحو الوافي : لميائس حسن ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٩م
- همع الهوامع : لجلال الدين السيوطي ، عني بتصحيحه محمد بدر
الدين النمساني ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لبنان
(بدون) .
- الواضح في علم العربية : لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ،
تحقيق : د . علي أمين السيد ، دار المعارف بمصر ،
مطابع سجل الصرب ١٩٧٥م .